# ترجيح أساليب القرآن
## على أساليب اليونان

تـأليف

الامام محمد بن ابراهيم الوزير الحسني اليمني الصنعاني
المتوفى سنة ٨٤٠ هجرية
مؤلف كتاب إيثار الحق على الخلق

ضبطه وحقق اصوله وصححه
جماعة من العلماء باشراف الناشر

دار الكتب العلمية
بيروت ــ لبنان

الطبعة الاولى
١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.
بيروت ـ لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية ـ بيروت

---

يطلب من : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان
هاتف : ٨٠١٣٣٢ ـ ٨٠٥٦٠٤ ـ ٨٠٠٨٤٢
ص.ب ٩٤٢٤-١١ ـ تلكس : NASHER 42245 Le

بسم الله الرحمن الرحيم

# سند الكتاب ونبذة من كتاب المؤلف

يروي المفتقر إلى رحمة الله تعالى محمد بن أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين جمّلهم الله في الدارين .

( كتاب ترجيح أساليب القرآن لأهل الايمان على أساليب اليونان في أصول الأديان وبيان ذلك اجماع الأعيان بأوضح التبيان ) وسائر مؤلفات السيد الامام محمد بن ابراهيم الوزير التي من أجّلها :

( العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ) ، في أربع مجلدات ضخمة بالقطع الكبير ، ( والروض الباسم المنترع من العواصم والقواصم ) ، ( وإيثار الحق على الخلق ،في رد الخلافات إلى المذهب الحق ) ، ( والبرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع)، ( وقبول البشرى بالتيسير لليسرى ) ، ( وتنقيح الأنظار في علوم الآثار )، ( وكتاب الأمر بالعزلة في آخر الزمان ) ، ( وحصر آيات الأحكام الشرعية ) ، ( والتفسير النبوي ) ، ( ومجمع الحقائق والرقائق ) ، ( والتحفة الصفية ) ، ( والتأديب الملكوتي ) ، ( وكتاب القواعد ) ، ( ونصر الأعيان على شر العميان ) وهو المعري ، ( والحسام المشهور ) وغير ذلك من مؤلفاته المفيدة ، ورسائله العديدة .

عن جهبذ اليمن المولى الحافظ الحسين بن علي العمري ، وشيخ الاسلام المولى الحافظ علي بن علي اليماني ، والحاكم الأول بصنعاء اليمن المولى الحافظ زيد بن علي الديلمي الحسني . وثلاثتهم أبقاهم الله تعالى يروونها عن السيد الحافظ أحمد بن محمد بن محمد الكبسي الصنعاني المتوفى سنة ١٣١٦ هـ ، وهو عن السيد الحافظ يحيى بن المطهر بن اسماعيل الحسني ، المتوفى سنة ١٢٦٨ هـ عن القاضي الحافظ الشهير محمد بن علي الشوكاني الصنعاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

وهو يرويها في كتابه اتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر بالسند المتصل بالمؤلف ، وهو رضي الله تعالى عنه المحيط بجميع العلوم الإسلامية من خلفها وأمامها ، والحري أن يدعى بإمامها ، وابن إمامها محمد بن ابراهيم ، ابن علي بن المرتضى بن المفضل ، بن منصور بن محمد العفيف بن المفضل ابن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم ، ابن الامام الداعي إلى الله يوسف بن يحيى المنصور بن أحمد الناصر بن الامام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن ابن الحسن بن علي بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم .

مولده في شهر رجب سنة ٧٧٥ خمس وسبعين وسبعمائة هجرية . وأخذ في علوم العربية والأدب عن أخيه السيد الامام الهادي بن ابراهيم الوزير ، وعن القاضي العلامة محمد بن حمزة بن مظفر . وفي الأصول والفروع ، وعلم اللطيف : عن القاضي العلامة علي بن عبدالله بن أبي الخير ، والقاضي العلامة عبد الله بن الحسن الدواري الصعدي وغيرهما . وفي التفسير ، وأصول الفقه ، عن السيد العلامة علي بن محمد بن أبي القاسم ، وأخذ عن السيد العلامة الناصر بن أحمد بن الامام المطهر الحسني ، وعن الشيخ نفيس الدين سليمان بن ابراهيم العلوي التعزي وغيرهم من أكابر علماء عصره بمدينة صنعاء وصعدة وسائر المدن اليمنية ، وأخذ بمكة المكرمة عن الشيخ المحدث محمد بن عبد الله ابن ظهيرة ، والشيخ نجم الدين محمد بن أبي الخير القوصي الشافعي ، والشيخ زين الدين محمد بن أحمد الطبري ، والشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بأبي اليمن الشافعي ، والشيخ علي بن مسعود بن علي بن عبد المعطي الأنصاري المالكي ، والشيخ المعمر أبي الحسين بن الحسين بن الزين محمد القطب القسطلاني ، والشيخ علي بن أحمد بن سلامة المكي الشافعي ، وجار الله بن صالح الشيباني ، والشريف أحمد بن علي الحسني الشهير بالفاسي ، واستجاز منهم ومن غيرهم .

ومن أجلّ تلامذته : السيد محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير ، والإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي ، وعبد الله بن محمد بن المطهر ،

وعبدالله بن محمد بن سليمان الحمزي وغيرهم . وقد ترجمه القاضي الحافظ أحمد بن صالح بن أبي الرجال في مطالع البدور ، والسيد الحافظ ابراهيم بن القاسم بن المؤيد الحسني الشهاري في طبقات رواة الفقه ، والآثار تراجم مطولة . وترجمه أيضاً القاضي الشهير محمد بن علي الشوكاني في كتابه البدر الطالع ترجمة منها ما نصه :

هو الامام الكبير المجتهد المطلق ، المعروف بابن الوزير تبحر في جميع العلوم وفاق الاقران ، واشتهر صيته ، وبَعُدَ ذكره وطار علمه في الأقطار ، وترجم له السخاوي ، وترجم له التقي ابن فهد في معجمه ، وترجم له الحافظ بن حجر العسقلاني في أنبائه في ترجمة أخيه الهادي .

ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له إلا مجرد التقليد ، لمن لم يطلع على الأحوال ، فإن في ديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنّة عدداً يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة ، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية ، وما يلتحق بها من دواوين الاسلام المشتملة على سنة سيد الأنام ، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً ؛ ولا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها ، بل هم على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله ، وما صح من سنة رسول الله مع كثرة اشتغالهم بالعلوم التي هي آلات علم الكتاب والسنّة من نحو وصرف ، وبيان ، وأصول ، ولغة ، وعدم اخلالهم بما عدا ذلك من العلوم العقلية .

وبالجملة ، فصاحب الترجمة ممن يقصر القلم عن التعريف بحاله ، وكيف يمكن شرح حال من يزاحم أئمة المذاهب الأربعة ، فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين في اجتهاداتهم ، ويضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم ، ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين ، مع إحاطته بحفظ غالب المتون ، ومعرفة رجال الأسانيد شخصاً وحالاً وزماناً ومكاناً ، وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف . ومن رام أن يعرف حاله ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته ،

فإنها شاهد على علو طبقته وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر بعده إلى النظر في غيره من أي علم كان ، وكلامه لا يشبه كلام أهل عصره ، ولا كلام من بعده ، وقد يأتي في كثير من المباحث بفوائد لم يأت بها غيره كائناً من كان ، وديوان شعره في مجلد ، ثم انجمع وأقبل على العبادة ، وتوحش في الفلوات ، وانقطع عن الناس ، وذاق حلاوة العبادة ، وطعم لذة الانقطاع إلى جناب الحق ، فصغر في عينيه ما سوى ذلك الخ .. كلام الشوكاني .

وكان صاحب الترجمة رحمه الله تعالى يتكدر من قول بعض حسدته إنه يخالف أسلافه من أهل البيت عليهم السلام ، ويذب عن نفسه بمثل قوله في قصيدة له :

دِيني كأهْلِ البيْتِ دِيناً قيِّماً ... مُتنزهاً عنْ كلِّ مُعتقدٍ ردي
ويشكُّ في ذوو الجهالة والعَمَى ... والشمس لا تبدو لعينِ الأرمدِ
إني أحبُّ محمّداً فوقَ الورَى ... وبهِ كما فعلَ الأوائل أقتدي
وأحبُّ آل محمّدٍ ( نفسي الفدا ... لهم ) فما أحد كآلِ محمدِ
هم باب حطّةَ والسفينة والهدى ... فيهم وهُمْ للظّالمين بمرصدِ
وهُم النجوم لخيِّرٍ متعبِّدٍ ... وهُم الرجُوم لكلِّ من لم يُعبدِ
وهُم الأمان لكلِّ من تحت السما ... وجزاء أحمدِ ودّهم فتَودّدِ
والقوم والقرآن فاعرفْ قدْرهم ... ثَقلان للثّقلين نصّ محمّدِ
وكفى لهُمْ شرفاً ومجداً باذخاً ... شرع الصلاة لهم بكل تشهد
ولهم فضائل لست أحصي عدُّها ... من رام عدّ الشُّهبِ لم تتَعَدّدِ
سنُّوا متابعة النبيِّ ولم يكنْ ... لهم غرام بالمذاهبِ عن يدِ

ومات بصنعاء اليمن في يوم ٢٧ المحرم سنة ٨٤٠ (أربعين وثمانمائةه) عن خمس وستين سنة إلا خمسة أشهر ، وقبره بقرب مسجد فروة بن مسيك شمال مدينة صنعاء رحمه الله تعالى .

لخص هذه الترجمة بالقاهرة في رمضان سنة ١٣٤٩ ه محمد بن محمد ابن يحيى زبارة الحسني اليمني غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين آمين .

# بسم الله الرحمن الرحيم

## وبه ثقتي

# خطبة الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحابته الصالحين ، وكافة عباده الأخيار أجمعين .

الحمد لله الذي جمع بالقرآن العظيم لأهل الاسلام بين أصح العلوم وأوضحها في الأفهام ، وأفضل الأعمال وأيسرها على الموفقين من الأنام، حيث أربى لما أودعه من البراهين العظام على فني المنطق والكلام ، لما فيه من النفع العام للخواص والعوام ، ولسلامته مما اشتملا عليه في الجليات من فضلات الكلام ، والتعب الكثير في مجرد فهم عبارات الفلاسفة الطغام ، وفي الخفيات من التعمق والأوهام ، والمشي وراء الفلاسفة والمبتدعة في مداحض الأقدام ، ولأمر ما ، فضل الله سبحانه المهرة من حامليه على جميع الأولياء الأعلام ، حيث رفعهم إلى مراتب السفرة الكرام ، الذين هم أفضل الملائكة عليهم السلام ، وجعل التفاوت فيما بينه وبين سائر الكلام كالتفاوت فيما بين الرب جل جلاله وبين سائر الأنام ، ومثل هذا التفاوت لا تطمح إلى دركه الأفهام ، ولا تجنح إلى تخيله الأوهام ، ويسره سبحانه للذكر على الدوام ، رحمة منه لنا وحجة علينا لا يتغيران لمرور الليالي والأيام ، وجعل العلم بمحكماته نوراً ساطعاً يرفع كل ضلال وظلام ، ولم يكلف أحداً ما لا يعلمه من متشابه كلام الملك العلام ، كما سيأتي نصاً جلياً في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام ولا عسر سبحانه على المكلف فهم ما خاطبه به من دلائل الايمان والإسلام ، وشرائع الحلال والحرام ، وفوائد الأخبار وسائر الأحكام ، وبدائع البلاغة الموصوفة بالتشابه والأحكام ، وإلى من نزل عليه ليهتدي به الأنام، فنص من فضائله على ما يكل الألسنة والأقلام ، أوجه أفضل الصلاة والتحيات والسلام ، وعلى آله الأئمة الأعلام ، الذين رووا من فضائله ما يشفي الأوام ، ويلصق أنوف الجاحدين بالرغام .

أما بعد .. فإنه نبغ في هذا الزمان مَنْ عادى علوم القرآن ، وفارق

فريق الفرقان ، وصنف في التحذير من الاعتماد على ما فيه من التبيان ، في معرفة الديان ، وأصول قواعد الأديان ، وحث على الرجوع في ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان ، منتقصاً لمن اكتفى بما في معجز التنزيل من البرهان ، مقبحاً لتلقي كثير من محكماته بالقبول والايمان ، لا جرم أن الله تعالى وإن وصفه بأنه لقوم هدى ، فقد وصفه بأنه على قوم عمى ، فحسبوه حين عموا عنه وصموا أنه لأمر يرجع إلى ذاته ، والخلل يعود إلى بين آياته ، ولم يعلموا أن ذلك يخصهم لما في قلوبهم من العمه والعمى ، والرداءة والرديء ، فكأنهم المنافقون ريباً وخبثاً وبهتاناً ، حين قالوا أيكم زادته هذه إيماناً .

ومَنْ يلك ذا فَمٍ مرٍّ مريـــــض يجِدْ مرّاً بـــه المـــاء الزلالا

ومن العجب أنه يتعاطى العلم بالذات وبالصفات ، ويتأول جميع المتشابهات ، كما يعلمها علام الغيوب والخفيات ، مع منعه غيره من الاعتماد في التوحيد على الآيات المحكمات ، وأمهات المتشابه البينات ، وما هذه إلا مضادة للمعقولات ، ومناقضة للمنقولات ، فما أصح ما منعه وعده من المحال ، وأبعد ما تعاطاه من مناسبة الحال ، كما يتضح إن شاء الله عند ذكر أدلة الأقوال ، وتنقيح البراهين والاستدلال ، فلولا ذلك لاستوى العالم والجاهل ، وتشابهت المناهج والمجاهل ، وقال من شاء ماشاء ، وعاد الخبر المحتمل للنقيضين كالانشاء . وقد رأيت التقرب إلى الله تعالى ببيان نقض ما ادعاه في الأمرين . وإفساد جميع ما تعاطاه مفصلاً في فصلين . رجاء أن أكون من الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ ويرَى الّذينَ أُوتُوا العلمَ الذي أُنْزِلَ إليكَ منْ ربِّكَ هو الحقُ ويهْدي إلى صراطِ العزيز الحميد ﴾ (١) . ولما ورد في فضل من انتهر صاحب بدعة . من غير رياء ولا سمعة . مع الاشارة إلى جُمل شافية في فضل كتاب الله تعالى وفضل حامليه ، وذكر نبذ من الأخبار الواردة فيه ، وبيان بعض ما اشتمل عليه من الدلائل ، المغنية في الاعتقاد عن الاشتغال بكتب الأوائل .

(١) سورة سبأ ، الآية : ٦ .

# الفصل الاول

## في بطلان ما ادعاه من قصور القرآن عن الوفاء بالدلالة على الربوبية والتوحيد والنبوات . وبيان خلافه في ذلك للمعقول والمنقول واجماع المسلمين

## مقدمة

في التنبيه على عظم قدر القرآن وأنه في ذلك أجل نفعاً وخطراً وقدراً وأثراً من جميع تصانيف المتقدمين المتعمقين ، وتدقيق المتكلمين ، وهو أنواع :

**النوع الأول** : قال الله جل جلاله : ﴿ لوْ أنْزلنا هذا القرآنَ على جبلٍ لرأيْتَه خاشعاً مُتَصدِّعاً من خَشْيةِ الله ﴾ (١) . وقال سبحانه : ﴿ ولوْ أنّ قرآناً سُيِّرتْ به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كُلِّمَ به الموْتى ﴾ (٢) . فما كان لعظيم قدره ونفعه وبركته ونوره وهدايته وسره وخاصيته ، التي لا يحيط بمعرفتها على التفصيل والتحقيق إلا الله عز وجل بحيث يؤثر في الجبال الراسيات . والصخور القاسيات . فكيف لا يؤثر في قلب المتدبر له . المتعلم منه ، المعول في جميع المهمات عليه . الراجع في اقتباس نور الهدى اليه . وأي كتاب يوجد في العالم موصوف بمثل هذا الوصف ، والواصف له الملك الرب الجليل علاّم الغيوب الذي يستحيل عليه الخطأ ، والتعظيم لما لا يستحق التعظيم ، والغلو القبيح في الكلام بغير الحق . فكيف يترك ما في هذا الذكر المبين ،

---

(١) سورة الحشر ، الآية : ٢١ .

(٢) سورة الرعد ، الآية : ٣١ .

من البراهين ، ويعتمد على تآليف المخلوقين ، وأساليب الجدليين ؟ .

ثم تورد إشكالات على نصوصه النيرة ، وشكوك في علومه البينة ، ويعاب من دعا إلى الاعتماد عليه ، ويضلل من كان رجوعه في المشكلات اليه .

**النوع الثاني** : قال الله تعالى : ﴿ أوَلَمْ يكفِهم أنّا أنزلنا إليكَ الكتابَ يُتْلى عليهمْ إنّ في ذلكَ لَرحمةً وذِكْرى لقوم يؤمنون﴾ [(١)] . وقال عز وجل : ﴿ فَبأيِّ حَديثٍ بعْدَه يُؤمنونَ ﴾ [(٢)] . وقال تبارك وتعالى : ﴿ أفلاَ يتدبّرونَ القرآن أمْ على قلوب أقفالها ﴾ [(٣)] .

فهذه الآيات وأمثالها الواردة بصيغة الاستفهام المتضمن معنى الانكار فيها مبالغة واضحة عند علماء البلاغة في وضوح كفايته ، ودلالته على وجوب الايمان ، وعظم النفع في تدبره بحيث لايماثله في هذه الأشياء غيره ولا يقاربه .

**النوع الثالث** : قال الله عز وجل : ﴿ قُلْ لئِنِ اجْتمَعَت الإنْس والجِنُّ على أنْ يأتُوا بمثلِ هذا القُرآن لا يَأتونَ بمثلهِ ولَوْ كانَ بَعْضهمْ لبَعْضٍ ظَهيراً ﴾ [(٤)] . وما في معناها من الآيات .

فالاشتغال بالنظر في علوم هذا المعجز الجليل الذي أعجز الخلق أجمعين بالنصوص القرآنية والضرورة العقلية ، أولى من الاشتغال بعلوم الأمثال والأجناس من سائر الناس . فالعائب لمن دعا إلى هذا خارج عن العلم وأهله ، لا حق بالعالم البهيمي في فاحش جهله .

**النوع الرابع** : قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ جِئْناهمْ بكِتابٍ فصّلْناه على علْمٍ هدىً ورَحْمةً لِقوْمٍ يُؤمنونَ ﴾ [(٥)] . فانظر إلى موقع قوله : ﴿ فصلناه على علم ﴾ وما دل عليه من مطابقة ما اشتمل عليه القرآن من الايجاز في موضعه والاكتفاء بالجملة في موضعه لما تقرر في

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية : ٥١ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٥ .
(٣) سورة محمد ، الآية : ٢٤ .
(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٨٨ .
(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٥٢ .

علم الله تعالى بالغيوب من مصالح المؤمنين الذين خصهم بأنه هدى لهم ورحمة ، فأي كتاب فصل على علم مثل هذا العلم الذي صدر عنه تفصيله ؟ ونحو ذلك قوله : ﴿ الحَمْدُ للهِ الَّذي أنْزَلَ على عبْدِه الكِتَابَ ولَمْ يجعَلْ له عِوجاً قيِّماً ﴾ [١] . فإن معنى « القيم » : المنفى عنه العوج : هو الذي بلغ الغاية القصوى في الأحكام والاتقان ، وانتفاء الخطأ والتعارض والتناقض وإيهام الضلال . والعِوج : بكسر العين يختص المعاني وبفتحها يختص الاجسام ، وإنما جمع بين نفي العوج وإثبات القيومية له ، وأحدهما يغني عن الآخر تأكيداً لذلك ومبالغة فيه ، فكيف يقوم مقامه سواه أو يساوي كتاب بكتاب الله تعالى ؟ .

**النوع الخامس** : قوله تعالى : ﴿ كِتابٌ أُنْزِلَ إليْكَ فلا يكُنْ في صَدْرِك حَرَجٌ منْه لتُنْذر به وذِكْرى للمُؤمنينَ ﴾ [٢] . وفي معناها : ﴿ فَلاَ وربِّكَ لا يُؤمِنونَ حتَّى يُحكِّموكَ فيما شَجَرَ بينَهم ثُمَّ لا يجدوا في أنْفسِهِم حرَجاً مما قَضَيْتَ ويُسَلِّموا تسْليماً ﴾ [٣] . وإنما كانت في معنى الأولى لأن القرآن آكد مما قضى به رسول الله ﷺ وأبعد من كل ريب فمن استراب في شيء منه فهو فيما سواه أعظم ريباً ، ومن ولع بالنظر في دقائق الكلام المختلف فيها بين أهله وأعرض عن التدبر لكتاب الله والفرق بين نصوصه وظواهره وخصوصه ، وعموماته من غير أن يحكم دليل ما قطع به ويستوثق من صحته .

ثم يسمع نصوص القرآن تخالف ما هو عليه ، فيعتقد فيها من تمحل وجوه المجاز ما لا يصح مثله في العربية ، ولا موجب له ولو حقق النظر في الفطرة السليمة العقلية ، وذلك مثل من يقطع على استحالة تسبيح الطير وغيرها من الحيوان مع قوله تعالى : ﴿ والطَّير صَافّات كلٌّ قدْ عَلِمَ صَلاتَه وتَسْبيحه ﴾ [٤] . وقوله : ﴿ وإنْ مِنْ شيء إلاَّ يُسبِّح بحمْده ولَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبيحهُم إنَّه كانَ حليماً غفوراً ﴾ [١]

(١) سورة الكهف ، الآية : ١ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٢ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ٦٥ .
(٤) سورة النور ، الآية : ٤١ .
(٥) سورة الإسراء ، الآية : ٤٤ .

وقوله تعالى حكاية عن نبيه سليمان عليه أفضل الصلاة والسلام : ﴿ يا أيُّها النّاس عَلِمنا مَنْطقَ الطّير وأوتينا منْ كلِّ شيء إنَّ هذا لهُوَ الفَضْل المُبين ﴾ [(١)] . وقوله تعالى : ﴿ ومَا مِنْ دابّةٍ في الأرضِ ولاَ طائرٍ يطير بجناحيْه إلاّ أُمَم أمْثالكُم ما فرّطْنا في الكِتابِ منْ شيء ثمّ إلى ربِّهمْ يُحْشرونَ ﴾ [(٢)] . وقوله عز وجل : ﴿ قالَتْ نمْلَة يا أيُّها النّمل ادْخُلوا مَساكنَكُمْ لايحطّمنّكمْ سُليْمان وجُنودَه وهمْ لا يَشْعرونَ * فتبسّمَ ضاحِكاً منْ قولها ﴾ [(٣)] الآية . وقوله تعالى حكاية عنه عليه السلام : ﴿ وتفقّدَ الطّير فقَالَ مَا لي لا أرى الهُدْهُد أمْ كانَ منَ الغائِبينَ * لأعذِّبنّه عذاباً شديداً أوْ لأذْبحنّه أو ليأتيني بِسُلْطان مُبين * فمَكَثَ غيرَ بعيدٍ فقالَ أحَطْتّ بما لم تحِطْ به وجِئْتُكَ من سبأ بنبأ يقينٍ * إنِّي وجَدْت امرأة تملكهم ﴾ [(٤)] . الآيات إلى السجدة . وقد تأولها الزمخشري ، إلا كلام النملة والهدهد ، فلم يستطع ، ولزمه بذلك الحق وإن كان اقراره بكلامهما يدل على جواز الجميع ، وليس المسوغ للتأويل إلا عدم الجواز واعتذارهم بالفرق بأن كلام النملة والهدهد معجز خارق ، لا أن للحيوان البهيمي كلاماً مردوداً بوجوه خمسة: **منها** ؛ أن المعجز لا يكون إلا بعد الدعوى للنبوة على وجه يعلمه المكذب والمستدل ، وعلم كلام الطير والنملة من خواصه عليه الصلاة والسلام ، كما قال تعالى : ﴿ علمْنا مَنْطقَ الطّير ﴾ **ومنها** : أن قوله في الهدهد : ﴿ لأعذبنه عذاباً شديداً أو لأذبحنه ﴾ يدل على أنه عاقل مستحق للعقوبة ، **وثالثها** : أن قوله ﴿ سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين ﴾ دليل على أنه متكلم مختار ، ولو كان ذلك معجزاً لكان الكلام في الحقيقة لله تعالى عز وعلا ، ولو كان كذلك لوجب العلم بصدقه . **ورابعها** : أن قوله تعالى في النملة : ﴿ فتَبسّم ضاحكاً منْ قولها ﴾ ، دليل على ذلك ، ولو كان معجزاً منسوباً إلى الله تعالى لم يكن لضحكه منه وجه ، ولكان بالروعة منه والاجلال له أولى . **وخامسها** : أنه لا مانع في العقل من صحة ذلك ألبتة .

(١) سورة النمل ، الآية : ١٦ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .
(٣) سورة النمل ، الآيتان : ١٨ ، ١٩ .
(٤) سورة النمل ، الآيات : ٢٠ — ٢٥ .

ونحن نشاهد لها من الحزم منا والبعد من المضار وحسن الحيلة في كسب المعيشة والتآلف والتعارف والتعاون والتفاهم ما يؤيد ذلك مع ما جاء في الحديث على لسان رسول الله ﷺ المبين لكتاب الله تعالى من ذلك . وقد ذكر الامام المهدي محمد بن المطهر (١) عليهما السلام جملة صالحة من ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ ويلعنهم اللاعنون ﴾ (٢) . وذكر فيه ما ذكره السيد الامام الناطق بالحق أبو طالب في أماليه من كلام الثعلب ، وطول الكلام في هذا في قدر كراس في كتابه « عقود العقيان » ومن مواضع ذلك كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض رحمه الله تعالى ، فإنه أفرد ذلك في فصل تركته اختصاراً ، والقصد بذكر هذا تمثيل ما حذرت منه من التزم الايمان بما في كتاب الله تعالى مما تناوله بعض المتكلمين ويعتقدون القطع ببطلان صحته ويتمحلون له من التجوز ما يتنزه أحدهم عن مثله في كلامه وبيانه .

**النوع السادس** : أنه قد اختص من شرائف الصفات بما لم يشاركه فيه غيره من كونه كلام الله تبارك وتعالى ، وكونه معجزاً من أنه قرآن مجيد في لوح محفوظ ، وقرآن كريم في كتاب مكنون ، وكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وإنه نور ، وإنه شفاء لما في الصدور ومنه قوله تعالى : ﴿ ويَرى الّذينَ أوتُوا العلمَ الّذي أُنزلَ اليكَ منْ ربِّكَ هُوَ الحقُّ ويهْدي إلى صراط العزيز الحميد ﴾ (٣) . فجعل أهل العلم الحق الذين هم العلماء حقاً هم المختصون بمعرفة ذلك ، وكذلك في الحديث عن عليّ عليه السلام ، عن رسول الله ﷺ : « القرآن هو الشفاء » . رواه السيد أبو طالب في أماليه ، وابن ماجه بنحوه في كتاب الطب من سننه . فما سبب نقصانه وقصوره ؟ فإن ادعى هذا الجاهل أن السبب أنه لم يذكر فيه حجة أكذبته نصوص القرآن ، ونصوص علماء الاسلام . وإن ادعى أن القصور في عبارته أكذبته الضرورة والاجماع .

(١) الإشارة إلى كلام الإمام محمد بن المطهر في كلام الحيوان البهيمي .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٥٩ . (٣) سورة سبأ ، الآية : ٦ .

**النوع السابع** : مما يدل على تعظيم القرآن عقلا أن العقلاء ما زالوا يستدلون على حسن الكتب وعظم نفعها بمقدار صاحبها وقالت العرب : « وكل إناء يرشح بما فيه » . ولا شك أن تآليف العلماء قد تفاضلت على قدر علومهم ، والقرآن كلام علام الغيوب ، وقد أنزله هدى وشفاء ونوراً وبياناً . ولا شك أن في العلوم مصالح ومفاسد كما في قوله تعالى في تعلم السحر : ﴿ ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ﴾ (١) . وقال في الساعة : ﴿ أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى ﴾ (٢) وقال : ﴿ ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ﴾(٣) . وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبد لكم تسؤكم إلى قوله قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين﴾(٤) وفي قوله تعالى للحواريين : ﴿ إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾ (٥) . إشارة إلى أن زيادة العلم في بعض المواضع قد تكون سبباً في زيادة العذاب ، فيكون مصلحة في طي كثير من العلوم ، واليه الاشارة بقوله عز وجل : ﴿ وما منعنا أن ترسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون ﴾ (٦) . وفي سبب نزولها حديثان : عن ابن عباس ، وجابر بن عبدالله رضي الله عنهما ، ورجال الصحيح كل منهما رجال خرجهما الهيثمي في مجمع الزوائد مفرقين في تفسير سورة هود ، وتفسير الاسراء ، فإذا تقرر هذا، فالرجوع إلى كتاب من يعلم من مصالحنا ومفاسدنا ما لا نعلمه أولى بنا والله يعلم وأنتم لا تعلمون . وهذا كله بعد علمنا بأنه كلام الله بدليل المعجزات ، وطريقة السلف ، كما سيأتي بيانه مبسوطاً إن شاء الله تعالى .

**النوع الثامن** : ما ثبت عن رسول الله ﷺ وأهل بيته من الحث على الرجوع إلى كتاب الله ، وتفضيله على غيره مما فيه خير وهدى وتقصي ذلك يطول ويمل ، فلنقتصر من ذلك على حديث مشهور يذكر بأمثاله ،

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠٢ .
(٢) سورة طه ، الآية : ١٥ .
(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٤٣ .
(٤) سورة المائدة ، الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢ .
(٥) سورة المائدة ، الآية : ١١٥ .
(٦) سورة الإسراء ، الآية : ٥٩ .

وذلك مما رواه السيد الامام أبو طالب [١] عليه السلام في أماليه ، والحافظ المحدث أبو عيسى الترمذي في جامعه من حديث الحارث بن عبد الله الهمذاني صاحب علي عليه السلام قال : مررت في المسجد ، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث ، فدخلت على عليّ عليه السلام فأخبرته فقال : قد فعلوها ؟ قلت : نعم . قال : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ألا إنّها ستكون فتنة » قلت : فما المخرج منها يارسول الله ؟ قال : « كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسنة ولا يشبع منه العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه . هو الذي لم ينته الجن إذ سمعته حتى قالوا : إنا سمعنا قرآناً عجباً يهدي إلى الرشد ، فآمنا به ، من قال به صدق ، ومن عمل أجِرَ ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا اليه هُدي إلى صراط مستقيم » انتهى هذا الحديث الجليل ؛ وقد رواه السيد الامام أبو طالب عليه السلام في أماليه بسند آخر من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ بنحوه . ورواه أبو السعادات ابن الأثير في جامع الأصول من طريق ثالثة ، من حديث عمر بن الخطاب ، ولم يزل العلماء يتداولونه ، فهو مع شهرته في شرط أهل الحديث متلقى بالقبول عند علماء الأصول ، فصار صحيح المعنى في مقتضى الاجماع والمنقول والمعقول .

**النوع التاسع** : إجماع علماء الاسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما ادعيت من معرفة أدلة التوحيد من غير ظن ولا تقليد ، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره ، فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد بل القرآن العظيم هو الذي منه تعلم المتكلمون النظر ، لكنهم غالوا في النظر ، ولم

(١) هذا الحديث النبوي الشريف ورد في الأمالي للإمام أبي طالب ، وصحيح الترمذي ، وفيه دلالة في الرجوع إلى القرآن .

يقتصروا على القدر الكافي النافع المذكور في كتاب الله تعالى . وذلك يتضح بإيراد كلام علماء الفرق المختلفة في المصنفات الشهيرة ، وعدم انكار شيء من ذلك على أحد منهم في الأزمنة الطويلة ، والقرون العديدة مع اختلافهم واختلاف المقررين لهم أغراضاً وبلداناً وأنساباً وأزماناً . لم تجمعهم بلد ولا مذهب ولا زمن ولا نسب ولا غرض ، فأولهم : أبو الأئمة وإمام الأمة أمير المؤمنين وحجة المحققين علي عليه السلام ، وهو مشهور عنه في نهج البلاغة وغيره .

روى السيد الامام أبو طالب عليه السلام من ذلك ما يكفي ويشفي ولم يتأوله كما هو عادته فيما يجب تأويله عنده ، فقال : أخبرنا أبي رحمه الله ، أخبرنا أبو محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن سلام ، أخبرنا أبي قال : حدثنا ابراهيم بن سليمان ، حدثنا علي بن الخطاب الخثعمي ، حدثنا أحمد بن محمد الأنصاري ، عن بشير ، عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل أمير المؤمنين علياً عليه السلام في مسجد الكوفة ، فقال يا أمير المؤمنين : هل تصف لنا ربنا ، فنزداد له حباً وبه معرفة ، فغضب علي عليه السلام ، ونادى الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس حتى غص المسجد بأهله ، ثم صعد المنبر وهو مغضب متغير اللون ، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، وصلى على النبي ﷺ ، ثم سرد الخطبة إلى قوله : أيها السائل اعقل ما سألتني عنه ، ولا تسأل أحداً عنه بعدي ، فإني أكفيك مؤنة الطلب ، وشدة التعمق في المذهب ، فكيف يوصف الذي سألتني عنه ، وهو الذي عجزت الملائكة مع قربهم من كرسي كرامته وطول ولهم به ، وتعظيمهم لجلال عزته ، وقربهم من غيب ملكوت قدرته أن يعلموا من علمه إلا ما علمهم وهم من ملكوت القدس بحيث هم من معرفته على ما فطرهم عليه ، فقالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، فعليك أيها السائل بما دل عليه القرآن من صفته ، وتقدمك فيه الرسل بينك وبين معرفته ، فأتم به واستضيء بنور هدايته . إنما هي نعمة وحكمة أوتيتها فخذ ما أوتيت وكن من الشاكرين ، وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في الكتاب فرضه ، ولا في سنّة

النبي ﷺ ، ولا عن أئمة الهدى أثره ، فكل علمه إلى الله سبحانه فإنه منتهى حق الله عليك .

وله عليه السلام نحو هذا في وصيته لولده الحسن عليه السلام ، وهي خير وصية من خير موصٍ إلى خير موصّى إليه ، وستأتي ، فينبغي تأملها حق التأمل ، والعمل بما فيها ومراغمة المبتدعة بها .

ومنهم من أئمة العترة الطاهرة : الامام المؤيد بالله يحيى (١) بن حمزة عليه السلام ، فإنه ذكر في أوائل كتابه التمهيد في القول بوجوب النظر ، فقال : إن أكثر القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها . قال عليه السلام : ولنذكر منها آية واحدة ليقاس بها الباقي ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الأنسان إنّا خلقْناه منْ نُطْفَةٍ فإذا هو خصيم مبين ﴾ (٢) إلى آخر السورة . فالله تعالى حكى في هذه الآية انكار المنكرين للاعادة وقرر وجه شبههم ، وأجاب عن كل واحدة منها بجواب يخصه وطول في بيان ذلك إلى قوله ، وأما الآيات الدالة على إثبات الصانع ، وصفاته ، والنبوة ، والرد على منكريها ، فأكثر من أن تحصى .

ومن علماء العترة وساداتهم الذين ذكروا ذلك ، وحثوا عليه ، وصنفوا فيه : السيد العلامة يحيى بن منصور رحمه الله تعالى ، ومن أواخر ما صنف في ذلك كتابه المسمى : « بالجمل الاسلامية » فإنه شحنه بالاحتجاج بالآيات القرآنية .

ومن علماء الزيدية ، وقدماء الشيعة محمد بن منصور الكوفي المتفق على علمه وفضله ، وقد بالغ في هذا المعنى وصنف فيه كتاباً مفرداً سماه : « كتاب الجملة والالفة » ونقل منه السيد العلامة أبو عبدالله محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي الحسني في كتابه « الجامع الكافي » الذي لم يصنف في فقه الزيدية مثله ، فقال في المجلد السادس منه في كتاب

(١) هو الإمام المؤيد بالله يحيى الحسيني بن حمزة ، صاحب كتاب « الطراز » . وكتاب «التمهيد » توفي بمدينة ذمار سنة ٧٤٩ هجرية .

(٢) سورة يس ، الآية : ٧٧ .

الزيادات ما لفظه : وإنما جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام بغاية الحجة على من سألها ما بين الله ، وأنزل في كتبه اليها ،ولم يعد ذلك إلى غيره ولن تكون حجة أبلغ على الله من حجج الأنبياء عليهم السلام التي بلغوها عن الله تعالى خلقه ولا أهدى لهم إن قبلوها . قال الله تعالى : ﴿ قالَتْ لهُمْ رسُلهُم أفي الله شك فَاطر السّموات والأرض ﴾ (١) . وقال إبراهيم في محاجة قومه : ﴿ أفرَأيتُمْ ما كُنْتُم تَعْبدون * أنتم وآباؤكم الأقْدمونَ * فإنّهُم عدو لي إلاّ ربُّ العالمين * الّذي خلَقَني فهُوَ يهْدين * والّذي هُوَ يُطْعمني ويَسْقين * وإذا مَرِضْت فهُوَ يشفين﴾ (٢) إلى قوله : ﴿ والّذي يميتني ثمّ يحيين ﴾ ، فدلهم عليه بالقدرة والتدبير .

وقال موسى عليه السلام في مسألة فرعون إذ يقول : ﴿ مَنْ ربّكما يا مُوسى * قالَ ربُّنا الّذي أعْطى كلّ شيء خلْقه ثمّ هدَى * قالَ فما بال القُرون الأولى * قالَ علِمْهُا عندَ ربِّي في كِتاب لا يضلُّ ربِّي ولا ينسَى ﴾ (٣) الآية . وقال فرعون : وما رب العالمين ؟ قال موسى : ﴿ ربُّ السّمواتِ والأرضِ وما بيْنَهُما إنْ كنْتم مُوقنين ﴾ (٤) وقال موسى عايه السلام في آية أخرى : ﴿ ربُّ المشْرقِ والمغْرب وما بينْهُما إنْ كُنْتم تَعْقلُونَ ﴾ (٥) . فلم يتعد موسى عليه السلام في الجواب عند مسألة فرعون إياه ، غير ما أنبأه الله به في الكتاب ، وفرعون اللعين أعمى العمين ، وأعتى العاتين ، وأخبث المتعنتين . إجابة موسى عليه أفضل الصلاة والسلام عن الله عز وجل بالدلالة من خلق الله عليه ، وكذلك محمد ﷺ حين سأله قومه عن الله عز وجل إذ يقولون : مَن يعيدنا ؟ فأمره الله تعالى بالجواب لهم : ﴿ قُلْ الذي فَطَرَكُم أوّلَ مرّةٍ ﴾ (٦) . وقال من لا شريك له : ﴿ أولَمْ يرَ الإنْسان أنّا خلقْناه مِنْ نُطْفَةٍ فإذا هوَ خصيمٌ مبينٌ * وضَرَبَ لنا مَثَلاً ونَسيَ خلْقه

(١) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .
(٢) سورة الشعراء ، الآيات : ٧٥ — ٨١ .
(٣) سورة طه ، الآيات : ٤٩ — ٥٢ .
(٤) سورة الشعراء ، الآية : ٢٤.
(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٢٨.
(٦) سورة الإسراء ، الآية : ٥١ .

قالَ مَنْ يحيي العظامَ وهيَ رميمٌ ﴾ (١) . وقال لنبيه ﷺ : ﴿ قلْ يحييها الذي أنشأها أولَ مرّةٍ وهوَ بكلّ خلقٍ عليم * الّذي جعلَ لكُمْ منَ الشّجرِ الأخضرِ ناراً فإذا أنتم منه توقدونَ ﴾ (٢) . فلم يكلف سبحانه نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله في الكتاب . وبلغنا أن النبي ﷺ قال له قومه : انسب لنا ربك ؟ فنزل عليه جبريل عليه السلام بسورة : ﴿ قُلْ هوَ الله أحَد﴾(٣) . انتهى بحروفه .

وهذا أيضاً قول المعتزلة ممن صرح به منهم قاضي القضاة عبد الجبار ، فإنه قال في المجلد الرابع من المحيط في النبوات في ذكر إعجاز القرآن ما لفظه : واتفق فيه أيضاً استنباط الأدلة التي توافق العقول وموافقته ما تضمنه لأحكام العقل على وجه يبهر ذوي العقول ويحيرهم ، فإن الله سبحانه بيّنه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بألفاظ سهلة قليلة تحتوي على معان كثيرة ، كما ذكره عز وجل في نقض مذاهب الطبيعيين في قوله تعالى : ﴿ وفي الأرضِ قِطَعٌ مُتجاورَاتٌ ﴾ (٤) الآية . وفي الآيات التي ذكرها في نفي الثاني ، وفي غير ذلك من الأبواب التي لا تكاد تحصى . انتهى بحروفه .

ومنهم الحاكم أبو سعيد المحسن بن كرامة ، فإنه قال في شرح العيون في الفصل السابع منه ما لفظه : فلا شبهة أنه دعاهم ، يعني النبي ﷺ إلى هذه الأصول والنظر في الأدلة بما تلا عليهم من الآيات في أدلة التوحيد والنبوات .

ومنهم مختار بن محمود أحد ناصري مذهب أبي الحسين البصري ، فإنه قال في كتابه : « المجتبى في الاستدلال بطريقة الأحوال » في الطريق الرابع من الباب الثاني بعد ذكر الاستدلال ، وقد جمعها الله تعالى في قوله : ﴿ إنّ في خلْقِ السّموات والأرضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ لآياتٍ

---

(١) سورة يس ، الآيتان : ٧٧ ، ٧٨ .
(٧) سورة يس ، الآيتان : ٧٩ ، ٨٠ .
(٣) سورة الاخلاص ، الآية : ١ .
(٤) سورة الرعد ، الآية : ٤ .

لِقَوْمٍ يعْقِلونَ ﴾ (٣) . وقال في مسألة الأطفال : وإن التمسك بكتاب الله المبين أقوى أركان أصول الدين ، وكذلك هو قول سائر الطوائف .

وقال القاضي عياض في الشفاء في ذكر إعجاز القرآن ومنها : جمعه لعلوم ومعارف لم تعهد العرب عامة ، ولا محمد ﷺ قبل نبوته خاصة معرفتها ، ولا القيام بها ولا يحيط بها أحد من علماء الأمم ، ولا يشتمل عليها كتاب من كتبهم ، فجمع فيه من بيان علم الشرائع والحجج والتنبيه على طرق الحجج العقلية ، والرد على فرق الأمم ببراهين قوية ، وأدلة بيّنة سهلة الألفاظ موجزة المقاصد رام المتحذلقون بعد أن ينصبوا أدلة مثلها ، فلم يقدروا عليها كقوله : ﴿ أوَلَيْسَ الّذي خَلَقَ السّموات والأرض بقادرٍ على أنْ يَخْلُقَ مثلهم ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ قلْ يحييها الّذي أنشأها أول مرة ﴾ (٢) . وقوله : ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفَسَدتا ﴾ (٣) . إلى ما حواه من علوم السير ، وأنباء الأمم، والمواعظ والحِكَم .

وقال الفخر الرازي الأشعري في كتابه الأربعين في الكلام على النبوات في ذكر المعجزات العقلية : بل أقر الكل بأنه لا يمكن أن يزاد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن .

وقال الغزالي وهو من أئمة الطائفة الشافعية في الفقه والأصول . في الأصل الأول من الركن الأول من الرسالة القدسية في معرفة وجود الرب تعالى: وأولى ما يستضاء به من الأبواب ، ويسلك من طريق النظر والاعتبار ما أرشد اليه القرآن ، فليس بعد بيان الله بيان ، ثم ساق الآيات القرآنية .

وقال صاحب الوظائف في مذهب أهل الحديث والأثر في الدليل على معرفة الخالق سبحانه ووحدانيته ، وعلى صدق الرسول ﷺ ، وعلى اليوم الآخر : وأدلة هذه الأمور في القرآن . أما الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يُرزقكُمْ منَ السّماء والأرض أمّنْ

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٦٤ .
(٢) سورة يس ، الآية : ٨١ .
(٣) سورة يس ، الآية : ٧٩ .
(٤) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٢ .

يمْلك السّمْعَ والأبْصارَ ومَنْ يخْرج الحيّ منَ الميت ويخْرج الميّت منَ الحيّ ومَنْ يدبّر الأمْرَ فسيَقُولونَ الله ﴾ (١) . وقوله : ﴿ أفلَمْ ينْظُروا إلى السّماء فوقَهُمْ كيْفَ بَنَيْناها ومَا لها منْ فروج * والأرْضَ مَدَدْناها وألْقيْنا فيهَا رَوَاسيَ وأنْبتْنا فيها من كلّ زوْجٍ بهيج * تَبْصرةً وذِكْرى لكلّ عبْدٍ مُنيبٍ * ونزّلْنا منَ السّماء ماء مَباركاً فأنْبتْنا به جنّاتٍ وحب الحَصيد * والنّخْل باسقاتٌ لها طَلْعٌ نضيد ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ فَلْينْظُر الأنْسان إلى طَعَامه * إنّا صَبَبْنا الماء صباً * ثمّ شَقَقْنا الأرْضَ شَقاً * فأنْبتنا فيها حباً * وعنباً وقَضْباً * وزيْتوناً ونخْلاً * وحدَائقَ غلْباً * وفاكهَةً وأبا ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ ألَمْ نجْعلَ الأرْضَ مَهاداً * والجبالَ أوتاداً * إلى قوله : وجنّاتٍ ألفافاً ﴾ (٤) . وأمثال هذه الآيات ، وهي قريب من خمسمائة آية . ينبغي للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق المعجز إلى قوله ، فإن الدلالات الشرعية الصادرة عن اللطيف الخبير ، وعن رسوله البشير النذير ﷺ تقنع وتسكن النفوس ، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة .

وأما الدليل على وحدانيته فيقع بما في القرآن من قوله تعالى : ﴿ لوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفَسَدتا ﴾ (٥) . ونظائرها .

وأما صدق رسوله ﷺ فيستدل عليه بقوله : ﴿ قُلْ لَئنِ اجتمعت الأنس والجنّ على أنْ يأتُوا بمثْل هذا القُرآن لا يأتُونَ بمثْله ولوْ كانَ بعضهُمْ لبعْضٍ ظَهيراً ﴾ (٦) . ونظائرها . وأما اليوم الآخر فيستدل عليه بقوله : ﴿ قلْ يُحْييها الذي أنْشأها أوّل مرّة ﴾ (٧) وبقوله : ﴿ أيَحْسَبُ الإنْسان أنْ يُترَكَ سُدى * ألَمْ يكُ نُطْفةً منْ منيٍ يُمْنى * ثمّ كانَ علَقَةً فخَلَقَ فسوّى * فجعَلَ منْه الزّوجين الذّكَرَ والأنْثى * أليْسَ ذلكَ بقادرٍ على أنْ يحيي الموتى ﴾ (٨) .

(١) سورة يونس ، الآية : ٣١ .
(٢) سورة ق ، الآية : ٦ — ١٠ .
(٣) سورة عبس ، الآيات : ٢٤ — ٣١ .
(٤) سورة النبأ ، الآيات : ٦ — ١٦ .
(٥) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٢ .
(٦) سورة الاسراء ، الآية : ٨٨ .
(٧) سورة يس ، الآية : ٧٩ .
(٨) سورة القيامة ، الآيات : ٣٦ — ٤٠ .

وبقوله ﴿ يا أيُّها النّاس إنْ كنتمْ في رَيْبٍ منَ البعْث فإنّا خلَقْناكم منْ تُرابٍ ثمّ منْ نُطْفَةٍ ثمّ منْ علَقةٍ إلى قوله وأنّه يُحيي الموتَى وأنّه على كلّ شيء قدير ﴾ (١) . وأمثال ذلك في القرآن كثيرة ، فهذه أدلة قاطعة جلية تسبق إلى الأفهام ببادىء الرأي وأول النظر ، ويشترك كافة الخلق في دركها . فأدلة القرآن والسنّة مثل الغذاء ينتفع به كل إنسان ، بل كالماء الذي ينتفع به الصبي ، والرضيع ، والرجل القوي ، ولهذا كانت أدلة القرآن سائغة جلية . ألا ترى أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة أقدر ، وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه . وأن التدبير لا ينتظم في دار واحدة بمدبرين ، فكيف ينتظم في جميع العالم ، وأن من خلق علم ، ثم خلق كما قال تعالى : ﴿ ألاَ يعْلمُ مَنْ خلَقَ وهُوَ اللّطيف الخبيرُ ﴾ (٢) . فهذه أدلة تجري مجرى الماء الذي جعل الله منه كل شيء حياً إلى آخر كلامه .

وبالجملة ، فتقصي كلام علماء الاسلام في مثل هذا يمل ، والحاجة إلى الاحتجاج عليه من عود الدين غريباً من أدل دليل على عناد المخالف .

وليْسَ يصحُّ في الأفهْام شيء إذا احْتاجَ النّهار إلى دليلِ

# فصل

**في ذكر ما تيسر من نصوص أهل البيت عليهم السلام على الاكتفاء بالجمل والحث على ذلك وكراهة الغلو في علم الكلام ليعلم بذلك مذهبهم ، ويعلم به كذب مدعى إجماعهم على خلافه .**

من ذلك قول عليّ عليه السلام في وصيته لولده الحسن عليهما السلام: « واعلم يا بني أن أحب ما أنت آخذ به من وصيتي تقوى الله تعالى ،

(١) سورة الحج ، الآيتان : ٥ ، ٦ .
(٢) سورة الملك ، الآية : ١٤ .

والاقتصار على ما فرضه الله عليك ، والأخذ بما مضى عليه الأولون من آبائك ، والصالحون من أهل بيتك ، فإنهم لم يدعو النظر لأنفسهم ، كما أنت ناظر وفكروا كما أنت مفكر ، ثم ردهم آخر ذلك إلى الأخذ بما عرفوا والامساك عما لم يعرفوا . فإن أبت نفسك أن تقبل ذلك دون أن تعلم كما علموا ، فليكن طلبك ذلك بتفهُّم وتعلم لا بتورط الشبهات وغلو الخصومات إلى آخر ما ذكره في هذا المعنى في نهج البلاغة .

وتأوله ابن أبي الحديد بما يستحيي من ذكره : من أن ذلك لعلم عليّ عليه السلام بقصور ولده الحسن عليه السلام من درك هذا العلم . وكفى شاهداً على بطلان هذه البدعة ما أدت اليه من تفضيل شرار القرون في قواعد الايمان على ريحانة المصطفى سيد شباب أهل الجنة المجمع على إمامته بعد أبيه عليهما السلام ، وكونها لا تصح إلا مع تعسف التأويلات الرادة لكتاب الله عز وجل ، ثم لسنة رسول الله ﷺ ، ثم لأقوال السلف وأفعالهم وتقريراتهم ، ثم لنصوص الأئمة من أهل بيت رسول الله ﷺ وكيف يظن بأمير المؤمنين أنه يجعل وصيته لولده الحسن من أغمض المتشابهات وأدق الشبهات ؟ هيهات هيهات لولا دفع الضرورات . وابتغاء الفتنة بالتأويلات . ومن ذلك ما تقدم قريباً عن عليّ عليه السلام في الرجوع إلى كتاب الله . والذي حمل ابن أبي الحديد مع علمه على ذلك التأويل ظنه أن ذلك الكلام يستلزم جواز الجهل بالله تعالى وتقليد كل أحد لأهله ، وليس كذلك لأنه إنما أمره باتباع الأولين من أهله ، وهم حجج الإله على البرايا منهم علي عليه السلام المنصوب علماً عند الاختلاف بل منهم رسول الله ﷺ الذي شهدت بصدقه الآيات والمعجزات لكنه أمره أن يكتفي بالدليل الجملي الدال على صدقه الذي علم علي عليه السلام أن الحسن قدعرفه ونهاه عن التعرض للتفاضل والله أعلم .

ومن ذلك قول عليّ عليه السلام : لم يطلع العقول على تحديد صفته ، ولم يحجبها عن واجب معرفته فهو الذي تشهد له أعلام الوجود على اقرار قلب ذوي الجحود . ونصره ابن أبي الحديد في شرحه وعزا نصرته إلى

قاضي القضاة قال : وليس هو قول الجاحظ ، لأن الجاحظ ادعى في جميع المعارف أنها ضرورية ، وهذا في معرفة إثبات الصانع فقط ولفظه : ونحن ما ادعينا في هذا المقام إلا أن العلم بإثبات الصانع فقط هو الضروري ، فأين أحد القولين من الآخر ؟ انتهى بحروفه .

ومن ذلك ما ذكره المؤيد بالله في الزيادات في ذكر مسائل الاجتهاد فقال ما لفظه : والأولى عندي الاحتياط في مسائل الفقه ما أمكن والتوقف في مسائل الكلام . وقال بعد ذلك في فصل فيما يجب على القاضي والمستقضي : والاولى عندي ترك الخوض فيما لا تمس الحاجة إلى معرفته من علم الكلام ، لأن الصحيح من المذهب أن الجهل قبيح ، ويجوز أن يصير إلى حالة يستحق صاحبها الخلود في النار ، وهذا غير مأمون كونه لو نظر في مسألة من الكلام وأخطأ ، ولم يشتغل بها ترك النظر فيها أمن من ذلك . ولو أصاب كان ما يستحق من الثواب على الاصابة يسيراً . والعاقل إذا اختار الحزم ، اختار الاعراض عنها دون النظر فيها ، وهذا كرجل يقال له : إن خرجت إلى الديلم أعطيتك ديناراً ، وهو يملك مائة درهم ولا حاجة له إليه ويكون في الطريق خطر ، وهو يعلم أنه ربما يناله ضرر يؤدي إلى تلف النفس . فالعاقل الحازم يختار في مثل ذلك ترك سلوكه . وكل ذلك فيما لا يجب عليه في الوقت من المسائل . وإن كان فيما بعد يجوز أن تتفق له شبهة يجب عليه النظر في حلها ، وربما يحتاج إلى علوم كثيرة تحلها فبالأهم يجب أن يشتغل .

ألا ترى أن من ترك طلب قوت يومه ، وهو يحتاج إليه واشتغل بتحصيل قطن يحتاج إليه بعد شهر للبس الشتاء لا يرضى فعله . أه بحروفه .

ومن ذلك ما أورده السيد العلامة أبو عبد الله الحسني في كتابه الجامع الكافي فقه الزيدية في المجلد السادس منه ، في ذم ما أحدث الناس من علم الكلام ، والأمر بلزوم السنة وما درج عليه السلف ، فإنه طول في ذلك ونقله عن عيون أئمة العترة المجمع على علمهم وفضلهم مثل علي ابن الحسين ، وولده زيد ، وحفيده جعفر الصادق ، وعبد الله بن موسى ،

وأحمد بن عيسى بن زيد ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي رضي الله عنهم .

ومحمد بن عبد الله النفس الزكية ، وإبراهيم بن عبد الله ، والقاسم ابن إبراهيم ، وأخيه محمد بن إبراهيم ، ورأس شيعتهم العالم الكبير محمد بن منصور ، وصنف في ذلك كتاب الجملة والالفة .

قال محمد بن منصور في كتاب أحمد بن عيسى ، كان عبد الله بن موسى رضي الله عنه يكره الكلام فيما أحدث الناس ، وكان إذا ذكر له رجل ممن يتكلم فيما أحدث الناس من الكلام يقول : اللهم أمتنا على على الإسلام ويمسك .

وقال محمد في كتاب الجملة ، رأيت أحمد بن عيسى يترحم على من يقول بخلق القرآن ومن لا يقول به . وكان عنده الأخذ بالجملة محموداً ، وترك ما فيه الفرقة وهو عنده الاتباع للسلف . وقال محمد بن منصور في كتاب الجملة ، وذكر اختلاف الناس واكفار بعضهم بعضاً فقال : رأيت المتفرقين وعاشرت المختلفين من الخاصة والعامة من علماء آل الرسول ، وأهل الفضل منهم ، ومن غيرهم من أهل العلم والفضل من الشيعة الموجبين إنكار المنكر وحياطة الدين ، فما رأيتهم يكفر بعضهم بعضاً ، ولا يستحلون ذلك ولا يتبرأ بعضهم من بعض ، بل قد رأيت بعضهم يتولى بعضاً ويترحم عليه بعد المعرفة منهم بمخالفة بعضهم لبعض . ثم سرد أشياء مما شاهده من ذلك عن القاسم وغيره إلى قوله : وكان عمرو بن الهيثم من أصحاب سليمان بن جرير يقول بخلق القرآن وسمعته يقول : لا رحم الله ابن أبي دؤاد كان الناس على جملة تؤديهم إلى الله فطرح بينهم الفرقة يعني حين أظهر المحنة في القرآن .

قال محمد بن منصور : وكان عمرو بن الهيثم ، وبشر بن الحسن ، ومحمد بن يحيى الحجري دعاة لعبد الله بن موسى ، وهم يقولون بخلق القرآن .

قال : وكان عبد الله بن موسى قد بعث ابنيه ، أو أحدهما مع بشر

ابن الحسن إلى طاهر بن الحسين يدعوه إلى هذا الأمر مع معرفة عبد الله بن موسى بقول بشر ، ومعرفة بشر بعبد الله ، وقوله بالجمل فلم أر أحداً من هؤلاء دان بالبراءة ممن خالفه .

قال محمد ، وسمعت القاسم يقول : ما رأيت كلامياً قط له خشوع ثم قال : الجمل الجمل . وقال محمد ، وقد عاشرت رؤساء المعتزلة ومن لا أحصي منهم ممن يقول بهذا القول ( يعني خلق القرآن ) منهم جعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر القصبي ، ومحمد بن عبد الله الإسكافي ، فما سألني أحد منهم قط عما تختلف الناس فيه . ولا كاشفوني عن شيء من ذلك .

وأخبرني أبو سهل الخراساني أنه كان رسول سهل بن سلامة ، وهو من كبار المعتزلة وعبادهم إلى عبد الله بن موسى يدعوه إلى أن يتقلد هذا الأمر ، ويكون سهل عوناً له عليه .

قال محمد ، فهذا غير سبيل المنتحلين اليوم للدين وغير ما أظهروا وشرعوا من التغابن والبراءة والتكفير . وهذا هو الفرق والاختلاف الذي نهى الله عنهما في القرآن في قوله : ﴿ ولاَ تَكُونوا كالّذينَ تَفَرّقُوا واخْتَلفوا مِنْ بعْدِ ما جاءهُمْ البَيِّناتِ وأولئكَ لهُمْ عذابٌ عظيمٌ ﴾ (١) . وقوله ﴿ ومَا اخْتَلَفَ الّذينَ أوتوا الكِتابَ إلاّ مِنْ بعْدِ ما جاءهُمْ العِلْمُ بَغْياً بيْنَهُمْ ﴾ (٢) ، فأخبر الله سبحانه أن اختلافهم بغي من بعضهم على بعض .

وأخبر عز وجل : أن في الفرقة الضعف والفشل فحذر من ذلك بقوله : ﴿ ولاَ تَنَازَعُوا فتَفْشَلوا وتَذْهَبَ ريحكُمْ ﴾ (٣) . يقول عز وجل : ﴿ فتذهب هيبتكم ﴾ .

فهذا ما ندب الله إليه مع ما رأينا عليه السلف الصالح المتقدم الذين يصلح أن نجعلهم بيننا وبين الله تعالى ، لأنهم لا يخلون من إحدى منزلتين :

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٥ .
(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٩ .
(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٤٦ .

إما أن يكونوا علموا أن الديانة فيما بينهم وبين الله تعالى القول [١] ببعض هذه المقالة التي تنازع الناس فيها حق واجب لازم ، وأجزأهم من ذلك الاضمار ، ورأوا الصواب والرشد في الامساك عن الاظهار لما فيه من الفرقة والاختلاف الذي نهى الله عنه ، فرأوا الجمل وهو القول بظاهر القرآن كافياً مؤدياً للعباد إلى الله عز وجل ، فتمسكوا بذلك . فينبغي لمن أمّ الدين وقصد إلى الله تعالى الاقتداء بهم والتمسك بسبيلهم ، أو يكونوا لم يعتقدوا في ظاهر الأمر وباطنه القول بظاهر القرآن والجُمل المجمع عليها فقد يجب الاقتداء بهم أيضاً في ذلك . قال محمد ، وهذا أحمد بن عيسى قد اجتمع عليه المختلفون ، واتخذ ممن يشاركه في أمره جماعة من المتفرقين كتب اليه عبد الله بن محمد بن سليم يسأله عن القرآن وغيره ، فكان مما كتب اليه : ذكرت اختلاف الناس في القرآن ولم يختلفوا أنه من عند الله ، فهذا من أحمد دليل على أن الأخذ بظاهر القرآن والجمل المجمع عليها مجزىء مؤد إلى الله تعالى ، وقد علمت أن رجال أحمد بن عيسى الذين كان يوجههم في أموره مختلفين .

منهم ؛ حسن بن هذيل على مذهب أبي الجارود ، ومنهم ؛ عبد الرحمن بن معمر ، وهو يظهر القول بخلق القرآن لا يستتر به ، ومخول بن إبراهيم ، وأمثالهم من المختلفين ، فلم نره بفرقة يخالف فيها أخرى ، وكان رحمه الله عالماً بما يضيق عليه من ذلك وما يتسع له في أمر دينه ، ولو ضاق عليه ذلك لم يفعله .

وهذا الحسن بن يحيى ، أنا متصل به منذ أربعين سنة أو قريباً من ذلك يعاشر ضروباً من المتدينين مختلفين في المذاهب ، فما رأيته مع قوله بالجملة وكراهته للفرقة امتحن أحداً ، ولا كشف له عن مذهبه بل قد رأيته يعمهم بالنصيحة ويحسن اليهم العشرة ، ويترحم على من مضى من سلفه وأهل بيته ممن يوافقه في المقالة ويخالفه . هذا مع جلالة قدره وكثرة علمه ومعرفته بما يلزمه في ذلك ويجب عليه .

---

(١) لعل كلمة « القول » بالنصب لأنها بدل من كلمة « الديانة » وجملة « وحق واجب ... الخ » خبر « أن » اهـ .. مصححة عيد .

قال محمد في كتاب الجملة : وأخبرني من أثق به من آل رسول الله ﷺ عن محمد بن عبد الله أنه أوجب على من قام بهذا الأمر الدعاء لجميع المتدينين وقطع الألقاب التي يدعى بها فرق المضلين وغلق الأبواب التي في فتح مثلها يكون عليهم التلف والامساك عما شتت الكلمة ، وفرق الجماعة وأغرى بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وصاروا أحزاباً. والدعاء لطبقات الناس من حيث يعقلون إلى السبيل التي لا ينكرون وبه يألفون ، فيتولى بعضهم بعضاً ، ويدينون بذلك فإن اجماعهم عليه إثبات للحق وإزالة للباطل . قال محمد ، وكذلك سمعنا عن ابراهيم بن عبدالله أنه سئل عن بعض ما يختلف الناس فيه في المذاهب ، فلم يجبه فيه وقال : أعينوني على ما اجتمعنا عليه حتى نتفرغ فيه لما اختلفنا .

حدثنا أبو الحسن محمد بن جعفر بن محمد النحوي ، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد ، حدثنا محمد بن منصور قال ، قال لي القاسم بن ابراهيم ، أخبرني بعض من أثق به من آل رسول الله ﷺ ، عن محمد بن عبد الله ابن الحسن أنه قال : يجب على من قام بهذا الأمر الدعاء لجميع الناس ، وقطع الألقاب التي يدعى بها فرق المضلين ، وذكر مثل هذا الكلام .

وروي عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال : الزم ما اجتمع عليه المتفرقون .

وروي عن علي عليه السلام أنه قال : يا بردها على الكبد إذا سئل المرء عما لا يعلم أن يقول الله أعلم ، انتهى . بعض ما ذكره السيد الامام العلامة أبو عبد الله الحسني في كتابه ، وهو نبذة يسيرة مما ذكره رحمه الله ، وما زال في أهل البيت من يدعو إلى هذا ، وبحث عليه من متقدميهم ومتأخريهم ، ويوضح ذلك تأليفهم المختصرات وبسطهم في غيره واقتصارهم في العقائد على الاجمال والاشارات . ومن أشهر ذلك ما أودعه محمد بن سليمان رحمه الله في أول المنتخب على مذهب الهادي عليه السلام ، فإنه سأله عما يكفي في معرفة الله سبحانه ودليل ذلك ، فأوجز له الكلام في مقدار عشرة أسطر ، وتبرأ عليه السلام في خطبة الأحكام من كل معتزلي غال . وكذلك كتاب البالغ المدرك له عليه السلام

أوجزه غاية الايجاز كما فعل في أول المنتخب . وسيأتي بلفظه . وكذلك السيد أبو طالب في شرحه له ، وكذلك السيد الامام المؤيد بالله عليه السلام له في ذلك كتاب التبصرة مختصر جداً ، وله في آخر الزيادات تزهيد كثير في هذا الفن كما مر بألفاظه . وقد توسع هذان السيدان الامامان الأخوان عليهما السلام في علوم الفقه وأصوله ، وصنفنا في ذلك الكتب الحافلة كشرح التحرير في الفقه والحديث ، والأمالي في الحديث ، والمجزىء في أصول الفقه للسيد أبو طالب ، ( وشرح التجريد في الفقه والحديث للسيد المؤيد بالله ) . ولم يتوسعا في علم الكلام ، ولم يصنفا فيه تصنيفاً حافلا مع مخالطتهما لأئمته . وكونهما كانا في فوره وسورته [1] وما علمت لأحد منهم عليهم السلام ، ولا من ذرياتهم المتقدمين في ذلك تأليفاً مبسوطاً .

أما ما صنفه بعض العجم منهم عليهم السلام ، وتبع فيه قاضي القضاة من شرح الأصول ، فإنه شيء نادر فيهم ليس من شأنهم مع أنه متأخر ، وإنما الكلام في قدمائهم والذي يشهد بما ذكرته أن من بسط التأليف في ذلك من متأخريهم على ندوره لم ينقل لهم في دقائق الكلام اختلافاً ، ولا اتفاقاً كما لم ينقل للسلف المتفق على صلاحهم ، وإنما ينقلون كلام شيوخ الاعتزال ، وانظر إلى كتب اللطيف من الكلام مثل تذكرة ابن متّويه وما شاكلها ، فإنه لا ينقل عنهم عليهم السلام فيها شيئاً وليس لقصورهم في العلم لكن لكراهتهم الخوض في هذا الفن. وقد اشتهرت عنهم الحكايات والوصايا والأخبار والاشعار ، فمن ذلك قول السيد العلامة يحيى بن منصور بن العفيف بن مفضل رحمه الله تعالى في ذكر المعتزلة :

ويرونَ ذلك مذْهباً مُستعظَماً ... مِنْ طول أنْظارٍ وحُسن تفكُّرِ
ونَسُوا غِنا الإسلام قبْل حدوثهم ... عَنْ كلِّ قولٍ حادث متأخرِ
ما ظنّهم بالمصْطفَى في تركْـه ... ما اسْتنْبطُوه ونهيه المتكَرِّر

---

(١) الفور : الهيجان . والسورة : السطوة . يريد أنهما متمكنان منه جد التمكن . اهـ .. مصححه عيد .

أعلى صوابٍ أمْ على خطأ مَضى ... فمَنْ المُصيب سِوى البشير المنذر
أيكُونُ في دين النبيِّ وصَحْبه ... نَقْص فكيْفَ به ولمَّا يشعر
أولَيْسَ كان المصطفى ببيانه ... وتمامه أولى فلم لا يخبر
ما بالَه حتّى السِّواك أتى بـه ... وقواعدَ الاسلام لم تتقرّر
إنْ كانَ ربُّ العرش أكملَ دينه ... فأعجب لمبطن قوله والمظهر
أو كانَ في إهمال أحمدَ غنية ... فدعْ التكلُّفَ للزيادة واقصر
ما كانَ أحمد بعدَ منعٍ كاتماً ... لهداية كلاّ وربّ المشعر
بلْ كانَ ينكر كلّ قولٍ حادثٍ ... حتّى الممات فلا تشكُّ وتمتري
وكذا القرابة والصَّحابة بعده ... ما بينَ راوٍ ضابطٍ ومفسِّر
أوْ بينَ هادٍ للانـام بعلمه ... أوْ موردٍ لغريبه أو مصدر
كخليفة المخْتار وارث علمه ... ربّ العلوم أبي شبير واشبر
ما كانَ منهمْ من يرى متعمقاً ... كلاّ ولا نقلوه عنه فقصر
بلْ جاء عنه وعنْهُم متواتراً ... خَطَر التعمّق والغلوِّ لمبصر
عنْ خبرةٍ وبصيرةٍ وتيقُّنٍ ... لا عنْ قنوع قاصرٍ وتعذُّر
لكنْ تأسٍّ منْهمْ بمحمّدٍ ... وتدبُّرٍ للذكْر أي تدبُّر
فالزمْ بعروة دينهِمْ مستمسكاً ... فلَقَدْ هديت إلى سبيلٍ نيِّر
لا يخدعنّكَ زخْرَف متصورٍ ... شتّانَ بينَ تيقُّنٍ وتصور
إنَّ الخلافَ بكلّ فنٍ ممكنٍ ... إلاّ الأصول فإنّه لم يؤثر
فدع الخلافَ إلى الوفاقِ تورعاً ... فطريقة الاجماع غير منكر
كمْ بينَ معتمدٍ لقول ظاهرٍ ... ومَقال حقٍ واضحٍ لم ينكر
ومجاوزٍ حدّ الوفاق مخاطرٍ ... قدّ صارَ بينَ مفسقٍ ومكفِّر
منْ خارجٍ أو مرجىء أو رافضٍ ... أو ذي اعتزالٍ مبدعٍ أو مجبري
أو غيرَ ذلكَ من مذاهبَ جمّةٍ ... حدثَتْ ودينَ محمد منها بري
يكفيكَ من جهة العقيدَة مسلمٍ ... ومنَ الاضافة أحمدي حيدري

وقال رحمه الله تعالى :

يا طالبَ الحقّ إنّ الحقّ في الجمل ... وفي الوقوف عن الإفراط والزلل
هيَ النّجاة فلاَ تبغي بها بدلاً ... بذا أتاكَ حديث السّادة الأول

وقال السيد العلامة حميدان بن يحيى القاسمي رحمه الله ، وفي كلامه ما لم آذهب اليه من التهمة بتعمد العناد:

زالَ أهل التّفْعيل والانْفعَال ... وأزيلَ التّطريف بالاعتزالِ
حرّفوا محكمَ النصوصِ فصاروا ... قُدوةَ التلبيسِ والإضلالِ
ولهمْ في التّوحيدِ أقوال زورٍ ... مزرياتٍ في الزورِ للأقوالِ
رائقات بالمينِ كلّ محالٍ ... فائقاتٍ في النكر كلّ محالِ
شاهداتٍ لمفرغِ الوهمِ فيها ... باعتداء الحدودِ والإيغالِ
أصلُوا للقياسِ أصلَ اصطلاحٍ ... جلّ عنْ أصل صلحهم ذوالجلال
لقّبوا الجسْمَ بالذوات ليقْضوا ... باشتراكِ في حالةٍ وانفصالِ
وادْعُوا أن للمهيمن ذاتاً ... شاركت ثمّ فارقت في خلالِ
ثمّ قاسُوا ما فرعُوه وخابُوا ... في شروحٍ لهمْ عراضٍ طوالِ
باجتراء في قولهمْ وابتداعٍ ... وبظنٍ في زعْمهمْ وانتحالِ
واختيالٍ في فهْمهمْ للمعاني ... بيّنٍ ليسَ فيه فرقٍ بحالِ
نحو ما قدْ جمعت منها مثالاً ... ههُنا فاستمعْ لضرب المثالِ
أزليٌّ ثبوتُه وقديم ... ووجود ما إنْ لَه من زوالِ
وكذا الفرق بينَ أمرٍ وشيء ... واشتراكِ الذوات والأمثالِ
ومزيد على الذّوات وغير ... واقتضاءً الأحكام والأغْلالِ
أيُّ فرْقٍ ما بينَ ثنْتين منْها ... في صحيح الذكا ووضع المقالِ
ليسَ إنْ قيلَ ثابت أزلي ... هوَ إلاّ كربِّنا المتعالي
مثْل منْ قالَ لم يزلْ كلّ شيء ... ذا ذواتٍ ثوابت الأحوالِ
ما أتى التّكليف قول بهذا ... في مقالٍ يُروى ولا في فعالِ
بل أتى الأمر بالتّفكّر في الصنـ ... ـع وتركَ اتّباع رأي الرجال
غير منْ كان مصطفى ذا اعتصامٍ ... أو حكيماً في قوله غير غالِ

وقال في أرجوزته التي سماها المتوكل على الله المطهر بن يحيى : المزلزلة لاعضاد المعتزلة :

وما الذي ألجأهُمْ إلى الخطر ... والخوض في علم الغيوب بالنّظر
ومَا يُقال فيه للمخطي كفر ... وفي النبيِّ أسوةٌ ومعتبر

وقدوة محمودة لمن شكر ولم يخالف في الوهوم والفكر
فإنّه للفكر في الله حظر وفي عجيب الصنع بالفكر أمر
فمن يكون بعده من البشر أدرى بما يأتي به وما يذر
ليس الإله الواحد القدوس كما يظنّنه الذي يقيس
إذ كلّ فكرٍ دونه محبوس وكلّما تخاله النفوس
فمدركٌ مكيف محسوس فاحذر شيوخاً علمها تلبيس

* * *

وهمّها التدقيق والتّدليس قد حازها دون الهدى إبليس
ما الفرق بين مقتضٍ وعلّه وزائد وكثرة وقلّة
إلى اصطلاحِ قادةٍ مضلّة قد سلكوا في طرق مذلة
فاقنع بنحلة النبيّ نحلة قنوع ذي دين مسلّم له
فالمصطفى من أهل كلّ مله أعلم بالمداول والأدله
وبالفروضِ الواجباتِ لله والشيخ أدنى أن يكون مثله

الخ ... ما ذكره في الارجوزة ، وله رسائل كثيرة في مجلد محتو على ترك التعمق في علم الكلام والبدع في الاسلام ، مما لا مزيد عليه . وفي مجموعه هذا تقرير كثير ممن عاصره من أهل البيت عليهم السلام ، كما ذكره ، وإنه مذهب أهلهم ، وممن ذكر عنهم الامام المهدي الشهيد أحمد بن الحسين ، والامام المتوكل على الله المطهر بن يحيى ، وقرر ذلك بعدهم السيد العلامة محمد بن يحيى القاسمي ، وصنف فيه كتاباً معروفاً ، وكتب الامام المهدي محمد بن المطهر على كتاب السيد محمد بن يحيى القاسمي أنه معتقده إلا الجوهر ، فإن له فيه نظراً وتابعهم على هذا ولده السيد الواثق المطهر بن محمد بن المطهر ، وقال في ذلك في قصيدته البليغة التي أولها :

لا يستذلك أقوام بأقوال ملفقات حريّات بابطال
لا تتخذ غير آل المصطفى وزراً فالآل حق وغير الآل[1] كالآل

(١) المراد بـ « الآل » الأول أهل البيت عليهم السلام ، وبالثاني : السراب ا.هـ. مصححه عيد الوصيف .

ولولا طولها وخوف الاملال لذكرتها كلها ، فإنه روى فيها عن أهل البيت كلهم عليهم السلام انكار مذهب المعتزلة وخوضهم فيما لا يعلمه إلا الله تعالى . وذكر الأئمة بأسمائهم منزهاً لهم عن ذلك منهم : علي بن الحسين ، وولده الباقر ، وزيد ، وجعفر الصادق ، والقاسم ، وابنه محمد ، والهادي ، والمنصور ، وأحمد بن الحسين . والامام الحسن ابن محمد . والمطهر بن يحيى . ومحمد بن المطهر ، نقلت ذلك من شرح هذه القصيدة المسمى : « باللآلىء الدرية في شرح الأبيات الفخرية » ، للسيد محمد بن يحيى بن الحسن القاسمي المتقدم ذكره ، وقد طول في شرحها وبين فيه طرق الرواية عنهم ، فأفاد وأجاد رحمه الله تعالى .

وذكر الامام المنصور بالله عليه السلام في كتاب المهذب ما يدل على قول أهل الجُمُل . واحتج بأن رجلاً سأل أمير المؤمنين عن قسم أقسم فيه بالذي احتجب بسبع سموات وحنث فيه ، فقال له علي عليه السلام : لا شيء عليك لأنك حلفت بغير الله ، ثم أمره بالجهاد [1] . قال المنصور بالله ، فلم يأمره بلزوم المدرسة لتعليم الأدلة ، أو كما قال ، وكان سألني رجل من العامة عن قوله تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ وراء حِجَابٍ ﴾ [2] . وقوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يومَئِذٍ لَمَحْجُوبون ﴾ [3] . قال : كيف يحيط حجاب بالله تعالى ، فلم أدر ما أقول حتى نظرت ، فألهمني الله سبحانه إلى جواب حسن ، وهو : أن الحجاب حجاب للعبد محيط به فهو المحجوب المحصور لقوله تعالى : ﴿ إنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يومئذ لَمَحْجُوبونَ ﴾ . ولم يقُلْ إنه محجوب عنهم ، ثم إني وجدت لحي الصنو جمال الدين الهادي بن ابراهيم قصيدة بليغة كبيرة نصر فيها هذا المذهب أولها :

أغْنى الصّباحُ عن المصباح فاعتبري ... وانْعَمَ الفِكْرُ في الآيات بالنظر
مَنْ سيّرَ الشّمس تجري في مسالكها ... وجاء في ظُلْمة الديْجور بالقمر

(١) لعله جهاد النفس ، وردها عن جعل الله تعالى عرضة في الايمان . ا.هـ . مصححه عيد .
(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٣ .
(٣) سورة المطففين ، الآية : ١٥ .

مَنْ علّق الفلك الأعلى وسيّرهُ … فدارَ لولاهُ لم يُمْسكْ ولم يدر
من وتد الأرض بالشمّ الجبال ومن … أسقى البريّة منها طيبَ النّهر
مَنْ سخّر الريحُ تجري وهي خافقةٌ … في السّمع ليسَ لها حظٌّ من البصر
مَنْ أنزلَ الغيْثُ وقتَ الاحتياج له … وعمّم الأرضَ ذاتَ الصَّدع بالزهر
مَنْ أنبتَ الحبَ بقلاً ثمّ أخرجه … دقلا(١) ومَنْ توّج الأكمام بالثمر
مَنْ أبْدعَ الحيوانات التي خُلِقت … في البرِّ والبحْر أجْناساً من الصور
مَنْ أنزلَ البَرَدَ المجلوّ من سحبٍ … مَنْ أخرجَ النّار من عود ومن حجر
مَنْ أمسكَ الطير في جو السماء ومن … لولاه لم يمسكْ الطّير ولم يطِر
مَنْ قدّرَ الرّزقَ في الدُّنيا ويسّره … وسلّطَ الموت محتوماً على العُمُر
مجلجلُ الرّعد فانظرْ كيفَ سخّره … وألمعُ البرق لمعُ الصَّارم الذّكر
إنْ كنتَ تجهل شيئاً منْ بدائِعِه … وما ابتداهُ من الأشياء بالفطر
فأينَ عقْلكَ والفهْمُ المميّز بيـ … ـن العالميّة في الانسان والبَقَر
لا شكّ في الله ربُّ العالمينَ فما … أغْنى الصباحَ عن المصباح فاعتبر

إلى قوله رحمه الله تعالى :

إيّاكَ والخطر استمسك بعروة من … لم يُلْج طالب توحيدٍ إلى الخطر
قلْ ربِّي الله لاتسلك مسالك منْ … لم يلقَ من سَفَرٍ إلا عنّا السفر
فكِّرْ بنفسك يامسكين تلقَ بهــا … ماليسَ تعْلمهُ من فكرك النظري
فكيفَ تعرفُ كُنْهُ الذات من ملك الـ … ـملوك يا عبدُ ماأولاك بالقصر

وقد اختصرت فيها كثيراً محبة الاختصار :

ومما قلت في ذلك، وقد سألني بعض الأخوان القراءة عليّ في بعض كتب المنطق :

ياطالبَ العلم والتحقيق في الدّين … والبحث عن كلِّ مكْنونٍ ومخزون
أهلاً وسهلاً عسى مَنْ رامَ تبصرة … مني وهدياً إلى الخيراتِ يهديني

(١) الدقل : وهو نبات من قصب .

لكنْ أطعني وأنصفْ في الدّليلِ معي ... فَمَنْ يقلِّدْ فيه لا يواتيـــني
أُمِرتَ أنْ تطلبَ الدينَ الحنيفَ ولو ... بالصِّين أو بالأقاصي منْ فلسطين
والعلمُ عقلٌ ونقلٌ ليسَ غيرهما ... والعقلُ فيكَ وليسَ العقل في الصين
أُمرتُ أن أطلبَ العلمَ الشريفَ ولوْ ... بالصين إن كانَ علم الدين في الصين
والعلمُ بالعقل علمٌ لا يشطُّ به ... عنْ أهله فلوات البين في البين
ففي حديث ابن عمران لنا عِبَرٌ ... فانْظرْ إلى شأن موسى صنو هرون
مارام سعياً إلى معقوله حِقَباً ... فعندهُ العقلُ بلْ عندَ الشياطـــين
بل رامَ مكنونَ علمٍ ليسَ يدركه ... فَهْمُ العقول بمعلوم البراهــين
مواهبُ من يقينٍ غيرُ ممكنـــةٍ ... للخلْق تهجم في يسْرٍ وتهْوين
وواردات من الإيمان ليسَ تطيـ ... ـقُ النفْس جحد هدىً منها وتبيين
تكونُ عندَ وقوع الخارقات وعنـ ... ـد الفكر منها وبالاخبات واللين
وبالتضرُّع عَنْ ذلٍّ ومَسْكنَةٍ ... تَمَكُّنُ العبدَ منها أيّ تمكــين
به اطمأنّ خليلُ الله حين دعا الـ ... ـموتي فأحيى له الأطيارَ في الحين
ومؤثر الحقّ أغْناهمْ بغير غِنَا ... ثعبانُ مُوسى المثنّى في الفراقين
وذَا دليلَ كليم الله في الشّعْرى ... وحجّةُ الله في بعْث الميامـــين
وقومُ عيسى أرادوا منْه مائدةً ... ليطمأنُّوا بها لا وضعَ قانـــون
وعلّلَ الله في القرآن ودّهُمْ ... لنا وعِرْفانهم بالسّمع واللين
وقومُ أحمدَ لمّا جاء ذكْرهُمُ ... أغْنَتْ طواميه عن طلّ المساكين
وكانَ أعظمُ في الإسلام مرتبةً ... منْ كلّ مامرّ في ماضي الأحايين
وأيُّ معجزةٍ دامَتْ مكلمـــةً ... لنا بكلّ المعاني والبراهـــين
فلَمْ يجبْهمْ أمينُ الله مُكْتفيـــاً ... به إذا لم يكنْ فيهمْ بمأمـــون
وانظرْ كلامَ عليٍّ في وصيتــه ... ريحانةَ المصْطفى خيرُ الرياحين
وسائرُ الآل قد أوصوا من العلم الـ ... ـمنصوب فينا إلى الهادي بصفّين
وأمُّ موسى اطمأنّت حينما طرحت ... موسى بوحي وحقّ غير مظنون
أمثلُ هذا منَ التّدقيق مُكْتَسبٍ ... أمْ من أبانةٍ قلْب غيرَ مأفون
ومريمُ حينَ جاء الرّوح في مَثَلٍ ... لها بسرٍّ منَ الرّحمن مَكْنون

بأيّ شيء منَ الأسباب نزّهها … في المهد أي مزكي الذات ميمون
بالخوض في جدليات الأوائل أمْ … بالاعتزال وذكر الله والدّيـــن
ومثلهُ في جريجٍ والرضيع وفي الـ … أخدود وهي صحاحٌ في الدواوين
وفتيةُ الكهف قد قصّ الإله لنَـا … حديثهُم وأحاديـــثُ الميامـــين
هذي الخصائصُ والمعقول نعمتهُ … مبذولةٌ بين مهـــدي ومفتـــون
فواضحُ العقل معروفٌ وغامضهُ … مواقفَ ومجازاتٍ لذي الدّين
إنّ البصائرَ كالابصار ليس ترى الـ … خفي جداً سوى رجم وتظنـــين
لذَا تخالفَ أهلُ العقل واضطربوا … فيه كعادتهمْ في كلّ مَظْنُـــون
فليْتَ ذا العلم منْ بعد الرسوخ به … واعتضتُّ بالذّكر منه غير مغبون
ما فيه إلا عبـــارات مزخرفـــةٌ … أتى بهنّ ابن حزمٍ بالتبايـــين
كمْ منْ فتى منطقي الذهن ماخطرت … بالبال منه اصطلاحاتُ القوانين
وكمْ فتى منطقي كافرٌ نجـــسٌ … كالكلب بل هو شرّ منه في الهون
يرى وساوسَ أهل الكفر منقبةً … فهماً ويسْخرُ منْ طه ويـــس
كذلكَ الرُّسل لم يعنـــوا بذاك إلى … محمدٍ منْ سليل الماء والطـــين
بلْ اكتفوا الذي في العقل مع نظرٍ … سهلٍ بغير شيوخ كالأساطـــين
مع اعتراض شياطين الخصوم لهم … وشهرة الطّعن في كلّ الأحايين
وربّما كان في التدقيق مفســـدةً … للقلب أولافتراق الناس في الدين
مثلُ الغلوِّ بأفعال الجوارح كالـ … وصال والإختصا خوفاً منَ العين
واللهُ أعلمُ والرسل الأكارم منْ … شيوخ جُبـّة (١) قطعاً غير تخمين

وإنما ذكرت هذه الأبيات، لأنها لم تحفظ في غير هذا الموضع مع غرابة معناها فإني إنما أخذته من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه المشهور لكميل بن زياد حيث قال عليه السلام في وصف العلماء: هجم بهم العلم على حقيقة الأمر فاستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا

(١) بضم الجيم وتشديد الموحدة، هي اسم قرية بالعراق منها: أبو علي، وأبو هاشم المعتزليان، وهما المرادان هنا. اهـ.

بما استوحش منه الجاهلون ووجه الأخذ منه أن لفظ الهجوم إنما يستعمل فيما حصل دفعة واحدة موهبة من الله من غير كد الخواطر في الدقائق والتولج بالأنظارفي مضايق المزالق.وقال في ضياء الحلوم يقال: هجم الرجل القوم إذا أتاهم بغتة.وهجم على العدو هجوماً،وهجم على ما في نفس فلان.

وذكر بعض العارفين في شرح كلامه، عن ابن تيمية قصة مضمونها: أن الشيخ عبد القادر الجيلاني أو نظيره وصل إلى الري وكان بمنزلة عظيمة في الصلاح والكرامات والمكاشفات، فتلقاه الناس متبركين به، وكان من جملة من تلقاه الرازي، فلم يزده على الناس في الاكرام. ولم يرفع مرتبته على سائر من تلقاه من العوام، فلما استقر الشيخ عبد القادر في رباط ربط الصوفية قصده الرازي وخلا به، وأخبره أنه عالم البلد، وأنهم يعتقدون في الشيخ. أنه لا يهين أحداً ولا يرفعه إلا لمعرفته سريرته، وإنه لم يميزه عن العامة بنوع من الاكرام حسبوا أنه قد كشف له عن باطن أمره حال قبيح، وفي هذا مفسدة.

فقال الشيخ: وأي العلوم علمك؟ فقال: علم التوحيد أمليت فيه قبل وصول الشيخ ثلاثين برهاناً أو قريباً من ذلك. فقال الشيخ: ليس ذلك بالتوحيد. قال الرازي: فأفدني ياسيدي؟ قال الشيخ: التوحيد واردات ترد على نفوس تعجز النفوس عن ردها. قال، فجعل الرازي يتحفظ هذه الكلمات ويرددها حتى خرج من عند الشيخ. وفي هذا المعنى قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ (١). وقوله: ﴿لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِها﴾ (٢). وقول رسول الله ﷺ: «أن تجعلَ القُرآنَ ربيعَ قلبي. ونورَ صدري». وقوله: «يا مقلِّبَ القلوب ثبِّت قلبي على دينك». وفي نقيض ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (٣). وقوله: ﴿في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٤). وقوله: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنا لِلنّاسِ في هذا

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢٥.
(٢) سورة القصص، الآية: ١٠.
(٣) سورة الزخرف، الآية: ٣٦.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠.

القرآن منْ كلِّ مثَلٍ ولئِنْ جِئْتهم بآيةٍ ليقولنّ الّذينَ كفَروا إنْ أنتُمْ إلاّ مُبْطلونَ * كذلكَ يطْبعُ اللهُ على قلُوب الّذينَ لا يعْلمُونَ * فاصْبرْ إنّ وعْدَ الله حقٌّ ولاَ يسْتَخفنّكَ الّذينَ لا يُوقِنُونَ ﴾ (١) .

ومما يقوي قول أهل الاكتفاء بالجمل وطريق السلف قوله تعالى : ﴿ الم * ذلكَ الكتابُ لا ريْبَ فيه هُدىً للمُتّقينَ ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ قالَتْ لهُمْ رُسُلهم أفي الله شكٌّ فاطر السّموات والأرض ﴾ (٣) وقد تقدم ذكرها . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الأولُ والآخرُ والظّاهرُ والباطِنُ ﴾ (٤) . فإنه الظاهر من جهة البصائر الجلية الجملية ، والباطن من جهة الأبصار والتفاصيل الخفية ، فلو خفي من الجهتين معاً لكان باطناً من كل وجه غير ظاهر من كل وجه ، ويوضحه من السنة على صحتها حديث : « كل موْلود يولدُ على الفطْرة وإنما أبواهُ يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . بل قد ورد القرآن بأن ذلك هو الفطرة . في قوله تعالى : ﴿ فِطْرةُ الله التي فطَرَ النّاس عليْها لا تبْديلَ لخلْق الله ذلك الدّين القيّم ﴾ (٥) . ويؤيده أن من عاصر النبي ﷺ من الكفار قد ذكروا فيه أنه ساحر ، وكرروا ذلك ولهجوا به ، فلم يحرر النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم جواب ذلك بذكر الفروق بين السحر والمعجز ، بل نظموا قولهم أنه ساحر في نظام قولهم : إنه لمجنون وكذب ساحر . صانه الله عن ذكر ذلك لعلمهم بتعمد الكفار للعناد والبهتان في جميع ذلك . ومن ذلك اسمه تعالى الحق المبين ، فإنه حق في نفس الأمر مبين لكونه حقاً بمصنوعاته وألطافه في تعريف خلقه ، كل بما يليق بحاله سبحانه وتعالى .

قالوا يقال للمخالف : ما تقول إذا وردت شبهات الملحدين وقد ساعدك الناس على إهمال النظر في علم الكلام وهل هذا إلاّ يكيد في الدين ؟

---

(١) سورة الروم ، الآيات : ٥٨، ٥٩، ٦٠.
(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١ ، ٢ .
(٣) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .
(٤) سورة الحديد ، الآية : ٣ .
(٥) سورة الروم ، الآية : ٣٠ .

والجواب يتم بالكلام في مقامين :

## المقام الأول

## في دفع الشكوك الواردة فيه وفيه وجوه

دفعنا للشكوك الواردة عن نفوسنا ، وهو أسهل المقامين ، لأنه لا مفزع حينئذ إلا إلى نظر العقل المخلوق كاملا وإمداد الرب له بالهداية ، وهما حاصلان بفضل الله سبحانه من غير حاجة إلى علم الكلام ، كما حصل للسلف ، والذين ابتدعوا علم الكلام ، ولا يحتاج في هذا المقام إلى تحسين العبارة ، وقد طولت الكلام في هذا المقام في العواصم .

وأريد هنا وجهين : **أحدهما** : ما ذكره السيد المؤيد بالله في الزيادات ، وقد تقدم قريباً منقولاً بحروفه . **وثانيهما** : أن المتصور وروده مجهول العين ، ويستحيل الجواب التفصيلي على شبهة ترد في المستقبل مجملة لم تتعين ولا يغني علم الكلام هاهنا ، وإنما ينفع علم الغيب ، ومن الجائز بالاجماع أن ترد هذه الشبهة على دقائق علم الكلام ، وتحير المبرز فيه ، وتبلد المعجب به ، وربما تولدت من تدقيقه على قدره ، وكان بالنظر فيه كالباحث على حتفه بظلفه .

وبيان هذا أن مثل المستعد للشبهة المجهولة بتقديم النظر في الدلائل ، مثل من يستعد للسموم القاتلة بشرب الأدوية الحادة التي ربما قتلت شاربها حين لا يجد ضداً بدفع طبيعتها ، ويستحيل تقديم التداوي من داء لم يتعين ، ولم يعرف أهو من قبيل الحرارة أو البرودة ، أو غيرهما من الطبائع ، أو هو متركب من الطبيعتين . وربما ورد داء يعجز عنه الطبيب الماهر باتفاق الأطباء ، ولذلك تجد أكثر الضالين في أنفسهم المضلين لغيرهم من أهل النظر ، وأكثر أهل السلامة بإقرار أهل النظر من أهل الجمل ، ولذا قال أبو القاسم البلخي في مقالته في ذكر العامة : هنيئاً لهم السلامة ومن ثم لم يرد عن الرسل عليهم السلام الخوض الكبير في علمي الطب والكلام .

وخلاصة الكلام أنه لا بد من تجويز شبهة لم يتقدم تحرير جوابها ، وإن خاض في الكلام ألف عام ، وهذا متفق عليه ، فما كان أن لمصنعه المتكلم والسلف صنعه كل مكلف .

## المقام الثاني
## في هداية الخصوم والكلام فيه من وجوه

**الأول** : أن الحجة عليهم لله سبحانه قد تمت قبل نصبنا ونصبكم للبراهين بما خلق الله لهم من العقول ، وأرسل إليهم من الرسل . وبيّن لهم ما في كتبه الكريمة من الأدلة ، فكما أنهم لو ماتوا قبل مناظرتكم لهم حسن من الله تعالى تعذيبهم لتقدم كمال الحجة عليهم ، فكذلك يحسن منا قتالهم وقتلهم قبل مناظرتهم . وإنما ورد في الشرع دعاؤهم إلى الاسلام قبل القتال ، فلم يوجبها أحد بالاجماع . ومن جحد آيات الله وبراهين القرآن الجلية ، فهو لدقائق الكلام أجحد . ومن قبولها أبعد . ولكن المبطلين كما حكى الله سبحانه وتعالى عنهم في قوله تعالى : ﴿ فلمّا جاءَتهُمْ آياتنا مُبْصِرة قَالُوا هذا سِحْرٌ مُبين * وجَحَدُوا بهَا واسْتيْقَنتها أنفُسَهُمْ ظُلماً وعلُواً ﴾ (١) . وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام : ﴿ قالَ لَقَدْ علمت ما أنزلَ هؤلاء إلاَّ ربُّ السّموات والأرض بصائرٍ وإني لأظُنُّكَ يافرعونُ مَثْبوراً ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ قالَتْ رُسُلَهمْ أفي الله شَكٌ فَاطرُ السّموات والأرض ﴾ (٣) . قالوا ذلك لما قال لهم الكفار : ﴿ إنّا كفَرْنا بما أرسَلْتُمْ به وإنّا لفي شكٍ ممّا تدعُوننا إليه مريب ﴾ (٤) . وفي قول الرسل عليهم الصلاة والسلام : ﴿ فاطرُ السّموات والأرض ﴾ تنبيه على الدلالة على الله بذلك ، وإنه كاف لا يحتاج إلى زيادة عليه . فإن كان مرادكم الفصل بين المختلفين وجمع كلمة العالم أجمعين ، فذلك غير ممكن لأحد من المخلوقين . ولا يقدر عليه إلا رب العالمين . كما

(١) سورة النمل ، الآيتان : ١٣ ، ١٤ .
(٢) سورة الاسراء ، الآية : ١٠٢ .
(٣) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .
(٤) سورة ابراهيم ، الآية : ٩ .

قال سبحانه وتعالى في كتابه المبين : ﴿ إنَّ الّذينَ آمنُوا والّذينَ هادُوا والصَّابئين والنّصارى والمَجُوس والّذينَ أشْركُوا إنَّ اللهَ يَفْصلُ بيْنَهُمْ يومَ القيامَة إنّ اللهَ على كلِّ شيء شهيد ﴾ (١) . ولهذا سمى الله تعالى يوم القيامة يوم الفصل .

**الوجه الثاني** : أن في المتكلمين من المعتزلة وغيرهم طوائف لا يوجبون النظر في علم الكلام منهم : أهل المعارف الضرورية ، ولا يلزمهم ترك النظر مطلقاً ، فكذلك نقول ، فإن قيل : فيمَ ينظر الناظر ؟ قلنا : فيما أمر الله بالنظر فيه ، وفيما نظر فيه السلف . وإن كان المنظور فيه أمراً ضرورياً ، فإن معنى النظر فيه استحضار تصوره ، ودوام التذكر له ، وترك السهو والغفلة عنه ، ولذلك شرع الفكر في الموت والمرض ونحوهما . مع أنها أمور معلومة بالضرورة ، فالغفلة عنها أقبح غفلة وأضرها . قال تعالى : ﴿ أوَلاَ يَروْنَ أنّهمْ يُفْتَنونَ في كلِّ عام مرّةً أو مرّتين ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ سيروا في الأرْض ثمَّ انْظُروا كيْفَ كانَ عاقبَةُ المُكذّبينَ ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ إنّما أعظُكُمْ بوَاحدة أنْ تَقومُوا لله مثْنَى وفُرادى ثمّ تتفكّروا ما بصاحبكُمْ منْ جنّة ﴾ (٤) . وقال تعالى : ﴿ انْظُروا إلى ثمره إذا أثمرَ وينعه ﴾ (٥) . ومن ثم حسن الخبر بالموت بل دخول المؤكدات على الخبر في قوله تعالى : ﴿ إنّكَ ميّتٌ وإنّهُمْ ميّتونَ ﴾ (٦) . وقال تعالى : ﴿ ثمّ إنّكمْ بعْدَ ذلكَ لميّتونَ ﴾ (٧) ، فإن الأخبار بالمعلومات لا تصح ، ودخول المؤكدات على الأخبار بها لا يحسن لولا أنه نزل المخاطبين لشدة غفلتهم عن هذه المعلومات منزلة الجاحدين المنكرين لها ، كما ذكره علماء المعاني في قول الشاعر :

جاء شَقيقٌ عارضاً رُمْحَهُ ... إنّ بني عمّكَ فيهم رماحُ

(١) سورة الحج ، الآية : ١٧ .
(٢) سورة التوبة ، الآية : ١٢٦ .
(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١١ .
(٤) سورة سبأ ، الآية : ٤٦ .
(٥) سورة الأنعام ، الآية : ٩٩
(٦) سورة الزمر ، الآية : ٣٠ .
(٧) سورة المؤمنون ، الآية : ١٥ .

وغاية ما اشتملت عليه كتب الدقائق المبكية ، والمواعظ المشجية هو التذكير بالضروريات ، فكيف يقال فيمن ترك النظر في علم الكلام والتعمق في دقائقه ؟ إنه يلزمه إهمال الفكر والنظر فيما ورد في القرآن والخبر والأثر . ولقد صنف الجاحظ وهو ممن يقول إن المعارف ضرورية . كتاب « العبر والاعتبار » فأتى فيه بما يقضي له بعلو القدر في العلم وتعمقه في التفكر في عجائب المخلوقات الضرورية ، وكذلك النظر في علم التشريح ، وعجيب خلق الانسان والتأمل لما يدرك من ذلك بالعيان ، وقد حث الله تعالى على النظر في المشاهدات . قال تعالى : ﴿فانظرْ إلى آثار رحْمة الله كيْفَ يُحْيِي الأرْضَ بعْدَ موْتها ﴾ [١] ، وقال تعالى : ﴿ أوَلَمْ يَرَوْا إلى الطّير فَوْقَهُمْ صَافّات ويَقْبضنَ ما يمسكُهنّ إلا الرّحمنُ إنّه بكلّ شيء بَصير ﴾ [٢] . وقال تعالى : ﴿ ما تَرى في خَلْق الرّحْمن مِنْ تَفَاوت فارْجع البَصَرَ هلْ تَرى من فُطور * ثمّ أرجع البَصَرَ كرّتين يَنْقَلِبُ اليْكَ البَصَرَ خاسِئاً وهُو حسير ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ أوَلَمْ يَرَوْا كمْ أهْلَكْنا قَبْلَهم منَ القُرُون إنّهم إليْهِمْ لايرجِعونَ ﴾ [٤] ، وقال تعالى : ﴿ وآيةٌ لهمْ الأرضَ الميْتَةَ أحْيَيْناها وأخْرجْنا منْها حبّاً ﴾ [٥] الآيات . وقال تعالى : ﴿ خلَقَ السّموات بغَير عَمَدٍ تَروْنها وألْقى في الأرض رَوَاسيَ أنْ تميدَ بكُمْ ﴾ [٦] الآية .

لكن المخالف يقول : إن المراد بالنظر في هذه الأمور نظر مخصوص ينبني على مقدمات مرتبة مركبة تركيباً مخصوصاً على وجه ينتج العلم على سبيل الاختيار وغيره . يقول : إن المراد بالنظر الفكر الذي يهجم على القلوب بعد صرف اليقين ورسوخ الايمان وتعظيم المعبود ،أو أحدهما . ويتفاوت الحاصل من ذلك تفاوتاً لا يقف عند حد ، وربما أبكى أو أقلق أو أصعق على حسب حكمة الله تعالى فيما يهبه للعبد عقب النظر ، وعدم

(١) سورة الروم ، الآية : ٥٠ .
(٢) سورة الملك ، الآية : ١٩ .
(٣) سورة الملك ، الآيتان : ٣ ، ٤ .
(٤) سورة يس ، الآية : ٣١.
(٥) سورة يس ، الآية : ٣٣.
(٦) سورة لقمان ، الآية : ١٠ .

الاختيار فيه عقب النظر وتفاوته معلوم . وعلى هذا ماقال الشيخ مختار ابن محمود المعتزلي في كتابه المجتبى في حد حقيقة النظر : أنه تجريد العقل عن الغفلات .

وحكي عن شيخه محمود الملاحمي أنه لا يشترط في العلم بالله أن ينبني على المقدمات المنطقية والأساليب النظرية ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وكيف ينكر هذا ويستبعد ، وقد حكى الله سبحانه وتعالى عن الهدهد وهو من العالم البهيمي أنه وحد الله تعالى . واحتج على صحة توحيده بذلك حيث قال سبحانه حاكياً عنه : ﴿ ألا يَسْجدوا لله الّذي يُخْرِجُ الخبءَ في السّموات والأرْض ﴾ (١) . يعني : المطر والنبات ، فاحتج بحدوث هذين الأمرين المعلوم حدوثهما مع تكررهما وحاجة جميع الحيوانات اليهما مع أنه ما قرأ في المنطق ولا عرف علم الكلام . وقد قرر الله سبحانه وتعالى كلامه وحسنه ، فكيف لا يحسن مثله من انسان ناطق عاقل مكلف مخاطب . وسوف يأتي الدليل على بطلان قول من تأول كلام الهدهد .

وتوضيح الأمر في ذلك قال الله تعالى : ﴿ قُتِلَ الانْسانُ ما أكْفره * مِنْ أيِّ شيء خَلَقه * مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقهُ فَقَدّره ﴾ (٢) . وحاصل هذا أن النظر عند أهل المعارف أو بعضهم شرط اعتباري ، ووقوع العلم واليقين بعده ، كوقوع الرقة والبكاء والخشوع ، ونحو ذلك مما هو من فعل الله سبحانه وتعالى ، ونفعه معلوم وإن لم يقع على ترتيب أهل المنطق : ومستند العلم التجربة الضرورية فإنه يقع للصالحين ممن لا يعرف ترتيب المقدمات بذلك النظر من اليقين والخشوع ما لا يقع للمتكلمين . بل قد قال القاسم عليه السلام : ما رأيت كلاماً قط له خشوع الجمل الجمل .

وقد اشتملت خطب أمير المؤمنين ومواعظه وسائر الأئمة على أدلة التوحيد من غير ترتيب مقدمات المنطقيين ولا تقاسيم أساليب المتكلمين،

(١) سورة النمل ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة عبس ، الآيات : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

ودرج السلف على ذلك . وكان مما استجادوه وسار بينهم قول زيد بن عمرو بن نفيل رحمه الله تعالى :

رضيتُ بكَ اللهمّ رباً فلنْ أرى ... أدينُ إلهاً غيرك الله ثانيا
وأنتَ الذي من فضْل منٍّ ورحمةٍ ... بعثْتَ إلى موسى رسولاً مُناديا
فقلتُ لموسى اذهبْ وهرونَ فادعوا ... إلى الله فرعونَ الذي كان طاغيا
وقولا لهُ هلْ أنتَ سوّيْت هذه ... بلاَ وتدٍ حتّى اطمأنتْ كما هيا
وقولا له هلْ أنتَ رفعْتَ هذه ... بِلاَ عَمَدٍ ارفقْ إذا بكَ بانيا
وقولا له هلْ أنتَ سوّيْت وسطها ... مُنيراً إذا ما جنّه الليلُ هَاديا
وقولا له مَن مرسل الشمس غدوةً ... فيُصبح مامستمن الأرض ضاحيا
وقولا له منْ يُنبتُ الحبّ في الثرى ... فيُصبح منه البَقْلُ يهتزُّ رابيا
ويخرجُ منه حبّهُ في رؤوسه ... وفي ذاك آياتٌ لمنْ كانَ واعيا

فهذا أسلوب الأنبياء والأولياء والأئمة والسلف في النظر . وخالفهم بعض المتكلمين وأنواع المبتدعة ، فتكلفوا وتعمقوا وعبروا عن المعاني الجلية بالعبارات الخفية ، ورجعوا بعد السفر البعيد إلى الشك والحيرة والتعادي والتكاذب . وقد اعترف أكثر المتكلمين بالوقوع في الحيرة والأمور المشكلة المتعارضة ، فقال ابن أبي الحديد ، وهو من كبراء المعتزلة بعد عظيم توغله في علم الكلام :

فإذا الّذي استكبرتَ منْه هوَ الـ ... جاني على عظائم المِحَن
فظللْتَ في تيهٍ بِلاَ علمٍ ... وغرقْتَ في بحرٍ بِلاَ سُفُن

وقال الشهرستاني في أول نهايته :

وقدْ طُفْتُ في تلك المعاهد كلِّها ... وسيّرتُ طرْفي بين تلك المعالم
فلمْ أرَ إلاّ واضعاً كفّ حائرٍ ... على ذَقْنٍ أو قارعاً سنّ نادم

وقال الرازي في مثل ذلك :

العلمُ للرّحمن جلّ جلالهُ ... وسواهُ في جهلاته يتَغمْغَمُ

ما للتراب وللعلـــوم وإنّمـــا خُلِقَتْ (١) لتعلمَ أنّها لا تعلمُ

وله أيضاً :

نهاياتُ إقدامِ العقــول عِقَالٌ وأكثر سعــي العالمينَ ضــلالُ

وقال صاحب كتاب الامام :

تجاوزتُ حدّ الأكثرينَ إلى العُلاَ وسافرتُ واستْبقيتهم في المراكزِ
وخضعتُ بحاراً ليسَ يُدرك قعرها وسيّرتُ نفسي في فسيح المفاوزِ
ولججتُ في الأفكار ثمّ تراجع اخ تياري إلى استحسانِ دينِ العجائزِ

وللشيخ العارف القدوة عمر بن محمد السهروردي كلام جيد في هذا المعنى ذكره في الباب العاشر من كتابه « عوارف المعارف » ومنه :

إن الملك ظاهر الكون ، والملكوت باطنه ، والعقل لا يدخل الملكوت ولا يزال متردداً في الملك ، ولهذا وقف على برهان من العلوم الرياضية ، والعقل لسان الروح ، والبصيرة التي هي الهداية قلب الروح ، واللسان ترجمان القلب . فكلما ينطق به الترجمان معلوم عند من يترجم عنه . وليس كل ما عند الذي يترجم عنه يبرز إلى الترجمان . فلهذا المعنى جزم الواقفون مع مجرد العقول العرية عن نور الهداية التي هي موهبة من الله تعالى عند الأنبياء وأتباعهم الصوان ، وأسبل دونهم الحجاب لوقوفهم مع الترجمان ، وحرمانهم غاية البيان اه . مع اختصار بعض ما ذكره نفع الله بعلومه . وكلام هذه الطائفة في مثل هذا الكلام ذوق لا سبيل إلى كشف صحته إلا بالتجربة . وهو نظير كلام الأطباء في الطب .

**الثالث** : أنها وردت نصوص تقتضي العلم أو الظن أن الخوض في علم الكلام على وجه التقصي للشبهة والاصغاء اليها ، والتفتيش عن مباحث الفلاسفة والمبتدعة المشكلة في كثير من الجليات مضرة عظيمة ، ممرضة لكثير من القلوب الصحيحة . ودفع المضرة المظنونة واجب عقلا ،

(١) الضمير في « خلقت » للأجسام المخلوقة من التراب ، والمعنى ما للأجسام الترابية المظلمة ودرك نهايات العلوم النيرة . اهـ. مصححه عيد الوصيف .

وقد شهدت بذلك التجارب مع النصوص وضلّ بسببه اثنتان وسبعون فرقة من ثلاث وسبعين فرقة . وهذه الإشارة بالنصوص اشارة إلى مجموع أشياء كثيرة :

**منها** : النواهي عن البدع .

**ومنها** : النواهي عن المراء مطلقاً وهو ما يظن أنه لا يفيد بخلاف المجادلة بالتي هي أحسن .

**ومنها** : النواهي عن المراء في القرآن .

**ومنها** : النواهي عن المراء في القدر خاصة .

**ومنها** : النواهي عن التفكر في ذات الله تعالى .

**ومنها** : الأوامر عند الوسوسة بما ينافي طرائق أهل الكلام ، وفي ذلك خمسة عشر حديثاً في الكتب الستة ، ومجمع الزوائد أشرت إلى بيانها في العواصم .

**ومنها** : أحاديث الاسلام والايمان المتواترة التي تقتضي قواعد الكلام منافاتها إلا مع التأويلات المتعسفة ، ويشهد لذلك من كتاب الله تعالى قوله تعالى : ﴿ إنَّ الّذينَ يُجَادِلونَ في آياتِ اللهِ بغَيرِ سُلْطانٍ أتاهُمْ إنَّ في صُدُورهم إلاَّ كِبْرٌ ما هم ْ ببَالِغيه فاستَعِذْ بالله إنّهُ هُوَ السّميعُ البصير ﴾ [١] . فهذا مطابق لما ورد في الحديث من الاستعاذة بالله تعالى عند السؤال عن الشبه . وقال تعالى : ﴿ وقالَ الّذينَ لا يعْلمونَ لَولاَ يكَلِّمنا الله أو تأتينا آيةٌ كذلك قالَ الّذينَ منْ قَبْلهم مِثْل قولهم تَشَابهَتْ قُلُوبهم قدْ بيّنا الآيات لِقوْمٍ يوقِنُونَ ﴾ [٢] . وقال تعالى: ﴿ قدْ جاءكُمْ بَصائرُ منْ ربِّكمْ فمَنْ أبْصرَ فَلِنفْسه ومَنْ عَمي فعَليْها ومَا أنا عَليْكُمْ بحفيظ ﴾ [٣] . وقال تعالى : ﴿ لئلاّ يكون للنّاس على الله حُجّة بعْدَ الرُّسل ﴾ [٤] . ولم يقل بعد المتكلمين ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) سورة غافر ، الآية : ٥٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١١٨ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٤ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٦٥ .

وكيف يطمع الجدلي في هداية المعاندين واعترافهم له ، وقد حكى الله اصرارهم على المجاحدة بقوله : ﴿ كَذَلكَ نَسْلكُهُ في قُلُوبِ المجرمين * لا يُؤمِنونَ بهِ وقَدْ خَلَتْ سُنّةُ الأولين * ولَوْ فَتَحْنا عَلَيْهِمْ باباً منَ السّماء فظلّوا فيه يعْرجونَ * لَقَالُوا إنّما سَكِرتْ أبْصارُنا بلْ نحنُ قَوْمٌ مَسْحورونَ ﴾ (١) . بل حكى الله سبحانه اصرارهم على الجحد والعناد يوم القيامة بما لا يمكن تأويله ، وذلك قولهم لجوارحهم حين جحدوا فأنطقها الله بالشهادة عليهم : ﴿ فقالُوا لجلودهمْ لِمَ شهِدتم علينْا قالوا أنْطَقنا اللهُ الّذي أنْطَقَ كل شيء ﴾ (٢) . فمن بلغ هذا الحد في اللجاج كيف يجب في النظر الاشتغال بمناظرته بعد أن جحد الرسل ، وما جاءت به من أبين الآيات ، ولعلم الله تعالى بذلك ، قال لرسوله خاتم النبيين ومفحم المبطلين والحجة الكبرى على المعاندين صلوات الله عليه ، وعلى آله ، وعلى جميع النبيين : ﴿وادْعُ إلى ربِّكَ إنّكَ لَعَلى هُدىً مُستقيم * فإنْ جادَلُوكَ فَقُلْ اللهُ أعلمُ بما تعْمَلونَ ﴾ (٣) . وقال : ﴿ فإنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أسْلَمْتُ وجهي لله ومَنْ اتّبعن وقُلْ للذينَ أُوتوا الكتابَ والأمّيين أأسْلمتْم فإنْ أسلموا فقدْ اهْتدوا وإنْ تولّوا فإنّما عليْك البَلاغُ والله بَصيرٌ بالعباد ﴾ (٤) . فهذه هي المجادلة بالّتي هي أحسن المأمور بها . وقد حكى الله سبحانه وتعالى مجادلة الأنبياء في كتابه لأنواع الجاحدين ، فلم يكن فيها شيء يتوقف على معرفة دقائق الكلام والمتكلمين .

وقد بسطت هذا المعنى في العواصم ، فمن لم تكفه هذه الاشارة ، فليطالعه هنالك والله الموفق وبيده الحول والقوة .

ولما فرغت من هذا القدر في هذا المختصر ، بلغني سؤال يتعلق به من بعض المسترشدين ، فكملت بالجواب عليه الفائدة بمنّ الله تعالى ورأيت إلحاقه به واتصاله لائقاً وهو هذا .

---

(١) سورة الحجر ، الآيات : ١٢ — ١٥ .
(٢) سورة فصلت ، الآية : ٢١ .
(٣) سورة الحج ، الآيتان : ٦٧ ، ٦٨ .
(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٢٠ .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ : الحمد لله الذي منّ علينا بالتآلف بين قلوبنا بجامع الايمان ، وأمرنا بالتحاب والتعاون بقدر الامكان ، وخصّ من عموم ذلك ما ورد من الأمر بالانفراد في آخر الزمان ، رحمة للمؤمنين وتيسيراً من الرحمن ، ونهانا عن التفرق في دين الاسلام والابتداع ، وألزمنا الاقتداء برسوله ﷺ والأتباع ، خصوصاً مذ قال تنصيصاً وتنبيهاً : ﴿ اليومَ أكملْتُ لكُمْ دينَكُمْ وأتممْتُ علَيْكم نِعمتي ورَضيتُ لكُمُ الاسلام ديناً ﴾ (١) . فكان في جوامع ما جاء به المصطفى ﷺ من الزواجر : ﴿ لقَدْ كانَ لكُمْ في رَسُولِ اللهِ اسوةٌ حسنةٌ لمنْ كانَ يرْجو اللهَ واليومَ الآخرَ ﴾ (٢) . وأمره بالاعراض عن الجاهلين ، ونزهه سبحانه للمقتدين من تكلف المتنطعين فقال حاكياً عنه : ﴿ ومَا أنا منَ المتكلِّفينَ ﴾ (٣) . فمن ثم لم يتكلم في الروح ، وقد عولت الخصوم عليه تعويلا ، حتى نزل في ذلك : ﴿ ويَسْألونكَ عَنِ الرّوحِ قُلْ الرّوح منْ أمر ربِّي وما أوتيتم منَ العِلْمِ إلا قليلا ﴾ (٤) وربما ترك الجواب مع وضوح ما سئل عنه مما لا يحتاج ، كراهية لما لايفيد من الجدال واللجاج ، كما فعل نبينا مع ابن الزبعري عليه أفضل الصلاة والسلام وآله الكرام حين تعرض للقدح في كلام الملك العلام .

هذا ، وهو المبعوث رحمة للعالمين ، والمنصوب لبيان مشكلات الدين ، والموصوف بالخلق العظيم ، والمعلوم أنه على الصراط المستقيم ، وتلته الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، فأحسنوا في الاقتداء بخاتم الرسل ، وأقروا عمر بن الخطاب على مثل صيغة ابن عسل (٥) انتهاء بنهيه وطاعة لأمره وخوفاً من الدخول في وعيد الدين يخالفون عن أمره ، وكيف لا يحافظون على ذلك ، وقد قال سبحانه تبجيلا له وتكريماً : ﴿ فلاَ

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣ .
(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٢١ .
(٣) سورة ص ، الآية : ٨٦ .
(٤) سورة الاسراء ، الآية : ٨٥ .
(٥) كذا في هذه النسخة ، وفي نسخة أخرى « بضيع بن عسل » وأخرى : بن يصنع عسل . اهـ . مصححة .

وربِّكَ لا يُؤمِنونَ حتّى يُحَكِّموكَ فيما شَجَرَ بينَهم ثمّ لا يَجِدوا في أنفُسِهِم حَرَجاً ممّا قَضَيْتَ ويُسَلِّموا تَسْليماً ﴾ [١] . فلولا ما استثناه الله سبحانه من المجادلة بالتي هي أحسن . على ما تبين من الآيات والآثار والعرف المستحسن . لتركوا الجلي كما تركوا الخفي عملا بإطلاق النهي الصادر من اللطيف الخبير . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على صاحب بيعة الرضوان وعلى آله حماة الإسلام والهداة إلى الإيمان ، ما كرّ الجديدان واعتقب الملوان .

وبعد فإنها لما وصلت إلى الأسئلة الخفية عن وجه تتجنى لمناهج أهل الكلام الخفية . صادفت مني قلباً قد غلق أبواب الدقائق . وترك الاستعداد للقاء فرسان هذه الحقائق . وصم عن الداعي اليها مسمعاً . ولم يتمن ما تمنى ورقة بن نوفل من كونه فيها جذعاً . وكيف وقد رجحت الصوارف عنها وجاء المثل : حسن قدح ليس منها . ومن أعظم الصوارف دنوّ الاجل ، والهم بالاستعدادللقاء الله تعالى عز وجل ، فإن لكل مقام مقالا . ولكل حال أعمالاً . وإن كنت لم أفعل جميع ما وقع به الاهتمام . وما أملت إيثاره بين يدي الحمام . فالهم القوى كاف في الصرف عن الاقبال. فكيف وقد تشاغلت ببعض ما تعلقت به الآمال . وتعللت على أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين بالوقوف في أبوابه . ومداواة قاسي طباعي بلطيف خطابه . وإيثاري في خاتمة عمري لسنة رسوله وكريم كتابه ، ثم لزمت البيت وآثرت الخمول . وتركت لو تركت الفضول . وتمثلت بقول الزمخشري رحمه الله حيث يقول :

أطْلُبْ أبا القاسمِ الخُمولَ ودعْ غيركَ يَطْلب أسامياً وكُنَى
شُبِّهَ ببَعْضِ الأمْواتِ شخصكَ لا تبرزْ إنْ كنْتَ عاقلاً فَطِنا
علّكَ تُطفىء ما أنتَ موقِدهُ إذ أنتَ في الجُهْد تخلع الرَّسَنا
إدفنه في البيت قبلَ ميتَتِهِ واجعلْ له من خُمولهِ كَفَنَا

وعملت على كلام السيد العلامة الامام المؤيد بالله في استحباب ترك

(١) سورة النساء ، الآية : ٦٥ .

ما لا أحتاجه من الخوض في علم الكلام . وترك احتجاجي بما لا ينازع فيه عاقل . ولا يخالف فيه إلا جاهل أو متجاهل ، من إيثار الضروريات اليومية على الحاجات الأملية ، فإن الضرورية بلا قيد أقدم من الحاجية . كيف إذا تعينت الضرورية وتضيقت . وتأخرت الحاجية وتوسعت . وعلى ذلك رج السلف الصالح ، ومن اقتدى بهم من المناظرين في ترجيح متعارضات المصالح .

ومن الصوارف عن ذلك شدة المحبة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ . وعلى ذلك من الأثر ما لا ينكره منصف ولا يجحده إلا متعسف. ولا شك أن كل مسلم يحب كلام الله تعالى ويعظم كلام رسوله ﷺ ولكن للمحبة والتعظيم مراتب متفاوتة ومقامات متباينة . ولا ريب أن بعض الفنون أحب إلى بعض الناس من بعض . بل بعض كتب الفن الواحد أحب إلى بعض أهله لما فيه من الخواص :

وإذا عَلِمْتَ بأنّه مُتفاضلٌ فاشغلْ فؤادكَ بالّذي هو أفضل

وقد وضعت كتاباً في تفضيل الاقبال على هذين العمودين والاستضاءة بأنوار هذين النيرين . وذلك من دلائل شغفي بهما ، وذمي لمن استقصر قدر معارفهما ، وبغي سبيلهما عوجاً ينفر عنه قاصديهما ، ومن ولع بشيء ولع بتمهيد الوسائل اليه ، وقطع شبه الصادقين من التعويل عليه ، ولم يكد ينتفع بسواه ، ولا يهتدي إلا بهداه ، وهذا معروف في طبائع المخلوقين ، كما قال بعض المحبين :

ولَوْ داواكَ كلّ طبيبٍ داء بغيرِ كلام ليلى ما شَفَاكـا

فإذا تقرر هذا في غير حب الله سبحانه فالذين آمنوا أشد حباً لله ، وسيأتي كلام الهادي في الحث على ذلك ، والتفضيل لهذا المسلك على سائر المسالك ، وخشيت أن أقطع العمر في الوسائل وما وصلت إلى المتوسل اليه ، وتعوقني العوائق والعياذ بالله عما لا يعول إلا عليه ، فأكون كمن بالغ في الوضوء وابتدع ، حتى خرج وقت الصلاة وضاق عليه ما اتسع .

وقد رأيت الزمخشري رحمه الله خص هذين العلمين الشريفين بالتوسل بهما إلى الله سبحانه في رقائق أشعاره ، ولم يذكر في توسله غير الكشاف والفائق من مجلس علومه وآثاره ، فأحببت أن أختم عمري من طيبهما بما هو أحسن من ختام المسك . وأستحضر من مقدماتهما ما ينتج الرفق والنسك ، وقرعت في أوقات الرقة أبواب المنح ، ومن دق باب كريم عليه فتح ، ولا ينبغي أن يضرب عما عن ويجتنب ، ففي الحديث : « يُستجابُ للعبد ما لم يقل قد دعوت ودعوت فلم أُجب » ولا يرد على هذا مناقضته بسوء ما أنا عليه من الحالة بالنظر إلى الأخبار . فذلك هو الموجب للاهتمام بأقرب الطرق إلى النجاة من النار ، والتشبه بما كان عليه الابرار من العزلة والفرار . والاشتغال بالقرآن والآثار . والاذكار والاستغفار بلسان الانكسار والاضطرار .

وهم الأساةُ فناد في عرصاتهم أضحى ببابكم العليل فمرضوا

ومن الصوارف عن ذلك ، الموعرة لسلوك هذه المسالك ، عدم وجدان الصديق الصدوق البري من الجفاء والعقوق ، القائم بما للأخوة من اللوازم والحقوق ، ميمون الخلائق ، مأمون البوائق ، ربابي الهمة رهبانيها ، برهاني المعارف قرآنيها :

صَمُوتٌ إذا ما الصمتُ زين أهله وفِتاقُ أكمام الحديث المحكم
وعى ماوعى القرآن منْ كل حكمة ونِيطتْ له الآيات باللحم والدم

وما تركت الطلب حتى طال ارتيادي له بالجد والجهد . فكنت كلما وجهت أملي إلى وجهة لم ألق إلا بني سعد لعدم الحظ لا لعدم المطلوب . فكم في الباب من علم منصوب ، ووجيه محبوب . وصادق مجذوب . حتى عاد البصر خاسئاً حسيراً . كأنما سمته أن يريني في خلق الرحمن تفاوتاً وفطوراً . ولامني في الطمع كل عارف نصيح ، وأنشدوني في ذلك كل قول فصيح ومعنى صحيح : فمن ذلك قول الزمخشري :

تيمّمْتُ أسألُ مَنْ عنّ لي من الناس هلْ من صدوق صديق
فقالوا عزيزان لا يُوجدا ن صديق صدوق وبيضُ الأنوق

وقول الآخر :

صادَ الصديق وكاف الكيمياء معاً لايوجدان فدعْ عنْ نفسك الطمعا
وكمْ سعى لهما قومٌ وكمْ جهَدوا فَمَا أظنّهما كانا ولا اجتمعَا

وقول الآخر :

مَنْ لكَ بالمهذب الندب الذي لا يجد العيبَ اليه مختطــى

وقول الآخر :

ولستُ بمستبقٍ أخـا لا تلمـهُ على شعث أي الرجال المهـذب

وقول الآخر وهو الذي أطرب الرشيد :

غديري منَ الانسان لا إن جفوتُهُ صفا لي ولا إن صرتُ طوعَ يديه
وإنّي لمُحتاجٌ إلى ظلّ صاحبٍ يرقَ ويصْفو إن كدرت عليه

وأحسن منه :

ومِنْ عَدم الإنصاف أنّك تبتغي الـ مهذب في الدين ولَست المهذبا

وما زلت في زمن الحداثة وأيام الغزارة أسدّ سمعي عن كل نصيحة. وأرد بطبعي في هذا كل حجة صحيحة ، وحبك الشيء يعمي ويصم . ولا ينجو من الهوى إلا من عصم . حتى اسفر لي وجه الخبرة عن أحوال الرجال . فنادى مؤذن التجارب الصلاة في الرحال ، وأمر الفصحاء برفع الاصوات بالنذارة من كل منارة ، فتارة وعيت ، فتول عنهم فما أنت بملوم : ﴿ واذكُرْ في الكِتاب مريمَ إذْ انْتبذَتْ منْ أهْلها مَكَاناً شَرقياً ﴾ (١) . ﴿ وإذا اعْتَزَلْتمُوهُمْ ومَا يعْبُدونَ إلاّ الله فأووا إلى الكَهْف ينْشر لَكُمْ ربّكُم منْ رحْمته ويهيىء لَكُمْ مِنْ أمْركُمْ مَرْفِقا ﴾ (٢) . وتارة أسمع : ( يوشك أن يكون خير مال الرجل المسلم غنم يتتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر . يفر بدينه من الفتن ، إئتمروا بينكم بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً

(١) سورة مريم ، الآية : ١٦ .
(٢) سورة الكهف ، الآية : ١٦ .

مطاعاً ، وهوىً متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، واعجاب كل ذي رأي برأيه ، فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العامة ، واعتزال تلك الفرق كلها . ولو أنك تعض على جذر شجرة حتى يأتيك الموت وأنت على ذلك . والزم بيتك وخذ ما تعرف واترك ما تنكر . ليسعك بيتك وابك على خطيئتك ) .

وتارة أتأمل قول علي عليه السلام : ووالله لولا رجائي الشهادة عند لقاء عدوي لوقد حمّ لي لقاؤه لشخصت عنكم ، ثم لا أسأل عنكم ما اختلف جنوب وشمال ، وشاع هذا المعنى وذاع . حتى نظمه البلغاء على أساليب تهتز لها الطباع . وتلتذ بها الأسماع . مثل قول بعضهم :

كيفَ التخلُّص والبَسيطةُ لجّةٌ والجوّ أسْحَمُ بالمصائب مثجم
أسرجْ وألجمْ في الفرار فكلّهمْ فيما يسوءك مُسْرج أو ملجمُ

وقوله :

نهيتك عن خلاط الناس فاحذر أقاربك الأداني واحذرني
صديقي ما هويت لك اقترابـاً وصُنْتكَ عَنْ مخالطتي فصنّي

وقوله وأجاد فيه :

وما عفتُ ورْدي لارتواء وجدته بنفسي ولكنّ المياهَ أجـون
فلاَ تشغلني بالحديث وخلـني وأشْجانَ قلبي فالحديث شجونُ

فعقدت على ذلك اعتقادي . وعزمت على لزومه بعد أن همت في كل وادي (١) وقنعت من الغنيمة بالاياب . حتى سلمت في سفري من الذئاب المدلسة بلبس الثياب . وإنها والله بدليلي العقل والحس ، أخبث نوعي هذا الجنس . لا سيما من كان ظاهره بالزهادة متحلياً . وباطنه من حلية الاخلاص متخلياً ، وقد أبدع الزمخشري وأجاد في قوله في هذا الجنس من العلماء والزهاد :

إنّي على ما أراكم لا أحذركُمْ مَعْرةَ اللصّ(٢) والأكراد والفسقة

---

(١) أثبتت ياء المنقوص للسجع .
(٢) وفي القاموس أمعره سلبه ماله . اه . مصححة .

لكنْ أُحذّركم من ينبري لكُمُ    في هيئة الزهد لكنْ همّه السرقة
صلاتُه الرمحُ والتّسبيحُ أسهمه    وصومهُ سَيْفهُ والمصحفُ الدرقةِ

فبقيت في هذه المدة المديدة سنين عديدة .

قدْ اعتزلتُ الرافضي جانبـاً    والناصبي والمجترىء والمجبر
واعتضتُ عن خطاب كل جاهلٍ    خطاب فكري أو خطاب دفتري
وقلتُ لا تفتريا في خبري    فقد نبذتُ كل خلٍّ مفتر

وقد قلت في ذلك مجيباً على من لام وعاب،من الأهل والأحباب.

لاَمَني الأهلُ والأحبّةُ طرّاً    في اعتزالي مجالسَ التدريس
قلتُ لا تعذلوا فما ذاك منّي    رغبةً عنْ علوم تلك الدروس
هيَ رياضُ الجنان من غير شكٍّ    وسنَاها يزري بنور الشموس
غيرَ أنّ الرياضَ تأوي الأفاعي    وجوارَ الحيّات غيرَ أنيس
حبّذا العلمُ لو أمنتَ وصاحبـ    ـتَ إماماً في العلم كالقاموس
غيرَ أنّي خبرتُ كلّ جليسٍ    فوجدتُ الكتاب خيرَ جليس
ورضيتُ المرويّ عن جدّي القا    سم من جامع علوم الرسوس
فدعُوني فقدْ رضيتُ كتابي    عِوضاً لي عنْ أُنْس كلّ أنيس

ولما لم أسلم من القيل والقال ، بعد الفرار والاعتزال . أعجبني أن أصل هذه الأبيات بقول من قال :

لَوْ تركنا وذاكَ كنّا ظفرنا    من أمانينّا بعلقٍ نفيس
غيرَ أنّ الزمانَ ( أعني بنيه )    حسدُونا على حياة النفوس

وهذان البيتان زادهما قائلهما على قول بعض العارفين :

إنْ صحبْنا الملوكَ تاهوا علينا    واستبدُّوا بالرأي دون الجليس
أو صَحبْنا التجّار عُدنا إلى اللو    م وصِرْنا إلى حساب الفلوس
فلزمْنا البيوتَ نستعمل الحبـ    ـرَ ونطلي به وجوهَ الطروس

ونناجي العلومَ في كلِّ فــــنٍ عـوضاً عنْ منادمات الكــؤوس
وقَنِعْنا بما به قَسَّمَ اللـــــــهُ ولمْ نكترثْ بهمٍّ وبؤس

وفي هذا المقام بنيت دور المنى ، وثنيت ببدور الهنا ، وفطمت نفسي عن الطمع في الناس ، حتى طعمت لذة اليأس ، ولم أقل :

ولاَ بُدَّ مِنْ شكْوى إلى ذي حفيظةٍ يواسيكَ أو يأسوكَ أو يتألّم

ولكن قلت إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ، وأقبلت على ربي وحده بكلي وأخلصت له تفويضي وتوكلي :

وكادَ سروري لا يَفِي بندامــتي على ما مضى مِنْ عمري المتقادم

ولما عزّ عليَّ حق الولد أيده الله لحسن أدبه في سؤاله ، وأكيد محبته وأهله لمحمد وآله ، وطول غربته في طلب العلم بالجهد ، ولطيف نظره في مواضع النقد ، قسرت طبعي على الجواب . وإن قل فيه الصواب . فما يكاد المكره على الأمر يجود فيه ويحقق . ولا يعلو فيه ويحلق . ولكن الخيرة في المكاره . ومن ثم جرت البركة فيما عملت وأنا كاره . وقدمت من صفة حالي في مقام الدقائق ما لا يليق بخوافيه ، إذ كل إناء يرشح بما فيه ، ولن يخلو ذلك من شبه إن عدمت المناسبة لا عدل بذلك سوأة الجدال وقساوته . وغلظته وجفاوته ، إذ كانت كراهة القسوة المحضة قد تمكنت من قلبي تأثماً وبغضة ، وكي أعذر في التقصير . حين أمشي في هذا الميدان بالباع القصير . قائلاً له أيده الله تعالى حين بان عن ملائمة حالي وبعد ، زادك الله حرصاً ولا تعد :

كراهيــةً منّي المــرا لا تبلُّــدا وتعرف ما عندي بومض حرابي
وملء جفــون العين للحل مقْنعٌ كملء جفان أو كملء جوابي

وما يُلام إلاَّ من ترك المقدور من الخير وإن قل ، وعاند الحق وإن جلّ ، وأعوذ بالله من العناد ، وأسأله السداد ، ولا بد قبل الجواب ، وبعد خطبة الكتاب ، من الإيماء إلى أمر لا يخفى على ذوي الألباب ، زائد على ما في المبتدأ من التنبيهات . الذي كان يطرد الولد أيده الله فيه

أصل البحث عن هذا السؤالات . مثل التحذير من إفتاء الرد والقبول وترجيح العوائد على أدلة المعقول وذلك أن الخلاف بين الخصمين إذا كان في الأمور الخفية ، لم يحسن من واحد منهما أن يتهم الآخر بالعناد والعصبية ووجب اجتناب ما يدل على ذلك من التلون في العلل وإنكار المعلومات لإقامة الجدل ، فإن حصل الاتفاق مع لين الجانب وسهولة الأخلاق وإلاّ احتجاجاً إلى حاكم يقطع الشجار غير متهم بشيء من الجهل والهوى والاستكبار ، والاغترار بالطبع المجبول على الاحتقار بمن جاء بما فيه أدنى استنكار . ألا ترى أن داود عليه السلام لما أخطأ في التأويل . وكان هو الحاكم والمرجوع اليه في التنزيل علم الرب اللطيف سبحانه وتعالى أنه قد تعذر على خصمه التوسل إلى عتابه ، والتوصل إلى الانتصاب من عزيز جنابه ، فأرسل الله تعالى ملائكته فتلطفوا حتى حكم بالظلم على من فعل مثل فعله وانطلق بالتصريح بذلك مسرعاً اليه بمحض عقله وعدله ، ولو سئل عن ذنبه بالتصريح ولم يتوسل اليه بذلك التدريب والتلويح ، عارضه بما علق بطباعه من تمهيد لعذره بالتأويل المرجح له ما كان من أمره فلم يؤمن أن يبطيء بالاقرار ، ولا يبادر بالاعتّراف حق البدار .

وأصرح من ذلك وأولى بالاعتبار ، ما قصه الله سبحانه علينا من استنكار كليمه لما فعله الخضر عليهما السلام بعد الاخبار والأعذار على أن المخبر له بتفضيل الخضر عليه السلام هو الصادق الذي لا يجوز عليه الخلف في الأخبار ، ما ذلك إلا لغلبة الطبع البشري لما يطرأ عليه من المعارف المخالفة لجبلته البعيدة عن مألفه وعادته ، فكيف لا يتهم المصنف نفسه ، ويوقظ للاحترّاز من هذا الطبع القوي حسه ، ولا يأنف إن طلبت منه البينة على أقواله والمحاكمة إلى خير أجناسه وأمثاله .

ولما طلب الامام المهدي علي بن محمد للمناظرة والاختبار ، طلب البداية بنصب حاكم يقطع الشجار عند اختلاف الأنظار ، وقد تنازع عليٌّ عليه السلام وأخوه جعفر بن أبي طالب الطيار مع الملائكة الكرام، وزيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ فما اعترف أحد منهم لخصمه

بعد أن أدلى كل واحد منهم بحجته، بل بقي كل على استرجاح حجته حتى حكم رسول الله ﷺ بحكمه وأثنى على كل واحد منهم بفضله فقال لعلي عليه السلام : « أنتَ منّي وأنا منْك » وقال لجعفر عليه السلام : « أشْبهْتَ خلْقي وخُلُقي » وقال لزيد رضي الله عنه : « أنتَ أخونا ومولانا » ، وهذا مما اتفق على صحته من الأحاديث ، فلم يكن في بقاء كل على حجته بعد سماع حجة خصمه ما يدل على عناد ، ولا أطالوا الخوض في المراء على جهة اللجاج ، ولا على جهة الاسترشاد .

أما المراء فإنه لا خير فيه لأنه اسم لما نظن أنه يفيد ، وأما الاسترشاد فإنه عبارة عن طلب الرشاد ، وهو يحصل في الظنيات بأول إمارة ، والإشارة تغني فيه عن تطويل العبارة ، والمراد من كل واحد ما قوي في ظنه . ورجح في فهمه والنكير عليه بعد إبدائه لمستنده ، وابقائه عليه خروج عن منهاج السلف الصالح ، ومخالفة لاجماعهم العقلي في هذه المسالك ، وقد يقوم الود والعدل والتناصف والعقل إذا صفت مواردها عن أكدار المعارضات . وأشرب الخصمان حب النظافة من رذائل القرائن المنفرات . مقام الحاكم العادل الجامع الكامل فلا ينبغي حينئذ أن يكون أحدهما صاحب قطيعة ولا ريبة ، فضلا عن أن يكون صاحب بغض وغيبة ، ولا يكون أحدهما صديقاً لعدو ولا عدواً لصديق ولا مجهول الخبرة محتاجاً إلى تعديل وتوثيق ، ولا منقطعاً إلى خصوم صاحبه في ليله ونهاره ومحله وقراره وتدريبه في العلم وانظاره .

ثم لا يجوز أن يحكم وهو غضبان لأن الحكم في الاديان آكد من الحكم في الأموال والأبدان ، وقد علم جرح الثقات بالتّهم والإحَن هنالك وإن خفيت في الدلالة عليها المدارك . وعلى طالب العلم الصادق حين يخلو من الخصومة ويريد أن يحكم بين المتخاصمين كالناظر بالانصاف في مقالة أبي هاشم ، والامام يحيى ، وأبي الحسين ، وابن تيمية ، وأتباعهم من الطوائف في الأكوان أن ينزل نفسه منزلة الحاكم بينهما بالعدل ، فلا يحكم لأبي هاشم حتى يطب مذهب الامام وأبي الحسين

كطلبه [١] ويمعن النظر في مصنفات كتبه ، ويتعلم ذلك بالقراءة على أئمة مذهبه ويعتبر ذلك بحاله في مذهب أبي هاشم ، فإنه أول ما خلق كان خالياً من معرفة صحته ، واعتقاد قوته حتى قرأ في كتبه على رجاله ، وقطع عمراً في تعرف قواعد أقواله . فصادف قلباً خالياً متمكناً ، فلا بد أن يكون في قلبه بطبع البشر ميل اليه ، وتعويل عليه كما تقدمت الاشارة اليه في قصة الكليم مع الخضر عليهما السلام .

وقرينة هذا أنك ترى الطائفة العظيمة في الأزمان الطويلة على مذهب بعض المتكلمين في المشكلات الدقيقة ، والمعضلات العويصة لا يخالفه منهم ناظر مدقق ، ولا يميل عنه في جميع خفيات مداركه محقق ، مع مخالفة من هو أعلم منهم له ، وأخص به كوالده الشيخ أبي علي ، فإنه كثير الخلاف لولده الشيخ أبي هاشم ، ما ذاك إلا لخروج شائبة التقليد من بينهما . ودخولها من غير شعور على من دونهما . ولذلك ترى أكابر العلماء الشيوخ يختلفون كثيراً . وألوف الألوف من الأتباع على منهاج رجل واحد لا يخالفونه يسيراً بل يجتمعون على لوم من خالفه . وذم من نازعه .

واعلم ياولدي : أني كنت مثلك طالب علم ، صغير السن ، كثير الجدل . قليل التجارب ، وما كنت مثلي طالب سلامة ، كبير السن ، قليل الجدل ، طويل التجارب . وأعني بقولي : « طالب سلامة » . إني غير ملتفت إلى غيرها من الفوائد على حد قول القائل : ( رضيت من الغنيمة بالإياب ) ولذلك قيل : ( طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم ) والمجرب لا يعدل بالسلامة ولا يرتاع من عدوان الظلامة والملامة .

ومَنْ كَمِلَتْ فيه النُّهى لايسرّه نعيمٌ ولا يرتاعُ للحدثـــــان

فأنت في مناظرتك تطلب مني تجريب المجرب . وما لي داع بعد تقديم تجربتي إلى تجريب لولا محبة الاسعاف لك على سبيل التقرب إلى الله

(١) أي لمذهب أبي هاشم ، يريد أنه لا يحكم بالترجيح بين الثلاثة إلا بعد إطلاعه ، وفهمه لمذاهبهم ضرورة أن الحكم على الشيء مطلقاً فرع تصوره . اه ..
مصححه عيد الوصيف .

تعالى والتقريب . وربما انتفع غيري وغيرك بما دار بيني وبينك . وقد أحسن من قال في طلب المآرب :

أرى غفلات العيش قبل التجارب

وسوف إن طال بك الزمان ، وجمعت بين البرهان والقرآن ، والاخبات إلى الرحمن والزيادة في الايمان ، تذكر ما قلته لك من الفرق بين الحالين ، والتمييز بين المقامين ، وهذا مقام لا دليل فيه إلا التجربة المنزهة معارفها عن طرو الشبه ، وهو مقام الرياضات والتجريبات ، وهي أحد أقسام العلوم الضروريات والمدارك العقليات ، يختص بعضها بمن اختص به من العقلاء كبعض المتواترات والكلام في هذه الأمور وإن طال ، فهو مناسب لمقتضى الحال ، فإنه أيده الله طول وكثر في السؤال، مع أنه من فرسان هذا المجال ، والعارفين بما يحل به الاشكال ، وحينئذ عرفت أنه أراد بسؤاله (١) ما أراده من قال :

نحنُ أدْرى وقدْ سألنا بنجد   أقصير طريقنا أمْ طويلُ
وكثيرٌ منَ السؤال اشتياقٌ   وكثيرٌ من ردِّه تعليلُ

**السؤال الأول عن مرادي بقولي :**

أصولُ ديني كتابُ الله لا العرض   وليس لي في أصول بعده غرضُ

وقد طوّل أيده الله في التقاسيم ، وإيراد الأدلة على كل ما يمكن ذكره، وكان يكفيه في ذلك سؤال الاستفسار ، وهو أول ما يراد عند النظار ، وتطويله أيده الله في ذلك مما أفاد فيه وأجاد ، ودل على ما له من الانتقاء والانتقاد . لكنه في غير محل النزاع ، وفيه تعريض بإنكار منكر لجميع تلك الأنواع ، كما ذكره أهل علم المعاني في دلالة دخول المؤكدات في الأخبار ، على أن المخبر بذلك من أهل الجحد والانكار .

ومع تطويله أيده الله في السبر والتقسيم ، وتؤكد ذكائه في ملاحظة كل صحيح وسقيم ، فإني أعاتبه في ترك جليات المحامل الجميلة ، التي بها

(١) أي السؤال الأول عن المراد بقوله عليه السلام أصول ديني كتاب الله . الخ ...

تنقطع الخصومة بيننا في هذه المسألة الجليلة مع أنها أجلى من أن تخفى على من عرف بعض ما علمه الله سبحانه ، وسلك سبيله التي طلب فيها أن يرضي الله تعالى .

وبيان ذلك أن الأشكال إنما نشأ من اعتقاده أن اللام في العرض لا تفيد شيئاً غير العموم ، من جميع فوائد المنطوق والمفهوم ، وهو أجلّ من أن يجهل احتمال خلاف ذلك عند جميع أهل العلوم . فإن للام أربعة معان مشهورة عند أهل العربية ، والمعاني ، والبيان ، وأوضحها وأشهرها وأثبتها وأكثرها ( إفادة العهد ) الذي قصدته في أبياتي ، ودلت عليه القرائن من كلامي وغير كلامي .

وقد تكون ( للماهية ) كقولنا : الرجل خير من المرأة .

وقد تكون ( بمعنى النكرة ) حيث يكون لمعهود في الذهن وليس بمعهود في الخارج ، ولا هو للماهية ، كقول القائل : ادخل السوق ، فإنه لم يرد الماهية لأنها لا تدخل ؛ ولا أراد كل سوق ولا سوقاً معيناً فهو في معنى النكرة .

وقد تكون ( للعموم ) على اختلاف كثير في ذلك ، وهو رابع معانيها وأخفاها حيث اختلف فيه أهل العلم عامتهم وخاصتهم من جهتين :

**أما العامة** : فإنهم اختلفوا هل للعموم صيغة تخصه أم لا ؟

**وأما الخاصة** : فإن المثبتين لصيغ العموم اختلفوا هل تفيده مع دخولها على الجمع . ذكر ذلك الجويني في كتابه « البرهان » . وتقصي الخلاف في ذلك السبكي في « جمع الجوامع » ولفظه : أوجز ما علمت في هذا فلنكتف به .

قال فيه ، والجمع المعرف باللام للعموم ما لم يتحقق عهده خلافاً لأبي هاشم مطلقاً ، ولإمام الحرمين إذا احتمل معهوداً . والمفرد المحلى مثله ، خلافاً للامام مطلقاً ولإمام الحرمين إذا لم يكن واحده بالتاء اهـ.. ويعني بالمحلى : المحلى باللام أي المعرف به وبالامام : الفخر الرازي .

ولنجم الدين في كلامه على مقدمة ابن الحاجب اضطراب فيما تفيده اللام الجنسية ، وكلام مختلف ومناقشة لابن الحاجب ، وهذا أجلّ ما يحتمله كلامي ، وهو **المحمل الأول** ، فإن قلت هذا صحيح إلا أنها لم تدل عليه قرينة ، فالجواب من وجوه :

**أحدها** : أن القرينة على ذلك ظاهرة من كلامي وكلام غيري . وأما من كلام غيري فإن العرض الذي جرت عادة المتكلمين باختصاصه واختياره للاستدلال هو العرض الكوني دون السمعي والذوقي واللوني .

والكوني : هو المنقسم إلى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والكون المطلق ، وزاد أصحاب أبي الحسن فيه البعد والقرب ، فهذا الجنس من الاعراض هو المذكور في صدر كل كتاب من كتب الكلام حتى في المختصرات كالمسائل الثلاثين ، وحتى ذكره أيده الله في أسئلته هذه المختصرة وخصه بالاحتجاج به دون غيره كما اختصه بذلك سائر المتكلمين .

حتى ذكر ابن متّويه في المحيط سؤالاً في ذلك ، فمن لفظه فيه . قوله : فهلا سلكتم في ذلك غير الدلالة التي تذكرها مشايخكم من البناء على الدعاوى الاربع ، وإذا أبيتم إلا أن تصدوا الكتب بذكرها فما فيها من زيادة الفائدة على غيرها إلى آخر ما ذكره ، وإنما قصدت الاستشهاد بكلامه على ما ادعيت من أن دليل الأكوان هو المعهود في الاستدلال بالاعراض على حدوث الحادثات ، وأما ما يدل على ذلك من كلامي فهو إني عطفت الكلام على هذا البيت بالأسئلة القادحة في دليل الأكوان بخصوصه . ولو أردت إبطال جميع الاعراض وهي عامة لم يكف بطلان بعض خاص منها ، ولا يخفى مثل ذلك على أحد ، ويسمى هذا الجنس من الأعراض بالاكوان لأنه مأخوذ من كون الجسم في المكان .

**المحمل الثاني** : أن أكون ما أردت العهد بإدخال اللام على اسم الجنس ، فإنه لا يتعين التعميم بذلك أو لا يتبين لأن شرط التعميم في ذلك عند من ذهب اليه أن يكون في الاثبات دون النفي ، لأن قولنا : ما جاء

الرجال لا يفيد أنه ما جاء رجل واحد ، وإنما يفيد نفي المجيء عن جماعة الرجال بخلاف قولنا : جاء الرجال بالاثبات ، وهذا واضح ، وقد نص عليه البيضاوي في كتابه : « المنهاج في أصول الفقه » . وذكره أهل المعاني والبيان إلاّ في صورة واحدة وهي إذا تقدم لفظ « كل » مضافاً إلى مفرد مثل : كل رجل لم يقم ، فإنه يتوجه إلى الافراد دون الشمول ، بخلاف ما لو قدم النفي ، فقلنا : لم يقم كل رجل ، فإنه ينصرف إلى الشمول ، ولا يدل على انتفاء المجيء عن كل فرد ، وقد اضطرب صاحب التلخيص في الفرق بينهما ، وتوهم بعضهم أن العلة مجرد تقديم المسند اليه وتأخير النفي ، وليس كذلك فإنك لو قدمته وجعلته جمعاً لانصرف إلى الشمول كقولنا : كل الرجال لم يقوموا ، وإنما هو عرف لغوي مقيد بقيدين : **أحدهما** : تقديم المسند اليه ، **وثانيهما** افراده مؤكداً « بكل » .

وأحسن ما وجه به أنه حينئذ نفي لفعل الكل ، أي لفعل كل واحد وقولنا : لم يقم كل أحد نفي الكل عن الفعل . وهذا الثاني ، هو الذي دل عليه الباب لم يخرج منه إلا تلك الصورة الواحدة ، وجميع الأمثلة وإن كررت من هذه الصورة كقوله ﷺ : « كل ذلك لم يكن » .

وقول أبي النجم :

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيَار تدّعي    عليَّ ذنباً كلّه لم أصْنع

برفع « كل » ولو نصب انصرف إلى الشمول ، كأنه يخص المبتدأ والخبر .

وكذلك يجب افراد الخبر من قولنا : « كل رجل قائم » ويمتنع قائمون وهو يحتمل زيادة في النظر ، والله الفتاح ومنه :

ما كلُّ ما يتمنّى المرء يُدْركُهُ    تجري الرّياحُ بما لا تشتهي السفُنُ

ومنه : « ما جاء القوم كلهم » و « لم آخذ كل الدراهم » و « كل الدراهم لم آخذ » ، النفي فيه متوجه إلى الشمول خاصة كما قاله عبد القاهر ، وقولنا : « ما جاء القوم كلهم » مما نص عليه عبد القاهر وهو

نظير قولي لا العرض متى كان بمعنى الاعراض كلها إلا أني لم أوكده بكل . و « كل » في هذا الموضع للتوكيد لا للتأسيس قطعاً وفاقاً لأنها متأخرة ، فلا يخل سقوطها بمعنى ما قبلها ولا بغيره بدخولها .

قال صاحب التلخيص ويفيد ( يعني نفي الشمول ) ثبوت الفعل أو الوصف لبعض أو تعلقه به ، وقد نقل الجويني في باب العموم من البرهان ، عن سيبويه أنه يجوز ان يقول : « ما رأيت رجلا قائماً » و « إنما رأيت رجالا » ، وهذه الصورة التي جوز سيبويه فيها ما جوز هي أصرح عموم النفي ، فكيف ما نحن فيه ؟ .

ويوضح ما ذكرت إنك إذا قلت في النفي : « ماجاء رجل » أفاد العموم ، فإذا جعلت الرجال موضع رجل تغير المعنى ، فيتغير العموم ، وقد ذكره مختار في « المجتبى » وقال : هو مثل ما جاء عشرة رجال لا يفيد مجيء التسعة فما دونها وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ لا تُدْرِكه الأبصارُ ﴾ [١] . بأن العموم مستفاد من معنى المدح كقولنا : فلان لا يفعل القبائح فإنه يعلم من معنى المدح أنه لا يراد أن يفعل بعضها .

**المحمل الثالث** : لو قدرنا أنه لم ترد « اللام » إلا للعموم وإنه في كلامي يفيد العموم بالاجماع ، فلا شك أن العموم يختص بالقرينة ولا سيما الجلية المتصلة به ، وفي كلامي قرينتان لذلك ، **أحداهما** : ما قدمته من عطفي على ذلك بالاحتجاج على بعض أنواع الأعراض ، ولا سيما أن تلك الأعراض التي ذكرتها هي المعهودة المشهورة .

فالتخصيص بها كثير قريب حتى منعت الحنفية من ارادة غير المعهود ، كما هو مذكور في موضعه من كتب الأصول ، **وثانيتهما** تقديمي الاحتجاج بكلام الله ، وهو من الاعراض فإنه ظاهر في أن قدحي في بعضها وإن أُثبت بلفظ عام كما يعرف ذلك في قول من قال : « ربي الله لا إله إلا هو » ، أو قال : « الله ربي لا الأرباب » ، أو قال : « أهلي بنو هاشم لا الناس » ، وأمثال ذلك ، فهاتان قرينتان قد حققتا هذه اللفظة الضعيفة

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٣ .

الدالة على العموم أولاً وآخراً ، كيف مع ما حفها من القرائن من بين يديها ومن خلفها ومتصلاً بها ومنفصلاً عنها .

ولقد وجدت أيدك محملاً سائغاً للامام يحيى بن حمزة المؤيد بالله في قوله : ان إجماع المتأخرين لا يصح مع أنه قال لا يصح قطعاً بالضرورة على جهة التحقيق . هذه ألفاظه عليه السلام في كتابه المعيار ، فأمكنك تأويل القطع والضرورة والتحقيق بالتجوز بها عن الاستبعاد الذي ليس بحجة عند أحد من المحصلين كما سيأتي ، وما أمكنك أن تصرف كلامي عن جهة العموم والشمول والاستغراق المحقق بوجه من وجوه الاشتراك الذي في « اللام » ولا وجه من وجوه المجاز الذي يدخل العموم المجمع عليه وأنا أحوج إلى الحمل على السلامة من الامام عليه السلام وإن كان أحق به مني ، وذلك لنقصاني وكماله ، وكون الكل حاملا على السلامة مسلماً له منصبه من كمال مناصب العلم والامامة ، وقليل من يحملني على السلامة فحملي على ذلك كالصدقة على الفقير البائس ، بل قد رأيت المسألة لا تزال دائرة بين علماء الاسلام لانكاره فيها ولا متعرضاً لإفرادها بالبحث والتأليف حتى أذهب اليها ، ولحظتها احداق النظار وتواترت فيها التآليف بالانكار ما ذلك إلا لما وعد به الصادق الأمين ﷺ من عود الدين غريباً كما بدأ ، وحسبي الله وكفى لا أشرك به أحداً .

**المحمل الرابع** : لو قدرنا النزاع في جميع ما تقدم ما دل كلامي على نفي ذوات الاعراض على جهة النصوصية ، وإن في كلامي ما يستلزم التوقف في ماهية بعضها ، وإنما منصوص عبارتي هذه في البيت أن الاعراض ليست أصول ديني ، ويجوز فيما ليس أصلاً لديني أن يكون ثابتاً في نفسه لكنني مع ثبوته لم أبن نظري عليه لاستغنائي عنه بما هو أجلى منه وأولى كما أشرت اليه في أبياتي حيث قلت :

وما لهم عنْ دليل المُعجزات أما ... في طلعة الشمس عن نور السهى عِوضُ

فجعلت دليل المعجزات أقرب وأقوى وأجلى ، وأقطع للحجاج وأولى ، كما اعتمدها إن شاء الله تعالى عند القصد إلى افحام الخصوم

وقطع اللجاج ، وكذلك الاستدلال بما في هذا العالم من عجائب المصنوعات ، وغرائب المخلوقات ، وما في جميعها من الأحكام والاتقان المعلوم بالفطر حاجته إلى صانع أحكمه وعليم قدره ، وهذان الطريقان صحيحان ؛ أما الاستدلال بالمعجز ، فلا أعلم فيه خلافاً ، وأما الاستدلال بالأجسام من جهة الأحكام ، فكذلك لا أعلم وجهاً للخلاف فيه ، إلا أن في عبارة ابن متّويه اشعاراً بخلاف أبي هاشم وحده في ذلك وما هو عندي بصحيح عنه إن شاء الله تعالى ، كما دل عليه ابن متّويه في أوائل « المحيط » ، وذلك يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

وهذان الأمران هما مرادي بقولي : « أصول ديني كتاب الله لا العرض » أعني الاستدلال على أصول ديني بإعجاز القرآن ، وإحكام خلق المخلوقات لجلائهما لا العرض الكوني لاستغنائي عنه مع كثرة الشبه فيه كما نص عليه ابن متّويه في أوائل المحيط ، وقد قال الامام يحيى بن حمزة من أئمة العترة ، وكثير منهم عليهم السلام ، والشيخ أبو الحسين ، وكثير من أئمة الكلام ، والشيخ ابن تيمية ، وكثير من أصحابه من جميع طوائف الاسلام بأن الأكوان غير ذوات حقيقية ، قال الشيخ العلامة مختار بن محمود المعتزلي في كتابه « المجتبى » في خاتمة أبواب العدل أن ذلك مذهب أكثر شيوخ المعتزلة من البصرية والبغدادية ، وإنهم يقولون بانتفاء الأكوان ، ولم يحك القول بثبوتها إلا عن أبي هاشم وأصحابه ، وذكر أن لهم في ذلك خبطاً كثيراً ومغالطات وترددات لا تندفع إلا بتحقيق ما ذكره ، ثم ذكر الأدلة في إبطال قولهم وطول وجود ، فمن أحب الانصاف حقق أدلة الجميع . وكان أبو هاشم رحمه الله يقول : إن الأكوان ثابتة بالضرورة ، ثم رجع عن ذلك ، وكان والده أبو علي يقول : إنها محسوسة بالعين وبغيرها من الحواس ذكر ذلك عنهما ابن متّويه في « المحيط » . وهذا غاية الاضطراب في دليل الأكوان وإذا حملا على السلامة والجلالة مع هذا الاضطراب العظيم فيما هو عند أحدهما من المحسوسات المشاهدات ، وفيما قطع أحدهما على أنه كان

مخطئاً قطعاً في دعوى أنه من الضرورات ، وأن والده مُصِرّ على الخطإ المقطوع به في أنه من المحسوسات الجليات ، فحملي إن شاء الله على السلامة أيسر من ذلك وأسهل على من سلك هذه المسالك .

وكيف يستنكر الشك مني فيما اضطرب فيه الشيخان هذا الاضطراب حتى تردد أبو هاشم فيما كان قاطعاً أنه من الضروريات واعترف آخراً أنه كان أخطأ خطأ قاطعاً في قوله : إنه من الجليات وحتى استمر على التنازع فيما هو عند أكثرهما من المشاهدات مع خلاف عيون النظار لهما فيما اتفقا عليه ، وأعجب من هذا وأغرب حصر السائل أيده الله جميع طرق معرفة الرب الجليل المسمى بالحق المبين ، في هذا الأمر المشكل عند من يصححه من الاقلين ، الباطل عند من ينكره من الأكثرين والمحققين ، وإذا جاز الخطأ على أبي علي فيما يقطع فيه أنه من المشاهدات وعلى أبي هاشم فيما كان يقطع على أنه من الضروريات فالخطأ عليهما في الاستدلاليات الخفيات أقرب ، وحصر الطرق إلى الله تعالى في هذا الأمر الخفي أغرب وأعجب ، وليس القصد بهذا خفضي رفيع منزلتهما ، ولا القدح في عظيم علمهما ، وإنما القصد أمران : **أحدهما** : تهوين أمر المخالفة في هذه الدقائق على السائل ، وأن المخالف فيها جدير أن يسلك به مسالك من تقدمه من المختلفين في هذه المسائل في تطلب وجوه المحامل ، وأن لا يخص بذلك الأوائل ، **وثانيهما** : أن لا يرجحا على جميع من خالفهما من الأئمة وعلماء الأمة ، ولا تغتر بكثرة مقلديهما في هذه البلاد ، ممن ادعى أنه لا يقلد في الاعتقاد ، وهو لهما أو لأحدهما أو لمن لا يساوي آثارهما أتبع من الظل ، وأطوع من النعل ، بل كيف لنا أن لا نعارض بهما رحمهما الله الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام والبراهين العظام ، وما أشد كراهتهما لذلك ، وللسالكين هذه المسالك، فلو اقتدى بهما مقلدوهما ما قلدوهما ، ولو لم يقلدوهما لاختلفوا كما اختلفا ، وتحيروا وترددوا كما تحيرا وترددا ، على ما جرت به العوائد في أحوال الخائضين في هذه الدقائق والله أعلم .

## فصــــل

في كلام السائل أيده الله تنبيه لي على أن اعتمادي على النظر فيما نبه عليه القرآن من الأدلة الجسمية لا يصح إلا مع اثبات العرض الكوني بخصوصه ، وقد كبر عليّ أن يكون مثله من طلبة العلم المنقطعين اليه مع فرط ذكائه ، وشدة رغبته ، وطول غربته يظن مثل هذا الظن ، خصوصاً من المدققين المحققين في هذا الفن ؛ ولقد خشيت أن يكون هذا الذي ذكره أيده الله قد شاع في أهل العصر ، فأحببت أن أذكر من نصوص مشايخ المعتزلة ، وأئمة الاسلام وأدلتهم ما يعلم به بطلان ذلك وأورد بعض ألفاظهم وأنسبها إلى مواضعها المعروفة ليعلم باختباري بالبحث عنها صدق كلامي . فإني الآن مخاصم ولا يصح أن أحكم لنفسي ، ولا أزكيها بل أحيل النظر في الرواية إلى مواضع النقل ، وفي الدلالة إلى محض العقل ، وجزى الله السائل عن المسلمين خيراً ، لقد نبه على أمر ما حسبت أن أحداً يشك فيه ، والله يأجرني على بياني له إن شاء الله تعالى ، وبيان ذلك يظهر في مقامين :

## المقام الأول

### في بيان الحجة على الله تعالى من غير طريق الأكوان ومن قال بذلك

قال الشيخ المحقق أبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه في باب اثبات المحدثات الدالة على الله في كتابه « المحيط » ما لفظه : والمعتبر فيما نجعله دليلاً على الله تعالى هو ما له صفة مخصوصة ( إلى قوله ) في بيان ذلك إنه ما يتعذر على القادرين بقدره ، فكلما اتصف بهذه الصفة : فهو دليل على الله سبحانه وتعالى . فإذا أردت كشف هذه الجملة قلت : إن الذي يدل عليه إنما هي أفعال الحوادث وكلها لا تخرج عن أن تكون جوهراً أو عرضاً ، فما كان من باب الجواهر فهو دليل على الله تعالى لا محالة ، لتعذره على القادرين بقدره وما كان من باب الاعراض فإنه ينقسم ، إلى قوله بعد أن ذكر ثلاثة أسئلة وجوابها : فالذي ذكره أبو هاشم في

« الجامع الصغير » وغيره أن لا طريق يستدل به على حدوث الجسم إلا بالبناء على الأصول الأربعة ، وذكر أن باقي العرض لا يمكن به الاستدلال على حدوث الجسم ، قال ابن متّويه : ولكن الذي عليه شيوخنا وأشار اليه في الكتاب أن الاستدلال بغيره صحيح ، وهو أن في القول بعدم الجسم إثباتاً له فيما لم يزل على صفة واجبة من هذه الصفات من نحو كونه في جهة مخصوصة ، إذ لا يجوز أن يقال : إنه فيما لم يزل يحصل في جهة ، وقد كان يجوز أن يكون في أخرى بدلا منها ، لأن قدمه يوجب أن يكون في جهة معينة لا يصح انتقاله عنها ، وقد عرفنا أن من حكم تحيزه صحة تنقله في الجهات ، وإنما يجب كونه في جهة ما لا يعينها فلا يصح إذاً أن تكون قديماً ويجب أن تكون هذه الصفة متجددة له ، وهذا يوجب تجدد الوجود له أيضاً ، يبين هذا أن كونه كائناً إذا كان متجدداً ، وتحيزه لا يظهر إلا بذلك وجب تجدد التحيز له ، ووجوده لا ينفك عن تحيزه ، فيجب تجدد وجوده أيضاً ، فهذه طريقة يمكن سلوكها اهـ.. كلام ابن متويه بحروفه ، وفيه ما ترى من نسبة أبي هاشم في هذا إلى الشذوذ ، وهذا كلام أحرص أصحابه على نصرته ، وهذا شذوذه بالنظر إلى أهل مذهبه المشغولين بأقواله وكتبه ، فكيف شذوذه بالنظر إلى سائر أهل الكلام ، بل بالنظر إلى السلف الكرام وسائر علماء الاسلام .

وقد اختار ابن أبي الحديد في شرح أول خطبة في نهج البلاغة الاستدلال على حدوث الأجسام بتركيبها لاستلزامه أنها ممكنه غير واجبة ، وإن واجب الوجود غير ممكن ، والاستدلال على حدوث الاعراض بافتقارها إلى الاجسام ، وواجب الوجود غير مفتقر ، وذكر غير هذا من الأدلة دون دليل الأكوان ، فلم يذكره ولم يعرض به ولم يلتفت اليه ، وهو علامة المعتزلة وخاتمة محققيهم ومن المعظمين لأبي هاشم ، ثم ننتقل من أخص خواصه من الجبائية والبهاشمة إلى سائر شيوخ الاعتزال مثل أبي الحسين وأصحابه ، وقد ذكروا في حصر الأدلة على الله على جهة الاجمال أنها ستة أجناس كل جنس يشتمل من الأنواع على ما لا حصر له ولا حد ، ولا حساب له ولا عد ، وهذه الستة الاجناس : **الأول**: امكان

الذوات . **الثاني** : حدوث الذوات . **الثالث** : مجموعهما . **الرابع** : إمكان الصفات . **الخامس** : حدوث الصفات . **السادس** : مجموعهما ، فممن ذكر هذه الأقسام وأجاد الكلام في كل واحد منها الشيخ العلامة الزاهد المحقق مختار بن محمود في كتابه المجتبى .

قلت ، وقد ذكر العلماء تقسيم بعض هذه الأجناس على جهة الاجمال أيضاً لكنه أبسط قليلا من هذا ذكرته لتنبيه الناظر على عظيم ملك مالكها ولطيف حكمة خالقها وعظيم إحكام صانعها ، وأخصر ماقيل في ذلك أن تقول : الممكن إما أن يكون متحيزاً ، أو صفة للمتحيز ، أو لا متحيزاً ولا صفة للمتحيز ، هذه ثلاثة أقسام :

**الأول** : المتحيز ، وهو إما أن يكون قابلا للقسمة أو لا . . **الثاني** : الجوهر الفرد عند من يقول به .

**والأول** : الجسم عند من لا يشترط تركيبه من ثمانية جواهر ، والمشترطون لذلك هم المعتزلة أو جمهورهم ، وذكر مختار أنه بحث لغوي وهو : إما أن يكون من الأجسام العلوية وهي الأفلاك والكواكب والعرش ، والكرسي ، واللوح ، والقلم ، وسدرة المنتهى ، والجنان ، وإما أن يكون من الأجسام السفلية ، وهي إما بسيطة وإما مركبة ، فالبسيطة العناصر الأربعة : الأرض والماء والنار والهواء، وقد قيل إنها كلها كروية ولم يصح هذا في السمع ولا طريق له سواه ، وأما المركبة فهي المعادن ، ثم النبات ، ثم الحيوان على كثرة أقسامها .

**والثاني** : هو الذي يكون صفة للمتحيز هو الاعراض ، وقد ذكروا منها ما يقارب أربعين جنساً .

**والثالث** : وهو الذي ليس بمتحيز ولا صفة لمتحيز هو الارواح عند بعض أهل الكلام ، وإرادة الباري سبحانه وتعالى عند البهاشمة من المعتزلة.

ومن أهل المعقولات من يدخل في الأرواح الأجسام اللطيفة يقسمها إلى سفلية وعلوية ، والسفلية إما خيرة وهم صالحو الجن ، وإما شريرة

خبيثة وهم مردة الجن والشياطين ، وإما علوية وهم الملائكة عليهم السلام وقد دخلت جهنم ودركاتها في عنصر النار نعوذ بالله منها كما دخلت البحار وعجائبها والأمطار وسحائبها في الماء ، قالوا فهذه إشارة جملية إلى تقسيم موجودات العالم ، ولو أن الانسان يكتب ألف ألف مجلد في شرحها لما وصل إلى مرتبة من مراتبها . وهذا العالم كله جواهره وأعراضه وعلويه وسفليه مشتمل على الحكمة والاحكام والتدبير والاتقان ، محدث بمادته وصورته يدل كل شيء منه على انفراده ، على خالقه سبحانه كما قال القائل :

وفي كلِّ شيء لَـهُ آيـةٌ تَـدُلُّ عَلى أنّـه واحِـدُ

وعلى ذلك دلت العقول والآيات ، أما الآيات : فقد ذكر صاحب الوظائف على مذهب السلف أن في القرآن قدر خمسمائة آية في كتاب الله تعالى ، ولنذكر شيئاً يسيراً من الآيات المنبهة على الأدلة على الله تعالى مما نطق به القرآن ، وعضده البرهان ليظهر للسائل أيده الله أنه يوجد طريق غير طريق الأكوان .

**الآية الاولى** : ﴿ هُوَ الّذي أنْزلَ منَ السّماء ماء لَكُم منْه شَرابٌ ومنْه شجَرٌ فيه تسيمونَ * ينْبتُ لكُم به الزّرع والزّيتون والنّخيل والأعْناب ومنْ كلِّ الثّمرات * إنّ في ذلك لآية لقوم يتَفكّرونَ ﴾ (١) .

**الثانية** : ﴿ وسخّرَ لكُمْ الليْلَ والنّهار والشّمسَ والقمرَ والنُّجوم مُسَخّرات بأمره إنّ في ذلكَ لآياتٍ لِقوْمٍ يعْقلونَ ﴾ (٢) .

**الثالثة** : ﴿ وما ذرأ لكُمْ في الأرض مُخْتلفاً ألْوانُهُ إنّ في ذلكَ لآياتٍ لِقوْمٍ يذّكّرونَ ﴾ (٣) .

**الرابعة** : ﴿ والله أخْرجَكُمْ منْ بُطونِ أمّهاتِكم لا تَعْلمونَ

(١) سورة النحل ، الآيتان : ١٠ ، ١١ .
(٢) سورة النحل ، الآية : ١٢ .
(٣) سورة النحل ، الآية : ١٣ .

شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون ﴾ (١)

**الخامسة** : ﴿ أمن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع الله بل هم قوم يعدلون ﴾ (٢) .

**السادسة** : ﴿ أمن جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزاً أإله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ (٣) .

**السابعة** : ﴿ أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء في الأرض أإله مع الله قليلاً ما تذكرون ﴾ (٤) .

**الثامنة** : ﴿ أمن يهديكم في ظلمات البر والبحر ومن يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته أإله مع الله تعالى الله عما يشركون﴾ (٥) .

**التاسعة** : ﴿ أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أإله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ (٦)

**العاشرة** : ﴿ ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون ﴾ (٧) .

**الحادية عشرة** : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ (٨) .

**الثانية عشرة** : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾ (٩) .

**الثالثة عشرة** : ﴿ ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون ﴾ (١٠) .

---

(١) سورة النحل ، الآية : ٧٨ .
(٢) سورة النمل ، الآية : ٦٠ .
(٣) سورة النمل ، الآية : ٦١ .
(٤) سورة النمل ، الآية : ٦٢ .
(٥) سورة النمل ، الآية : ٦٣ .
(٦) سورة النمل ، الآية : ٦٤ .
(٧) سورة الروم ، الآية : ٢٠ .
(٨) سورة الروم ، الآية : ٢١ .
(٩) سورة الروم ، الآية : ٢٢ .
(١٠) سورة الروم ، الآية : ٢٣ .

**الرابعة عشرة** : ﴿ ومنْ آياته يُريكم البَرْق خوْفاً وطَمَعاً ويُنزِّلُ منَ السّماء ماء فيُحيي به الأرضَ بعْدَ موْتها إنّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يعْقلونَ ﴾ (١) .

**الخامسة عشرة** : ﴿ ومن آياته أنْ تَقومَ السّماء والأرض بأمْره ثم إذا دعاكمْ دعوةً من الأرض إذا أنتم تخرجونَ ﴾ (٢) .

**السادسة عشرة** : ﴿ وإنْ كُنتمْ في رَيْبٍ ممّا نَزّلْنا على عَبْدنا فأتوا بِسُورةٍ منْ مثله وادْعُوا شُهداءكُم منْ دُون الله إنْ كُنتم صادقينَ * فإن لم تَفْعلُوا ولَنْ تَفْعلوا فاتّقُوا النّارَ التي وقُودُها النّاسُ والحجارة أُعِدّتْ للكافِرينَ ﴾ (٣) .

**السابعة عشرة** : ﴿ أفلَمْ ينظُروا إلى السّماء فوقَهُمْ كيْفَ بنَيْناها وزيّنّاها وما لها منْ فُروج ﴾ (٤) .

**الثامنة عشرة** : ﴿ والأرْضَ مَدَدْناها وألْقينا فيها رواسي وأنْبتْنا فيهَا منْ كلِّ زوْجٍ بهيج * تبْصرة وذكْرى لكُلِّ عبْدٍ مُنيب ﴾ (٥)

**التاسعة عشرة** : ﴿ ونَزّلْنا منَ السّماء ماء مُباركاً فأنْبتْنا بهِ جنّاتٍ وحبّ الحصيد ﴾ (٦) .

**العشرون** : ﴿ والنّخل باسقاتٌ لها طَلْعٌ نضيد * رزقاً للعباد وأحْيَيْنا به بلْدةً ميْتاً كذلك الخروج ﴾ (٧) .

**الحادية والعشرون** : ﴿ قُتِلَ الإنسانُ ما أكْفره * مِنْ أيِّ شيء خلَقَه * منْ نُطْفةٍ خلَقَهُ فقَدّره * ثمّ السّبيل يسّره * ثمّ أماته فأقْبره ﴾ (٨) .

**الثانية والعشرون** : ﴿ فلْينظُرِ الإنْسانُ إلى طَعَامه * أنّا صَبَبْنا الماء

---

(١) سورة الروم ، الآية : ٢٤ .
(٢) سورة الروم ، الآية : ٢٥ .
(٣) سورة البقرة ، الآيتان : ٢٣ ، ٢٤ .
(٤) سورة ق ، الآية : ٦ .
(٥) سورة ق ، الآية : ٧ ، ٨ .
(٦) سورة ق ، الآية : ٩ .
(٧) سورة ق ، الآيتان : ١٠ ، ١١ .
(٨) سورة عبس ، الآيات : ١٧ — ٢١ .

صبّاً * ثمّ شَقَقْنا الأرْضَ شَقّاً * فأنْبتْنا فيها حبّاً * وعِنباً وقَضْباً * وزيْتوناً ونخْلاً * وحدائِقَ غلْبا * وفاكِهةً وأباً * متاعاً لكُم ولإنْعامِكُمْ ﴾ (١) .

**الثالثة والعشرون** : قول نوح لقومه : ﴿ ما لَكُمْ لا ترْجونَ لله وقاراً * وقَدْ خلَقكُمْ أطْواراً * ألمْ ترَوْا كيْفَ خلَقَ الله سَبْعَ سَمَوات طِباقاً * وجعَلَ القمرَ فيهنّ نوراً وجعَلَ الشّمسَ سِراجاً ﴾ (٢) الآيات .

**الرابعة والعشرون** : ﴿ ألمْ نخْلقكُمْ منْ ماء مهينٍ * فجعَلْناه في قرارٍ مكينٍ * إلى قدرٍ معْلوم * فقدرنا فنِعمَ القادِرونَ * ويْلٌ يومئِذٍ للمكذّبينَ ﴾ (٣) .

ومما هو أوضح في هذا هذا قوله تعالى في هذه السورة : ﴿ ويلٌ يومئِذٍ للمكذّبينَ * فبأيِّ حديثٍ بعْده يؤْمِنونَ ﴾ (٤) .

**الحجة الخامسة والعشرون** ، ما ذكره الله تعالى في أول سورة النبأ . وما أعظم الحجة بقوله سبحانه فيها ﴿ وبنيْنا فوْقكُم سبْعاً شِداداً * وجعلْنا سِراجاً وهّاجاً * وأنزلْنا منَ المعْصراتِ ماء ثجاجا ﴾ (٥) ، لأنها مشاهدة كما نبه عليه في قوله تعالى : ﴿ الّذي رفَعَ السّموات بغيرِ عَمَدٍ ترَوْنها ﴾ (٦) . ولا شك أنها وسائر العالم العلوي والسفلي (٧) في الهواء باجماع العقلاء وإقرار الجاحدين . وفيه غاية الثقل . وطبع الثقيل الهوى إلى الأسفل لولا أمسكه الله عز وجل إلى أمثال ذلك مما يطول ذكره.

(١) سورة عبس ، الآيات : ٢٤ — ٣٢ .

(٢) سورة نوح ، الآيات : ١٣ — ١٦ .

(٣) سورة المرسلات ، الآيات : ٢٠ — ٢٤ .

(٤) سورة المرسلات ، الآيتان : ٤٩ ، ٥٠ .

(٥) سورة النبأ ، الآيات : ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(٦) سورة الرعد ، الآية : ٢ .

(٧) كلمة السفلي ثابتة في ثلاث نسخ خطية ولعلها زائدة أو العالم السفلي ، وهو الأرض وما عليها من الهواء كالعلوي ولولا امساك الله لها لهوت . اهـ. مصححه عيد .

والقصد التبرك والتشفي بذكر الله تعالى وذكر آياته ، وليس من الواجب أن لا تخاطب به إلا من هو أهله . فإن الخطيب يوم الجمعة المشروعة بإجماع المسلمين يخاطب كبراء المسلمين بذلك على جهة التذكير . وكم من مذكر لأذكر منه ، وحامل فقه إلى أفقه منه . والأعمال بالنيات . وليس في شيء من هذه الآيات وأمثالها ما تنبني صحة الدلالة فيه على ثبوت العرض الكوني . والذي يدل على ذلك وجوه : **أحدها** ؛ خلو تفاسير القرآن من التنبيه على ذلك في تفسير هذه الآيات وأمثالها بخصوصها من لدن الصحابة إلى يوم الناس (١) هذا . **ثانيها** : أنه لا خلاف بين المسلمين والكافرين في كمال عقل رسول الله ﷺ وكمال فهمه .

أما المسلمون فظاهر ، وأما الكافرون فعندهم أنه بكمال عقله وحلمه استمال الخلائق . واستقل بهذه المرتبة الكبرى ، فكيف يشتمل الكتاب الذي جاء به على أدلة قاصرة ما فيها دليل واحد يشفي ولا يكفي !! وكيف لم يقدح بذلك أحد من أهل عصره لا من أعدائه ، ولا من أصدقائه مع ما في الفريقين من الأذكياء النبلاء حتى يأتي بعض الشيوخ المتأخرين بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة فيستدرك على الله ورسله صلوات الله عليهم أجمعين . وجميع العقلاء ما كانوا عنه غافلين . **وثالثها** : ما يأتي من تحرير الدليل العقلي في كلام السيد المؤيد بالله عليه السلام .

ثم إنّا نظرنا إلى هذه الطريقة المسماة بطريقة الاحوال فوجدنا الاحتجاج بها هو سنة الأنبياء والأولياء والأسلاف الصالحين . وكم احتج الله بها على عباد الأصنام من الأجسام ، وكم احتجت عليهم الرسل الكرام صلوات الله عليهم ، فما ذكروا في شيء من ذلك دليل الأكوان . إما لخفائه أو لبطلانه ، ألا ترى أن الله تعالى احتج على بطلان ربوبية العجل : ﴿ بأنه لا يرْجع إليهم قولاً ﴾ (٢) . وإبراهيم احتج على قومه بقوله : ﴿ أتَعْبدونَ ما تَنْحتونَ * والله خلَقكُمْ وما تعمَلُونَ ﴾ (٣)

(١) يريد يوم القيامة ؛ أي ويستمر ذلك إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين . اهـ. مصححه.
(٢) سورة طه ، جزء من الآية : ٨٩ .
(٣) سورة الصافات ، الآيتان : ٩٥ ، ٩٦ .

وبقوله : ﴿ بلْ فَعَلَهُ كَبيرَهم هذا فاسْألُوهُمْ إنْ كانوا ينْطقون * فَرَجِعُوا إلى أنْفسهم فقالوا إنكم أنتمْ الظّالمونَ ﴾ (١) . وقال تعالى في الاحتجاج على ذلك : ﴿ والذينَ يدْعُونَ منْ دون اللهِ لا يخلقونَ شيئاً وهُمْ يُخْلَقُونَ * أمْواتٌ غيرُ أحياء وما يشْعرونَ أيّانَ يُبعثونَ ﴾ (٢) وكذلك احتج موسى صلوات الله عليه على فرعون وهو مدع للربوبية بالآيات دون الأكوان فقال تعالى : ﴿ ولقَدْ آتيْنا مُوسى تِسْعَ آياتٍ بيّناتٍ فاسْأل بني إسْرائيلَ إذْ جاءهُمْ فقالَ له فِرعونَ إنّي لأظنّك يا مُوسى مسْحوراً * قالَ لقَدْ عَلِمْتُ ما أنْزلَ هؤلاء إلا ربُّ السّموات والأرض بصائِر وإنّي لأظنّك يا فِرعونُ مَثْبورا ﴾ (٣) . وكذلك الأئمة عليهم السلام . أما علي عليه السلام ، فكلامه في النهج معروف وله في ذلك خطبة الأشباح التي لم يعلم لأحد ما يقاربها فكيف ما يماثلها ، ومن كلامه عليه السلام في أول خطبة من النهج : فبعث فيهم رسله ليستادوهم ميثاق فطرته إلى قوله ويروهم آيات المقدرة من سقف فوقهم مرفوع ، ومهاد تحتهم موضوع . ومعايش تحييهم . وآجال تفنيهم . وأوصاب تهرمهم ، وأحداث تتابع عليهم ، ولما كان كلامه عليه السلام معروف الموضع في النهج لم أستكثر منه خوفاً من الاملال ، والارشاد إلى موضعه كاف لا سيما مع مطالعة شروحه ، كشرح الامام يحيى عليه السلام ، وشرح ابن أبي الحديد رحمه الله وجزاه عن آل علي خيراً ، فلقد أفاد وأجاد ، وينبغي أن ينظر في كلامه في هاتين الخطبتين خصوصاً .

وقد احتج ابن أبي الحديد في شرح الخطبة الأولى بدلالة التركيب . كما احتج بها علي عليه السلام ولم يتعرض للأكوان بتصريح ولا تلويح ، ولكل من الائمة عليهم السلام في هذا المعنى كلام تركت سياقه كذلك ولكني أذكر اليسير من كلام عيونهم .

قال القاسم بن ابراهيم عليه السلام : ما رأيت كلامياً قط له خشوع

(١) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٦٣ ، ٦٤ .
(٢) سورة النحل ، الآيتان : ٢٠ ، ٢١ .
(٣) سورة الإسراء ، الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢ .

الجمل رواه عنـــه محمد بن منصور ، قال الهادي عليه السلام في كتابه المسمى بكتاب البالغ المدرك بحب علي البالغ المدرك : إن تنظر إلى هذه الأعاجيب المختلفات المدركات بالحواس من السماء والأرض وما بث فيها من الحيوانات تعلم أنها محدثة لظهور الأحداث فيها معترفة بالعجز على أنفسها أنها لم تصنع شيئاً ولم تشاهد صنعتها وتعجز أن تصنع مثلها . وتعجز أن تصنع ضدها ، فلما شهدت العقول أن هذا هكذا ثبت أن لها مدبراً حكيماً . ومعتمداً اعتمدها وقاصداً قصدها ليس له شبيه ولا مثيل إذ المثل جائز عليه ما يجوز على مثله من الانتقال ، والزوال ، والعجز ، والزيادة ، والنقصان إلى قوله عليه السلام : واجب على كل عاقل أن ينظر في نجاته ولن ينتفع ناظر بنظره إلا بسلامة قلبه من الزيغ وطهارته من الهوى وبراءته من إلف العادة التي عليها جرى ، والقصد بإرادته ونيته إلى العدل والنصفة وإصابة الصواب ، وترك التقليد ، ويكون طالباً لقيام الحجة لازماً لمنازل القرآن متمسكاً به مؤثراً له على ما سواه ملتمساً للهدى فيه ، فلن يعدم الهدى من قصده لأن الله جل جلاله ضمن لمن اتبع هداه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، فبمثل هذه الشروط يستبان البرهان ، ويستشف الغامض من الصواب ، وتستبان دقائق العلوم وتهجم به على مباشرة اليقين بربه ، فتهتك الشكوك عن قلبه .

وقد شرحه السيد أبو طالب عليه السلام ، فجود شرحه وقال عليه السلام : وتبرأ الهادي عليه السلام في خطبة كتاب الاحكام من كل معتزلي غالٍ ، وفي كتاب الجامع الكافي من هذا ما ليس في غيره فليطالع فيه أو في الكراريس التي نقلتها منه وأشهدت على ذلك خوفاً من تهمة المتعصبين.

وقال الامام الناصر للحق الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن عمر الاشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام في كتاب البساط : وشهادة كل مصنوع بأن له صانعاً مؤلفاً ، وشهادة كل مؤلف بأن مؤلفه لا يشبهه ، وشهادة كل مؤلف بالاقتران والحدوث ؛ وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل ، فلم يعرف الله تعالى من وصف ذاته بغير ما وصف به نفسه ، وحكي عنه مصنف المسفر أنه قال : المفروض معرفة

الاسم والمسمى ، وأن الاسم غير المسمى لأن المسمى يعرف بالصنع والدليل ، والاسم يعرف من طريق السمع ، وقال في كتاب الكنز والايمان . ثم انصدعت من هذه الأمة طائفة تحلت باسم الاعتزال إلى قوله بعد ذكره لكثير من تعمقهم حتى خاضوا في صفات ذاته وضربوا له الأمثال . وقد نهى الله سبحانه عن ذلك بقوله تعالى : ﴿ فلاَ تَضْربوا لله الأمثال ﴾ (١) . وقوله : ﴿ إنّما حَرّمَ ربّي الفَواحِشَ ﴾ (٢) الآية إلى قوله : ﴿ وأنْ تَقُولوا عَلى اللهِ ما لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) . وبالغوا في خلاف ذلك ، ولم يرضوا حتى تعدو إلى الكلام في كل ما لا يعلمون ولا يدركون رمياً بعقولهم وحواسهم من وراء غاياتها إلى قوله ، وتكلموا من دقائق الكلام بما لم يكلفوا وبما لعل حواسهم خلقت مقصرة عن درك حقيقتها ، وعاجزة عن قصد السبيل بها ، ومن شعره عليه السلام في هذا المعنى قوله فيها :

قَدْ اعْتدى النّاسُ حتّى أحْدثوا بِدَعاً
في الدّينِ بالرأي لم تبعثْ بهَا الرُّسُلُ
حتّى استخَفّ بحقّ اللهِ أكثرهُمْ
وفي الذي حملُوا مِنْ حقّه سَلُ

وقوله :

فجاهِدْ وقلّدْ كتابَ الالــه لتلقَى الالــه إذا متّ بهِ
فقَدْ قلّد الناسُ رُهْبانَهُمْ وكلٌّ يُجادِلُ عنْ راهبهِ
وللحقِّ مُسْتنبطٌ واحِدٌ وكلّ يرى الحقّ في مذهبهِ

وللقاسم بن علي عليه السلام كتاب الأدلة من القرآن على توحيد الله وصفته قال فيه : ولا بد من معارض لنا في علم القرآن ممن اكتفى بأفانين الكلام إلى ما ذكره من كون القرآن معجزة وصنعاً لله تعالى يدل عليه كسائر مصنوعاته ، ذكر هذه الأشياء وأضعافها السيد العلامة الامام المقتصد والعالم المجتهد ، نور الدين أبو عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان

(١) سورة النحل ، الآية : ٧٤ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٣٣ .

ابن القاسم بن الحسن بن ابراهيم بن سليمان بن القاسم بن علي بن محمد بن القاسم بن ابراهيم من مجموعه المعروف من المنتزع الثاني في ذكر بعض ما اختلف فيه أهل علم الكلام من الأقوال في الذوات ، والصفات ، والأحكام ، وهو المجموع الذي كتب عليه جماعة من أئمة العترة عليهم السلام إنه معتقدهم منهم : الامام أحمد بن الحسين ، والمنصور بالله الحسن بن محمد أخو الأمير الحسين مصنف شفاء الأوام ، والامام المطهر بن يحيى ، والامام محمد بن المطهر ، إلا أن الامام محمد بن المطهر استثنى الجوهر قال : فإن لي فيه نظراً ، والحسن ابن محمد استثنى الارادة ، فإنه كان يتوقف في كيفيتها .

والمراد أن هؤلاء كلهم سلكوا طريق الاستدلال بالاجسام المحكمة المعبر عنها بالصنع وحكموا بما تحكم به العقول من دلالة المصنوع المحكم على صانعه الحكيم ، وأن هذه الطريقة هي التي كان عليها الصدر الأول الذين شهد لهم الرسول الصادق الأمين بأنهم خير القرون بل شهد لهم بذلك كتاب الله تعالى حيث يقول : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنّاس تأمرونَ بالمعروف وتنهَوْنَ عنِ المنْكر ﴾ (١) . وقد اجتمع المختلفون على أنهم كانوا على الصواب ، ولكن ادعى المتعمقون من أهل كل بدعة أنهم كانوا لهم سلفاً وأبى الله إلا أن يقذف بالحق على الباطل ، فيدمغه ، فإذا هو زاهق ، وعندي أن البدع كلها معلوم ابتداعها بالضرورة التي لا يستطيع أحد النزاع فيها ، ولكن كل مبتدع يعتذر لبدعته ، فمن ترك الاعذار سلك الجادّة . ألا ترى أن الصوفية لا يستطيعون أن يدعون أن رسول الله ﷺ ، ولا أصحابه، ولا التابعين كانوا يصنعون صنعهم في السماع ، لكنهم يعتذرون بأنه يصلح قلوبهم ويقويها ، ولا يقوم غيره مقامه مع وجود الاختلاف في جوازه بين أهل العلم وتعارض الأخبار فيه ونحو ذلك ، والملوك لا يقدرون على دعوى أن النبي ﷺ والخلفاء بعده كانوا على مثل أحوالهم في الرسوم الملكية والأمور المصلحية، لكنهم يعتذرون بفساد أهل الزمان ، وقصد التهيُّب والتوصل إلى المصالح

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١١٠ .

على حسب الرأي تارة ، وعلى حسب الضرورة أخرى ، وكذلك أهل الوسوسة في الوضوء من المتعبدين والعارفين ، وأهل التدقيق فيما لا يقع غالباً بين الفرضيين والمتفقهين .

وكذلك علماء الكلام والجدليون والمنطقيون لا يستطيعون أن يدعوا على السلف أنهم خاضوا في علمهم ، ولا مهدوا له قاعدة ، ولو كان شيء من ذلك لنقلوا نصوصهم في ذلك ، ولو وافق الجبائيين الصحابة والتابعون في إثبات الأكوان ، ومن قال بقول الامام يحيى ، وأبي الحسين لنقلت أقوالهم في ذلك كما نقلت في الفقه والتفسير ، ولما أطبقوا على تغليق هذه الأبواب كما أطبقت الرسل صلوات الله عليهم وخلت عنه كتب الله المنزلة أولها وآخرها ، ولم يحسن من المسلم المعظم لكتب الله ورسله صلوات الله عليهم والسلف الصالح أن يقطع على قبح حال من تشبه بهم في هذه الخصلة ، وإن كان مقصراً في غيرها فالسيئة لا تقبح الحسنة لصدورهما عن فاعل واحد ، والعاقل يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال . وإنما ذكرت الحجة بالكتب والرسل والسلف لأن المخاطب بحمد الله يعرف أنهم على الحق ، وأنا كذلك وليس يحسن منا أن نفرض أنفسنا من جملة أهل الجاهلية بعد أن منّ الله علينا بالاسلام ، ولو فرض ذلك جاهل لدلته البراهين الصحيحة على ملازمة من ذكرته للحق ، وعلى كل حال فالقصد أن يلحقني السائل أيده الله وغيره بحكم من قلت بقوله فيما يستحقه : من قال بذلك القول ، فالنظر إلى ذلك القول خصوصاً والذي اخترته من هذه الطريقة هو بعينه الذي اختاره المؤيد بالله في كتاب الزيادات في فصل عقده عليه السلام في سكون النفس ، ومعرفة الله ، واختار فيه الاحتجاج بما في العالم من الأحكام ، فإن معرفة احتياج الأحكام إلى محكم من العلوم الضرورية الأولية قال : لأنه يجوز من طريق الاتفاق أن يسقط كوز من علو ، فينكسر ، ولا يصح من طريق الاتفاق أن يصير الخشب دواة .

والفرق بينهما أن في الدواة آثار الحكمة ولا يوجد ذلك في انكسار الكوز ، فإذا ثبت ذلك فآثار الحكمة في خلق بني آدم وغيرهم من الأشياء

أكثر . وأحوج الأشياء اليه الهواء ، لأنه لو انقطع مات الانسان سريعاً فجعله الله مباحاً واسعاً ، وبعد ذلك الماء فالحاجة إليه ، وإن اشتدت فهو دون الهواء ، وكذلك الطعام بعدهما ، فإن الرجل لا يموت بانقطاعه يوماً أو يومين ، فلم يوسعه الله سعة الماء والهواء ، وكالمنخرين والفم ، فإن فيهما مجرى الأنفاس ولو أصاب بعضهما شيء تنفس الآخر ولو علا جتى عليه الربو تنفس بهما .

والفروخ لما لم يجعل الله للدجاجة الشفقة المفرطة عليها جعلها قوية ناهضة بأمرها تلتقط الحب حين مفارقتها للبيضة ، وعكس ذلك بنو آدم جعل للوالدين من الشفقة والعطف عليهم ما ترى لأنهم لا ينهضون بأمورهم . ولو قال قائل إن هذه التراكيب حادثة فمن أين ؟ أن تلك الأجزاء المركبة حادثة مثلها ؟ قلنا إذا علمنا أن للعالم صانعاً يصنعه على هذه الأحوال صح أن نقول بعد ذلك أن محدث هذه الأشياء المدبر لها ، والمركب لها على هذه الأحوال يعرف بطريقة السمع اهـ.. كلامه . وقد صنف الجاحظ في هذا كتاب العبر والاعتبار وأجاد وأبدع رحمه الله تعالى.

وقال المؤيد بالله ، فإن قيل من أين أنها من صنع القادر المختار وما أنكرت « أنها » من طبع [1] ، قلنا لأن الطبع إن سلمنا وجوده فإنه لا يحصل به الشيء على قدر الحاجة ، وإنما يكون بمقدار قوته وضعفه . ألا ترى أن النار تحرق لا على قدر الحاجة بل على قدر قوتها ، وتقصر عن الحاجة إن ضعفت ، وكذلك الماء الجاري ، والحكيم بجريه ، ويقطعه على قدر الحاجة ، وكذلك البناء وغيره يعلم ضرورة وجوده بمتصرف وحصوله به . انتهى كلامه .

ومن جوّز في بديع خلق الانسان أنه من طبع كمن جوّز في كتابة المصحف المحكم أنه بمنزلة جمود المداد في الاستناد إلى الطبع فهو معاند موسوس لا يداوى بالنظر . وكم قد رأينا موسوسين في الوضوء ينكرون

(١) ما : اسم موصول ، والمعنى : من أين أنها بصنع المختار ، والذي تنكر أنها بالطبع . اهـ ... مصححه .

الضرورة ولا ينفعهم علم العلماء ، وقد قال تعالى : ﴿ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً ﴾ (١) . فقف على كلام المؤيد بالله في كتاب الزيادات موقفاً ، وانظر كيف عدل عن الاستدلال بطريقة الأكوان إلى طريقة الاحكام الذي في العالم ، ثم استدل بالسمع على حدوث كل شيء ووجد سبيلا إلى الله تعالى غير الأكوان ، وكذلك فعلت حين استدللت بالأحكام الذي في القرآن واخترته لأنه معجزة نبينا ﷺ والاعجاز صفة لا عرض . ومعرفته حاصلة بمعرفة العجز عنه لا بمعرفة حقيقة ذات الكلام لأنا لو عرفنا ذات الكلام ولم نعجز عن مثل القرآن لم يكن معجزاً ، ولو عجزنا ولم نعرفها كان معجزاً ، فدار الكلام على العجز لا على معرفة ماهية المعجوز عنه ، ونحن نعلم بالضرورة عجزنا عن بعض صفات الأصوات وأحوالهم ، فنعلم عجزنا عن مثل صوت الرعد القاصف ، ونعلم أن علمنا بعجزنا عن ذلك لا يتوقف على معرفة ماهية الصوت وحده الاصطلاحي بعد معرفة الصوت على سبيل الجملة كما أمكننا معرفة صفات الله تعالى بعد معرفة ذاته على سبيل الجملة ،

فإن أهل عصر النبوة عرفوا الاعجاز ، وما خاضوا في ذلك ، وهو أمر لا يدرك بالفطرة ، ولا أبين من أمر يعلمه الخصمان جميعاً ، وأنت أيدك الله تعلم وأنا أعلم أنا كنا قبل أن نتلقى كلام المتكلمين في الكلام ، والأكوان لا نعرفها بالفطرة ، ولا يخطر لنا ببال على ذلك الترتيب الذي يفيد معرفة الأدلة والحدود ، ومن أنكر ذلك الحال الذي كنا عليه لم يستحق المراجعة فحمل الصحابة على معرفته رجالهم ، ونسائهم ، وفطنائهم ، وبلدائهم من غير تعلم مما يباين طرائق الانصاف ، فإن اختصاص جميع العقلاء في ذلك الزمان بأمر لا يوجد في واحد من العقلاء في هذا الزمان من خوارق العادة الممتنعة عقلاً ، ولم تختلف إلا في اللغة العربية ، وقد كانوا في البلادة بحيث عبدوا الجماد الذين هم أشرف منه بالضرورة ، وكذلك غير المؤيد بالله من القدماء والمتأخرين يسلك المسالك السهلة في النظر.

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠ .

وكذلك اعتمد هذه الطريقة محمد بن منصور الكوفي المرادي محب أهل بيت رسول الله ﷺ الذي سأله الناصر الكبير أن يجمع له اختلاف آل محمد ﷺ ، ذكره المؤيد بالله في الزيادات . قال محمد بن منصور في كتاب التوحيد والجملة بعد المبالغة في الاكتفاء بما في كتاب الله تعالى من الأدلة ما لفظه : وقد أوضح الله حجته على خلقه بما جعل فيهم من تركيب الخلق ، وآثار الصنعة والتحرير والتأليف ، واختلاف الحواس ، وقوام بعضها ببعض ، وأدرك بعضها ما لم يدركه بعض إذ خلقها سبحانه لذلك ، وجعلها تقوم بجزأين مختلفين نفس وجسد ، ثم ألف بينهما بلطيف تدبيره ؛ وأحكم تركيبهما بحسن تصويره ، فجعلهما شخصاً واحداً مكملاً محتملا للزيادة والنقصان ، عالماً بنفسه ، عاجزاً عن اجتلاب محابه ودفع مكروهه ، فمن كان بهذه الصفة علم علماً يقينياً واجباً اضطرارياً أنه مبتدع مصنوع مملوكة عليه أموره ، وأن صانعه غيره ، و أن صانعه بائن من جميع صفته انتهى بحروفه .

وقد جمعت كتاباً في طريقة أهل البيت والسلف في الاستدلال ووقوف الولد عليه أسهل من نقله إلى هنا ، وأشرت فيه إلى احتجاج الهادي في هذه المسألة في كتاب البالغ المدرك ، وتقرير السيد أبي طالب له في شرحه ، وذكر ما يجزي ، المكلف في أول المنتخب ، كما ذكر ذلك المؤيد بالله في آخر الافادة وآخر الزيادات ، وغيرها من الأئمة السابقين والسادات ، فقف عليه أو على ما أشرت اليه في هذه المصنفات .

واعلم أن معرفة الله تعالى أجلى وأظهر من دليل الأكوان ، والقطع بتوقفها عليه يستلزم القطع بأنها أخفى منه ، لأن الدليل أجلى من المدلول عليه ، ولذلك كان له معرفاً . وقد حكى الله في كتابه العزيز عن رسله الكرام الذين هم خيرته من الأنام ما يدل على ذلك حيث قال الله تعالى : ﴿ قالَتْ رُسُلُهم أفي الله شَكٌ فاطرُ السّموات والأرض ﴾ (١) . وقد أجمع أهل الملل الدينية ، وأهل الفرق الاسلامية على وضوح الطريق إلى معرفة الله سبحانه وتعالى ، واشتد اختلافهم في الأكوان وعلمت دقته

(١) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .

بالضرورة عند من حققه ، فكيف يكون ما اشتد اختلافهم فيه وعلمت دقته وغموضه كاشفاً وموضحاً ومجلياً لما أجمعوا على وضوحه وسهولته ؟ وقد نص ابن متويه على كثرة الشبه في دليل الأكوان .

وقد استحسن علماء النظر قول بعض الأعراب ، وقد سئل بمَ عرفت ربك ؟ فقال : البعرة تدل على البعير ، وآثار الخطى تدل على المسير فهيكل علوي ، وجوهر سفلي ، لِمَ لا يدلان على العليم الخبير !! وإلى هذا أشارت الرسل عليهم الصلاة والسلام فيما حكى الله تعالى في قوله : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أفي الله شك فاطرُ السّموات والأرض ﴾ [١] فقولهم « فاطر السموات والأرض » اشارة إلى استنكار الشك فيمن هذا صنعه وأثره ، والأثر الحقير يدل على صاحبه . فكيف لا يدل هذا الأمر العظيم بما اشتمل عليه من الآيات والأعاجيب على صانعه ، وبأي شيء أعظم منه يناظر من أنكره ، ولقد قالت طائفة منهم جليلة من شيوخ النظر والاعتزال بأن المعارف ضرورية غنية عن القيل والقال . ولو ذهب اليه ذاهب لكان قوياً مع طرح النظر ، لكن مع القول بأن النظر شرط اعتباري كما هو قول محققيهم ، فحقيقة النظر على هذا القول تجريد القلب عن الغفلات ، كما قال مختار ، وقد أشار اليه الجويني في برهانه ، والمقويات لهذا القول كثيرة من الآيات والآثار ، وأحوال السلف الأبرار ، فلقد كانوا أشد الناس يقيناً مع عدم خوضهم في ترتيب الأدلة ، وشروط الانتاج ، وتقسيم الأشكال ، وتحرير الجواب والأشكال . ولو لم يرد في ذلك إلا قوله تعالى: ﴿ فأقِمْ وجْهكَ للدّين حنيفاً فِطْرةُ الله التي فَطَرَ النّاس عليْها لا تبْديلَ لخلْقِ الله ذلكَ الدّينُ القيِّم ﴾ [٢] . وقوله ﷺ : « كلُّ مَوْلودٍ يولَدُ على الفطْرة » الحديث متفق على صحته ، واليه أشار علي عليه السلام بقوله : ( فبعث فيهم رسله ليستادوهم ميثاق فطرته ، كما شرحه ابن أبي الحديد في أول خطبة في النهج في قوله : الذي شهدت له أعلام الوجود على اقرار قلب ذي الجحود ، ومن ذلك قول الرسل عليهم الصلاة والسلام : « أفي الله شكٌ » وقوله تعالى : ﴿ الم * ذلكَ

---

(١) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ . (٢) سورة الروم ، الآية : ٣٠.

الكِتابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدىً للمُتّقينَ ﴾ (١) . وفي الحرز لا ريب فيه من رب العالمين . فإن قيل إذا أثمر قليل النظر فكثيره أولى ، قلنا هذا صحيح إذا كان المنظور فيه هو ما نظر فيه السلف من عجائب المخلوقات ، أما إذا نظر فيما نظر فيه غيرهم مما لا طريق إلى معرفة كيفيته ، وهو النظر في الله وخفيات صفاته ودقق ذلك خيف عليه ، وقد قيل : « من نظر في الخالق ألحد ، ومن نظر في المخلوق وحد » .

وروى النهي عن هذا واشتهر التحذير عنه . ولما نظر الخليل عليه السلام في كيفية فعل واحد من أفعال الله ، وهو كيف يحيي الموتى ، ولم يهتد اليه بعقله ، وهو من أفضل العقول وأكملها حتى سأل الله أن يريه ذلك ليطمئن قلبه ، فكيف من نظر في كيفية القديم وإحكامه ، وهو لا يألف إلا الحدوث ،وبهذا تعرف أن الخليل عليه السلام لم يطلب طمأنينة قلبه بوجود ربه ، بل بمعرفة كيفية خفية من كيفيات أفعاله ألا تراه رجع إلى ربه وسأله تعريف تلك الكيفية لكمال يقينه بوجود ذاته ومعرفة أنه الذي يهب المعارف ، وكلمه ربه وراجعه وأجابه ، وربما كان ذلك في أول أحوال تكليفه ، كقوله : ﴿ لَئِنْ لم يهْدني ربِّي لأكونَنَّ منَ القَوْم الضَّالينَ ﴾ (٢) . وما أشبه قول الخليل عليه السلام : كيف يحيى الموتى بقول زكريا عليه السلام : ﴿ أنّى يكونُ لي غُلامٌ وقَدْ بَلَغْتُ من الكبر عتيّا ﴾(٣) . وقول مريم ﴿ انّى يكون لي غُلامٌ ولَمْ يمْسسْني بَشَرٌ ولَمْ أكُ بغيّا ﴾ (٤) . فإن كلهم سأل من الله زيادة من العلم ، وهي موهبة من مواهبه ، وكذلك سألت الملائكة ذلك في قولهم : ﴿ أتجعَلُ فيهَا مَنْ يُفْسدُ فيها ﴾ (٥) . .

ومن أصعب ما يرد على المتكلمين من أدلة القائلين بأن المعارف ضرورية أو ظنية ، وأنها حاصلة عقب النظر لأنه شرط اعتباري أمران :

**أحدهما** : أن الفرق عند المتكلمين بين الضروري والاستدلالي حصول

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١ ، ٢ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٧٧ .
(٣) سورة مريم ، الآية : ٨٠ .
(٤) سورة مريم ، الآية : ٢٠ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٥ .

التجويز منا أن ترد شبهة تقدح في الاستدلال ، وهذا التجويز ، وإن كانت صورته في الظاهر خاصة بالاستقبال ؛ إلا أنه يلزم من كل نوع خاص حصول جنسه العام ، ويستحيل وجود النوع الخاص مع امتناع جنسه العام . إذ لو استحال وجود جنس الحيوان لاستحال وجود نوع الانسان ، وكذلك لو استحال في مسألتنا وجود جنس الشك في الاستدلالي لاستحال وجود نوع الشك المستقبل ، وهذه طريقة للمتكلمين في الاستدلال. وفيها عندي نظر ليس هذا موضع تحقيقه ، وأوضح من ذلك أن تجويز ورود الشبهة لا يختص بوقت معين في البعد والقرب ، فذلك يجوز في كل وقت مستقبل وحاضر ، ودخل في ذلك حال العلم وما بعده ، وذلك مستلزم تجويزه في الحال وإنما اختص الاستقبال بمعرفة الوارد من الشبه بعينه وتأثيره ، ومعرفة أثره ، لأن كل واحد منهما ينقسم أما الوارد فقد يكون من البراهين وهي اقترانية واستثنائية وكل منهما ينقسم ، وقد يكون من الاعتراضات فهي نوعان : معارضة وقدح وينقسمان إلى نيف وعشرين . وأما أثره فقد يكون شكاً وقطعاً ، والقطع : إما بالبطلان فقط ، وإما بصحة نقيض أو مخالف معه . وبالجملة فتجويز بطلان العلم وانعكاس لاعتقاد شك بآخر ينافي اليقين الجازم ، وينافي البيان بكل حال عند التشكيك . والعلم الحق ما جمع ثلاثة أشياء : **الجزم والمطابقة والثبات عند التشكيك** ، وببطلان واحد منها يبطل العلم . فتأمل ذلك وجوّد فيه النظر ، فإن قيل إنما أرادوا أنه يجوز نسيان بعض مقدمات الدليل إذا كثرت ، وأما مع استحضارها فلا يجوز .

قلنا هذا غير صحيح لعدم النقل ولاختلال المعنى . أما عدم النقل فواضح وعلى الناقل البيان . وأما اختلال المعنى فمن وجهين : **أحدهما** أن النسيان ضروري ، وهذا القدر مجوّز في العلوم كلها ضروريها ونظريها ، وتجويز النسيان كتجويز زوال العقل أو استغراق الفكر بحادث ضروري كالمشغول بمفاجأة سبع قتّال ، أو عدو صوال ، فإن اشتغاله بالنظر في نجاة نفسه في الحال يمنعه بالضرورة من تذكر العلوم الضرورية، بل قد يشغله ذلك عن إدراك كثير من المدركات الحاضرة البينة . **وثانيهما** : أن المتكلمين إنما ذكروا ذلك لأنه موجود مع أهل العلوم النظرية بالضرورة،

فإن هذا التجويز ضروري ومستنده التجربة المستمرة في ذلك . ومعنى هذا الشك أن الناظر يجوز ورود شبهة قادحة في أحد أركان دليله المستحضرة، ولو لم يجوز ذلك العلم الانتفاء ، ولو علم الانتفاء لكان علمه ضرورياً أو نظرياً وكلاهما ممتنع ، أما الضروري ، فبالاتفاق وأما النظري ، فلعدم وجود دليل على ذلك إلا عدم الوجدان ، وهو لا يفيد القطع بالوفاق والتجربة ، وكم من طالب أمر لا يجده في وقته ثم يجده بعد مدة خصوصاً في الأنظار والمعارضات . ولذلك كثر رجوع العلماء وتعارضهم في ذلك . فدل هذا على أن أدلة المتكلمين المتنازع فيها بين عقلاء علماء الاسلام بعد تكرار النظر وقصد الانصاف لا تفيد العلم اليقيني إلا ما انتهى منها إلى الضرورة بحيث يقطع العالم به على استحالة شكه فيه ما دام حاضر الذهن صحيح العقل ، وهذا يرفع كثيراً من علم الكلام .

**وثانيهما** : أنا وجدناهم لا يزالون يخوضون في النظر في الدليل على الأمر الجلي حتى ينتهوا إلى دعاوي محضة في أمور دقيقة خفية هي أخفى مما جعلوا الخوض فيها وسيلة إلى معرفته ، وإنما جعل الدليل معرفاً للمدلول ، فلا يصح أن يكون أخفى منه . ألا ترى أن البهاشمة تقول : أنّا بعد العلم بحدوث العالم نحتاج إلى البحث عن دليل يدل على أن له محدثاً ، مع أن العلم بحاجة الحادث إلى المحدث ضروري عند أبي الحسين، وكثير من الشيوخ ، وهو الأمر المتعارف بين العقلاء حتى أن الصبيان والبهائم تدرك ذلك ، ومتى طلبت دليلا على ذلك لم تجده قط إلا تكثيراً أو تطويلا في العبارة . وحاصله يرجع إلى دعوى الضرورة في مثل هذا ، بل لا يجب عندهم الوصول إلى سكون النفس فقط ، ثم إذا ثبت أن لهذا العالم صانعاً احتجنا عندهم إلى دليل آخر يستدل به على أنه موجود ليس بمعدوم ، وهذا أعجب من الأول . فالاعتقاد الجازم باستحالة عدم الصانع المحكم ووجوب وجوده ضروري ، وهو أجلى من الدليل المستنبط عليه ، وإذا أمكنت المنازعة في هذا أمكن النزاع في دليله . وأنا أورد لك كلام علماء الكلام في هذه المسألة لتعرف صحة كلامي وتعتبر ولا أنقل إلا ألفاظ المعتزلة من كتبهم المشهورة فأقول :

قال الشيخ العلامة مختار بن محمود في المجتبى في المسألة الثالثة من خاتمة أبواب العدل ما لفظه :

## المسألة الثالثة

## في اثبات أن صانع العالم موجود

الكلام في هذه المسألة يختلف باختلاف الناس في الوجود . فمن قال وجود الشيء ذاته وحقيقته . قال إذا دللنا على أنه لا بد للعالم من صانع علمنا أنه موجود ، لأن الشك في عدمه بعد العلم بثبوته شك في انتفائه بعد ثبوته ، وإنه خلف وإنما قلنا أنه شك في انتفائه لأن أهل اللغة يستعملون في لفظ العدم لفظ النفي بالترادف ، والنفي والثبوت يتقابلان، فكذلك العدم والثبوت . فكل ما كان ثابتاً لا يكون معدوماً . وإذا لم يكن الباري معدوماً كان موجوداً ، فصح ما ادعينا أنه إذا ثبت أنه لا بد من صانع للعالم ظهر وجوده . وإليه ذهب كثير من المشايخ كأبي الهذيل، وهشام الفوطي ، وهشام البرذعي ، وأبي الحسين البصري ، وشيخنا زكي الدين محمود الخوارزمي رحمهم الله تعالى . ومن السنيّة أبو بكر الباقلاني وأتباعه . ومن قال وجود الذات زائد على حقيقتها غير منفك عنها . وهذا قول أكثر الفلاسفة والأشعرية ، ومن تابعهم فيه قالوا أيضاً : الدليل على ثبوت حقيقته دليل على وجوده ، لأن وجوده عندهم لا ينفك عن حقيقته . وأما من قال وجود الذات زائد عليها ومنفك عنها زعم أن الحقائق متقررة مع انتفاء الوجود عنها ، وهم جمع من المشايخ ، كأبي يعقوب الشحام ، وأبي علي الجبائي ، وأبي هاشم ، وأبي حسين الخياط ، وأبي القاسم البلخي ،وأبي عبد الله البصري ،وقاضي القضاة ،وأبي رشيد، وابن متّويه وأتباعهم ، وزعموا أن المعدومات قبل وجودها ذوات وأعيان وحقائق ، وأن تأثير الفاعل في جعل تلك الذوات على صفه الوجود لاعلى الذوات .ثم اتفق هؤلاء على أن الذوات لا تختلف إلا بالصفات .واختلفوا في أنها هل هي موصوفة حال عدمها ؛ قال ابن عياش والكعبي : أنها غير موصوفة بشيء من الصفات . قال خاتمة أهل الأصول تقي الأئمة العجالي،

وما نقل عن الكعبي : أن المعدوم شيء يريد به أنه معلوم : قال علي : ما ذهب إليه أبو الحسين البصري ، وهو غير كونه دائماً ذاتاً . وقال غيرهما من هؤلاء المشايخ أنها في حال عدمها موصوفة ، فقال أبو علي ، وأبو هاشم بالصفات وقاضي القضاة . وتلامذتهم إن للجوهر أربع صفات الجوهرية ، وهي : صفة ذات ، والتحيز ،وهي صفة مقتضاة عن الجوهرية ، والوجود ، وهي الصفة التي بالفاعل ، والكائنية ، وهي الثابتة بالمعنى عندهم ، وكذا سائر الذوات موصوفة بأمثال هذه الصفات إلا الكائنية ، فإنها لا تصح في الاعراض ، والسواد له صفة السوادية وهي تقتضي هيئة السوادية عند الوجود ، وبعضهم جعل صفة التحيز والجوهرية واحدة . وقال أبو الحسين الخياط : إنه متحيز ومحل للمعاني ، وجسم حال العدم ، وجوز أبو يعقوب : « رجلا راكباً على فرس » في العدم ، ثم أنهم بعد اختلافهم اتفقوا بأن للعالم صانعاً ، محدثاً ، قادراً ، عالماً ، حياً ، سميعاً ، بصيراً ، حكيماً ، محسناً ، باعثاً للرسل ، مقيماً للقيامة ، مثيباً معاقباً ، نشك أنه موجود ؛ أو معدوم ، وإنما يتبين وجوده بدلالة مستأنفة . وكذلك اتفقوا على أن في العدم أنواعاً وأجناساً مختلفة بالصفات ، ويكون من كل جنس أعداد غير متناهية تمكن الاشارة العقلية إلى كل واحد منها ، وإلى مماثلها ومخالفها .

قال تقي الأئمة العجالي : إن كل من سمع ذلك من العقلاء قبل أن يتلوث خاطره بالاعتقادات التقليدية ، فإنه يقطع ببطلان هذه المذاهب ، ويتعجب أن يكون في الوجود عاقل تسمح نفسه بمثل هذه الاعتقادات ويلزمهم أن يجوزوا فيما شاهدوه من الأجسام والاعراض أن تكون كلها معدومة ، لأن الوجود غير مدرك عندهم ؛ والألزم أن يرى الله لوجوده ، بل إنما يتناوله الادراك للصفة المقتضاة عندهم وهي صفة التحيز ، وهيئة السواد والبياض فيهما ، غاية الأمر أن الجوهرية عند بعضهم تقتضي التحيز بشرط الوجود ، ولكن الترتيب في الوجود لا يقتضي الترتيب في العلم ، كما في صفة الحياة والعلم ، فيلزمهم أن يشكوا بعد هذه المشاهدة في وجودها . وكل مذهب يؤدي إلى هذه التمحلات ، والخصم مع هذا يريد سفاهة ولجاجاً .

فالواجب على العاقل الفطن الاعراض عنه والتمسك بقوله تعالى : ﴿ فإذا خاطبهُم الجاهلونَ قالُوا سلاماً ﴾ [١] . ومن ذم من السلف الصالح الكلام والمتكلمين ، إنما عنوا أمثال هؤلاء ظاهراً والله الموفق انتهى بحروفه . . وهذا كلام أئمة الاعتزال بعضهم في بعض ، وفيه اعتراف بذم السلف الصالح للكلام والمتكلمين . وتأويل ذلك بالغلو في الكلام ، ومن ذلك ما قدمنا عن القاسم ، والهادي ، والناصر من ذم الكلام ، وما ذكره صاحب الجامع الكافي عن متقدمي العترة من ذلك كزين العابدين ، وزيد بن علي ، والصادق ، والباقر ، وعبدالله بن موسى ، وأحمد بن عيسى ، والحسن بن يحيى . وصنف محمد بن منصور في ذلك كتاب الجملة والألفة ، ونقل عن هؤلاء وغيرهم النهي والكراهية للكلام ، والخوض فيه ، وكذا فقهاء الاسلام ، وأئمة الحديث وجميع السلف المتقدمين كانوا على ترك هذا ، وبعضهم ينهي وبعضهم يقرر الناهي وهو من أصح الاجماعات السكوتية والله أعلم .

فمن عرف أن الموجب لهذه الأمور هو عدم القنوع بما في الفطر من اليقين بأوائل الأدلة الجلية ، مثل كون الحوادث اليومية ، وخصوصاً المعجزات ، فإنه لا بد لها من محدث موجود قادر عالم ، وأن المصنوعات المحكمة تحتاج إلى أمثال ذلك وأن الخائضين في هذه المجازات أرادوا تصحيح هذه الجليات فوقعوا في أخفى منها لم يستنكر كلام أهل المعارف .

وقد قال مختار في الفصل الثامن من مقدمات المجتبى ما لفظه : وقال شيخنا خاتمة أهل الأصول ركن الدين الخوارزمي رحمه الله في الفائق في الجواب عن شبهة المعجز أنهم كلفوا أن يسمعوا أوائل الدلائل التي تتسارع إلى فهم كل عاقل ، فإن فهموا ذلك كفاهم علماً ، ولسنا نكلفهم تلخيص العبارة كما يقول العلماء ، وذلك ممكن لكل عاقل ، فإن لم يمكنهم الوقوف عليها فإنهم غير مكلفين أصلا . قال مختار : وثبت بما أشار إليه أن الوقوف بأوائل الدلائل كاف لأهل الجمل ، ولا تلزمهم الأبحاث العميقة في غوامضها وأن تركيب الأدلة على ترتيبها المنطقي ،

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٦٣ .

أو النظري ليس بشرط للعلم بالله تعالى وبصفاته ، وأن من يعجز عن النظر في أوائلها والوقوف عليها غير مكلف مثل كثير من العوام والعبيد والنسوان انتهى بحروفه . وهو شبيه بكلام أهل المعارف ، ولقائل أن يقول : الوقوف على أوائل الدلائل هو الذي كان عليه السلف ، بل الأنبياء صلوات الله عليهم ، والأولياء ، وسائر العقلاء ، ومن شك فيها فهو أولى بالشك في المباحث العميقة التي هي عند المتكلمين معرفات ، لثبوت أوائل المباحث الجليات ، وكيف يعرف الجلي بالخفي والبحث لا يزيد الامر إلاّ دقة ، كما قال ابن أبي الحديد :

فإذَا الّذي استَكثَرتَ مِنْـــه هو الـ ـجاني على عَظَائمِ المِحَنِ

وما صارت السوفسطائية إلى إنكار العلوم ، إلا من شدة البحث بدليل أنه ليس في أهل الجمل من ينكر الضرورة ، ولا من ألزم انكارها ، ولعل كل طائفة من المعتزلة وغيرهم تنكر شيئاً من الضروريات أو تلزم ذلك ، ألا ترى إلى ما تقدم من إلزام أصحاب أبي الحسين للبهاشمة الشك في المشاهدات كلها . وكذا أبو علي يلزم هؤلاء مثل ذلك ، لأنه يقول : الأكوان مشاهدة ، وهم ينكرونها بل يلزمه أن يلزم ولده أبا هاشم وأصحابه ، وأكثر المعتزلة إنكار المشاهدة الضرورية لأنهم ينكرون مشاهدة الأكوان ، وينكرون ثبوتها إلا أبا هاشم وأصحابه .

وقول الخوارزمي بالتزام عدم تكليف من لا يفهم أوائل الأدلة مستلزم تجويزه وجود من لا يفهم وذلك ممنوع ، لأنا نعلم عموم التكليف لمن ليس بمجنون وذلك يستلزم أنهم يفهمون ذلك القدر ، ومن قال أنه لا يفهمه . علمنا أنه معاند وأن صدق فلأنه لم يلتفت إلى ذلك ، فعدم فهمه لعدم التفاته واصراره على تعمد الاضراب عن الشرائع وأهلها ، ومما يوضح ما ذكرته من أن التعمق هو سبب الشكوك والحيرة أنّا جربنا ذلك في أجلى من العلوم الدقيقة وهي الطهارة والنية ، وهما من الأمور الضرورية والوجدانية ، وما شك فيهما إلا من تعمق ، ولم يسلك مسلك السلف ، فيخرج بذلك من صفات العقلاء ويشك فيما يرى ، وهو مشاهد وفيما يرى وهو وجداني ، وهذا في العقول كأمراض الاجسام

فنسأل الله العافية من كل مرض ، ومن كل غلو في جسم أو عرض ، ومن لم ينفعه الدواء الرباني والنبوي لم ينفعه الدواء الجبائي والمتّوي . لا يقال أبطلتم النظر كله ببعضه ، لأنا لم ننف النظر كله ، بل أثبتنا النظر في أوائل الأدلة على طريقة السلف ، كما نبه عليه القرآن ، وإنما منعنا التعمق في إثبات الأمور الجلية في النظر بطرائق أخفى منها ، وبينا بالتجارب وغيرها أن شدة التعمق لا تنفع في الوساوس ولا تداويها ، بل تزيدها في حق كثير ، فيترك التعرض لما لم يجب من ذلك ويتعين ويتضيق حتى يكون ذلك ، فيداوى بأسهل الأدوية وأقربها ، كما قال المؤيد بالله في الزيادات ، وقد تقدم نصه في ذلك .

وحدثني حي الفقيه العلامة إمام علوم المعقولات (١) أنه وقع منه في بعض أوقاته وساوس وشُبَه في كل دليل من أدلة علم الكلام فسأل الله أن يلهمه إلى دليل لا يكون للفلاسفة فيه تشكيك ، فرأى في منامه قائلا يقول له : ﴿ مَرَجَ البَحْرين يلتَقيانِ بينَهُما برْزَخٌ لا يبغيانِ ﴾ (٢) قال ، فانتبه مسروراً ، وعرف أن الله تعالى قد استجاب دعوته لأن أحد هذين البحرين عذب فرات ، وأحدهما ملح أُجاج ، والعذب يمضي في وسط المالح ولا يخالطه منه شيء من غيرهما حاجز بينهما ، إلا حاجز القدرة الربانية التي عبر عنها بقوله : ﴿ بينَهُما بَرْزخٌ لاَ يَبْغيانِ ﴾. قال ، وهذا مما لا تدخله شبه الفلاسفة ، لأن مبنى شبههم على الطبع وطبع الماء الاختلاط ، وهذان البحران معلومان بالتواتر لمن بحث الاخبار ، يشاهدهما التجار وأهل الأسفار ، كما تعلم قاصيات المدائن والأمصار . وكان رحمه الله تعالى يحكي هذا كثيراً ويراه خيراً من سائر أدلة علم الكلام ، مع أنه الذي قطع عمره في دقائق هذا العلم ، فلم يقل أن هذا دليل ضعيف لأنه لم يبن على الأكوان ، ويشتغل بتصحيح كلام الشيوخ ، وتأويل نصوص القرآن .

وعندي أن الاستدلال بكل معجز معلوم بالتواتر ، كذلك لأن شبه

(١) هو الفقيه علي بن عبد الله بن أبي الخير . اهـ... من هامش الأصل .

(٢) سورة الرحمن ، الآية : ١٩ .

المعاندين منحصرة في القدم والطبع ، والمعجز حادث بالضرورة ومخالف للطبع والعوائد بالضرورة ، ولو كان قديماً أو موافقاً للعوائد كطلوع الشمس من المشرق في وقت طلوعها استحال أن يكون معجزاً ، فلذلك احتجت الرسل بالمعجزات على أشد الخلق عناداً ، وكان هذا هو الذي أفحم به ابراهيم عليه السلام خصمه الكافر الذي زعم أنه يحيي ويميت ، فقال له ابراهيم عليه السلام : ﴿ إنَّ اللهَ يأتي بالشَّمس منَ المشْرق فأتِ بها منَ المغرب فبُهتَ الذي كفر ﴾ (١) . وهذا الذي احتج به موسى عليه الصلاة والسلام على فرعون ، وسماه موسى شيئاً مبيناً كما حكاه الله تعالى في سورة الشعراء حيث قال فرعون له : ﴿لَئِنْ اتَّخذت إلهاً غيري لأجْعلنَّكَ منَ المسْجونين ﴾ (٢) . قال موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ ولَوْ جِئْتُكَ بشيء مُبين * قالَ فأتِ به إنْ كنْتَ منَ الصَّادقينَ * فألْقى عَصاهُ فإذا هيَ ثُعْبانٌ مُبين * ونزَعَ يدَهُ فإذا هيَ بيْضاء للنَّاظرينَ * إلى قوله فألْقى السَّحرة سَاجدينَ ﴾ (٣) . ولم يقل أحد من جميع فرق المسلمين من المتكلمين وغير المتكلمين إن النظر في فعل الله تعالى المعجز ليس بطريق إلى معرفة الله تعالى ، ولا قال أحد إن الاعجاز عرض ، ولا إن معرفة الاعجاز مستحيلة ممن لم يعرف ماهية العرض الاصطلاحي ، وما يشغب به المبطلون من التباس المعجزات بالسحر مدفوع بمثل ما تدفع به شبه منكري العلوم الضرورية سواء ، فكما أن نظر الكل الظل ساكناً وطعم المريض العذب مرّاً لا يقدح في الضروريات المكتسبة من الحواس ، كذلك هذا وهذه معارضة ، والتحقيق أن الفرق ضروري . ألا ترى أن المشركين قد لهجوا بهذه الشبهة وقالوا : أنه ﷺ ساحر ، فلم يلتفت النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة إلى الجواب عليهم ، ولا ذكر الفرق بين السحر والمعجز على طريقة المتكلمين لوضوح الأمر بل نزلوا قولهم إنه ساحر منزلة قولهم إنه كذاب ، وقولهم أنه مجنون علماً منهم أنهم قد عرفوا الآيات فجحدوها واستيقنتها أنفسهم ، وظهر أن الفرق بين النبي والساحر ضروري . لكنه تارة يرجع إلى العلم ببراءة

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٨ .
(٢) سورة الشعراء ، الآية : ٢٩ .
(٣) سورة الشعراء ، الآيات : ٣٠ – ٤٦ .

النبي ﷺ من علم السحر ، كما يعلم الانسان براءة كثير من أهله وصحبه من ذلك ، وهذا يحصل لمعاصريه بالخبرة ولنا بالتواتر واليه الاشارة بقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (٢) . وذلك لأن السحر ليس من علوم العقل ، ولا بد من تعلمه من شيوخه ، ورسول الله ﷺ لم يلق أحداً من علمائه ويتعلم منهم ، ولم يكن يقرأ فيتعلمه من كتبهم ، وهذا مع قرائن صدقه وأحواله وإرادة الله تعالى لإقامة الحجة يفيد العلم بل نحن نجد العلم بذلك في بعض الأشخاص ممن لم يرد به إقامة حجة . وقد ألفت في هذا المعنى مصنفاً مفرداً سميته : « البرهان القاطع في معرفة الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع » . وذكرت فيه كلام الرازي في كتاب الأربعين له ، ورأيت الشيخ مختار قد نقله في المجتبى .

ومن كلام مختار في الفروق بين السحر والمعجز ما لفظه : على أن صاحب المعجز والسحر يفارق صاحب الحيل في الزي والرواء والهيئة والكلام والأفعال في كافة الأحوال ، وأنوار العبادة تتلألأ في وجه صاحب المعجزات ، وآثار الصلاح تلوح في جباه أهل الخيرات ، شيمتهم التحلم والاصطبار وديدنهم الصفح والعفو والاستغفار والجود والسخاء والايثار ، والمصافاة مع المساكين والفقراء والحنو والحدب على الضعفاء والأعراض عن زخارف الدنيا واتباع الشهوات والأهواء .

وأما أصحاب السحر والحيل فرذائل التزوير لائحة في وجوههم ، ومخايل الحيل والختل واضحة في جباههم ، قصارى همهم استمالة الأغنياء وايثار مواطن الملوك والأمراء ، وغاية أمنيتهم نيل العز والجاه في الدنيا والظفر بما يوافق النفوس والهوى انتهى .

وممن جوّد الكلام في النبوات الجاحظ ، فيبحث عن كتابه في ذلك ، وكذلك السيد الامام المؤيد بالله عليه السلام جود الكلام فيها في بعض كتبه ، ومن الأحاديث المأثورة في هذا المعنى حديث هرقل مع أبي سفيان

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ٦٩ . (٢) سورة العنكبوت ، الآية : ٤٨ .

الذي أخرجه البخاري فينظر فيه . وتارة يرجع إلى الفرق بين المعجز والسحر بأن يكون المعجز محكماً باقياً كالقرآن ، فلا يجوز فيه السحر وإلا لجوزنا في جميع ما يحكى في الكتب من الأشعار أنها سحر بل في جميع الضروريات . وتارة ، يرجع إلى مجموعهما فيكون أقوى كما في القرآن العظيم ، وبقية الفروق بين السحر والمعجز ليس مما يختص بأهل التدقيق في العقليات بل هو من أوضح المعارف مثل كون السحر في من تعلمه علمه وكونه لا حقيقة له ، ولا آثاره في فيل ولا سبع ، وإنه لا يكون بحسب الاقتراح ولا يكون إلا بشروط مخصوصة في بعض الأوقات ، ومن الفروق الواضحة بين الأنبياء وسائر أهل الخوارق : اتفاق الأنبياء فالأول يبشر بالآخر والآخر يصدق الأول ، ودعاؤهم إلى توحيد الله تعالى وعبادته ووعدهم بدار الآخرة ، وتخويفهم من عذاب الله تعالى ، واطماعهم في رحمة الله ،وأما سائر أهل الخوارق فيختلفون في العقائد قطعاً فمنهم الجهمي والجبري والأشعري والحنبلي والمعتزلي والمرجئي والرافضي والناصبي ، بل منهم النصراني واليهودي والمجوسي والفلسفي والدهري والبرهمي . وقد ذكر صاحب العوارف طرفاً من ذلك صالحاً في الباب السابع والأربعين من العوارف ، وصنف شيخ الإسلام ابن تيمية مصنفاً في ذلك سماه : « الفرق بين الأحوال الربانية والأحوال الشيطانية ». وهو كتاب نفيس في هذا المعنى ولله الحمد ، وانظر بإنصاف هل جاء أحد من أهل هذه الحيل والخوارق والطلاسم والأسحار بمثل هذا القرآن العظيم في جزالته وبلاغته وجلالته ، وكثرة علومه وإخباره بالغيوب وصدقه فيما قد وقع منها ، وإخباره عن أحوال المتقدمين وعدم تمكن أعدائه من تكذيبه في شيء من ذلك ، مع عدم علم النبي ﷺ بذلك ضرورة ، وهو معنى تصديق القرآن لما مضى بين يديه من كتب الله تعالى، ثم انظر إلى عجز جميع الخلائق في جميع هذه الأعصار المتطاولة عن الاتيان بمثله أو بسورة منه ، وإلى بقاء رونقه وجدته على مرور الأزمان فالحمد لله الذي منّ علينا به وجعلنا من أهله .

وقد ذكر الشيخ العلامة مختار ابن محمود المعتزلي المتكلم أحد أئمة أصحاب الشيخ أبي الحسين البصري من الأدلة القاطعة على حدوث العالم

ستة براهين غير دليل الأكوان كما مضى ، ثم ذكر في الاستدلال على أن الله تعالى محدث العالم أربع طرائق بعد أن اختار أن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث ضروري ، كما هو مذهب أبي الحسين وجود الكلام في ذلك ، ثم قال : الطريق الرابع في إثبات الصانع فهو الاستدلال بحدوث الصفات وسمى هذه طريقة الأحوال قال ، وهي الأوفق والأجدى لأكثر العوام والنسوان والجهلة الفارغة من أهل الوبر والعبدان لسرعة وصولهم إلى معرفة المعبود ، وهذه الأحوال والصفات منحصرة في دلائل الأنفس والآفاق ، أما دلائل الأنفس ، فكما يعرفه كل عاقل من أحوال نفسه أنه كان نطفة ، فتغيرت به الأحوال ، فعاد علقة ، ثم مضغة ، ثم لحماً وعصباً وعظاماً وآلات وحواس حية موافقة لمصالحه ، ثم بعد الانفصال من قرار مكين تعاقب عليه الكبر والصغر والضعف والقوة والجهل والعقل والمرض والصحة والشهوة والنفار [1] إلى أن صار ذا قامة حسنى مشتهية مشتهاة قادرة عالمة ، فلا بد لهذه التغيرات من مغير قادر عالم مخالف لها .

وأما دلائل الآفاق فما يحدث ويتجدد في العالم من طلوع القمرين والكواكب وغروبها ، ومن دوران الأفلاك الدائرات ، والسفن الجاريات والرياح الذاريات ، والشهب والصواعق في الهوى ، وتغير أحوال الماء، وإنشاء الغيوم الثقال ، وإنزال الأمطار على الوهاد ورؤوس الجبال ، لتسقي الزرع والأشجار ، وتزينها بالأزهار والثمار ، واختلاف الليل والنهار ، والفصول والأحوال ، وقد جمعها الله تعالى في قوله : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السّمواتِ والأرضِ واخْتلافِ اللّيلِ والنّهار والفُلْكِ التي تجْري في البحر بما ينفعُ النّاس ﴾ إلى أن قال : ﴿ لآياتٍ لقومٍ يعقلون ﴾ [2] وإذا عرف كل عاقل تجدد هذه الأمور وتغير هذه الأحوال وعجز الأجسام عنها عرف معرفة ظاهرة أن لها محدثاً مخالفاً للأجسام والاعراض ، هذا كلام الشيخ مختار بحروفه ، ولولا خشية الاطالة والاملال لذكرت جمل البراهين الستة وبقية الطرق الأربعة فليطالعها الولد في كتاب المجتبى

(١) في المختار ، النفار : الزعر والتجافي ، وانظر ما المراد هنا . اهـ. مصححه .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٦٤ .

موفقاً إن شاء الله تعالى ، وينبغي أن يذكر هنا أبيات زيد بن عمرو بن نفيل رحمه الله تعالى في هذا المعنى ، وللجاحظ في هذا المعنى كتاب العِبر والاعتبار مختصر نفيس ، وللرازي في هذا المعنى المجلد الأول من أسرار التنزيل فإنه يشتمل على الاستدلال على الله تعالى بأنواع الأدلة الجمة غير المعتادة ، وكذلك أجاب عن سؤال الطبيعيين بأن الطبيعة لو كانت مؤثرة لكان أثرها واحداً ، ولما كان بعضها عصباً ، وبعضها لحماً ودماً ، وبعضها عظماً فعلمنا أنه مختار . وقد رأيت كم جمع في الأنملة الواحدة من الاصبع من الاشياء المختلفة ، فوضع فيها جلداً ولحماً وعصباً وعروقاً وشحماً ودماً وعظماً ومخاً وظفراً وشعراً وبلة ، وأحد عشر لوناً ، لكل واحد منها لون يخالف لون الآخر قدرة ، وحياة ، وعضباً ، واستواء ، وارتفاعاً ، وانحداراً ، وخشونة ، وليناً ، وحرارة ، وبرودة ، ورطوبة ، ويبوسة ، وصلابة ، ورخاوة ، ثم خلق في بعضها الحياة دون البعض ، كالشعر والظفر والعظم ، وجعلها مدركه لأمور شتى كالحرارة والبرودة واللين والخشونة والقلة والكثرة والرطوبة واليبوسة ، فتبارك الله أحسن الخالقين انتهى ، ما ذكره رحمه الله تعالى ، وقد أشار الله إلى بطلان مذاهب الطبيعيين بهذا المعنى ، ونبه عليه سبحانه ، وجعل العقل قابلا لذلك مقرا به ، فقال تعالى : ﴿ وفي الأرضِ قطَعٌ مُتجاوراتٌ وجنّاتٌ منْ أعنابٍ وزرعٍ ونخيلٍ صنْوان وغير صنوان يُسْقى بماء واحد ونفضّل بعضها على بعضٍ في الأكلِ إنّ في ذلكَ لآياتٍ لقومٍ يعْقلونَ ﴾ (١) . ولا شك أن الفلاسفة وأهل الشكوك الذين تشككوا في الضروريات لا يكتفون بهذا .

وقد ذكر الغزالي شبه السوفسطائية ، وذكر أنه لم يتمكن من دفعها من نفسه إلا بنور قذفه الله تعالى في قلبه ، وقد شاهدنا من شك في الضروريات من الموسوسين فإن أصغينا أسماعنا إلى دقيق الشبه ووقفنا جلي معرفة الله على ذلك حصل منه أمور :

**أحدها** : مرض القلوب حيث توقفت معرفة الله على القطع في مواضع

(١) سورة الرعد ، الآية : ٤ .

مشكلة لا يخلو القلب من شك فيها لدقتها فترتبط معرفة الله بها ويستلزم الشك في بعض تلك المشكلات المشتبهات ، الشك في معرفة الرب الجلية بنص كتاب الله وإجماع السلف فإن الله تعالى قال : ﴿ قالَتْ رسُلهم أفي اللهِ شكٌ فَاطِرُ السّموات والأرضِ ﴾ (١) .

**وثانيها** : مساواة الفلاسفة والكفرة لنا أو مقارنتهم في تلك الأدلة على الحق في تلك الدقائق ، وعدم وضوح عنادهم فيها ، وقلما تسلم تلك الدقائق من اختلاف علماء الاسلام فيها ، فتقول الفلاسفة لأبي هاشم وأصحابه : مذهبنا ببطلان طريقتكم في الاستدلال ، كمذهب مخالفيكم من المسلمين وأنتم لا تكفرونهم ولا تنسبونهم إلى العناد ، فسووا بيننا إن كنتم عدلية كما زعمتم ، وكذلك تقولون للفريق الثاني .

**وثالثها** : ما قدمنا من لزوم الشك المطلق لأن كل ناظر يجوز أن يعرض له الشك في تلك الدقائق في المستقبل لسبب ، وهذا يستلزم الشك الخاص بالمستقبل ، وهو بالضرورة يستلزم الشك المطلق ، وقد تقدم ما في هذا من النظر والتحقيق ، وتوقف معرفة الله تعالى على ذلك يستلزم أنه أجلى منها ، فيكون الشك فيها أجدر ونحن نحمد الله لا نجد شكاً في الله لا محققاً ولا مجوزاً ولا مقدراً ، وذلك دليل على أن المعارف ضرورية عادية بعد النظر السهل وإنه لا يجب سواه وإن اختلفت المذاهب عقيبه لحكمة الله . والله أعلم .

**ورابعها** : الازراء بالسلف الصالح ،ومن اقتدى بهم واعتقاد قصورهم.

**وخامسها** : التسبب إلى الاختلاف والتفرق المحرم بنص كتاب الله تعالى .

**وسادسها** : تكفير من لم يعرف تلك الطرق الدقيقة معرفة محققة مع ما جاء في التكفير من التشديد ، وإنه من كفر من ليس بكافر كفر ،

(١) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .

ويشهد لذلك أخبار الخوارج الموارق،فإن الذي اختصت به الخوارج دون سائر الداخلين في الفتن هو تكفير المسلمين ، وقد عظم القول فيهم حتى قال رسول الله ﷺ : « لئـِن أدركـْتهم لأقتلنـّهم قتلَ عادٍ » . وقال علي عليه السلام : ( لولا أن تتكلوا على العمل لاخبرتكم بما لكم من الأجر في قتلهم ) ، وتواتر الحكم عليهم بالمروق من الاسلام في الاخبار كما يعرف ذلك من طالع كتب السير ، والتواريخ ، والجوامع ، والمسانيد، وكان أصل قولهم تكفير المسلمين بالذنوب ، فكيف تكفير المسلمين بالايمان بكتاب الله والبقاء على ما عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، وعدم الدخول في غرائب البدع المبتدعات ، والعجب الكبير بذلك ، والزراية بالمؤمنين ، وإن لم يكفروهم بعد سلوك تلك المسالك ، وإلى هذه الطريقة التي أخترناها أشار التنزيل في قوله تعالى : ﴿ وكذلكَ نـُري إبـْراهيمَ مـَلـَكـُوت السـّموات والأرضِ وليكون منَ الموقنينَ ﴾ [1] . وبذلك استدل الخليل عليه السلام ، وقد غلط عليه من قال إنه أراد بالأفول دليل الأكوان ، لأن دليل الأكوان شيء واحد ونسبته إلى القمر والشمس مثل نسبته إلى النجم فلو استدل به لنفسه أو على غيره حين رأى النجم لما انتقض برؤية القمر ثم برؤية الشمس ولا كان لقوله ﴿ هذَا أكبرُ ﴾[2] في حق الشمس معنى بالنظر إلى دليل الأكوان ، فتأمل ذلك بإنصاف ، وانظر معنى الافول هل يطابق معنى الكون في الجهة،وما الفرق بين الأفول والبروز في لزوم الكون للمتحيز ، ثم ما الفرق بين الأفول الأول الذي كان قبل طلوع هذه النيرات وبعده بالنظر إلى دليل الأكوان ، والله يحب الحق وهو المستعان ، وإنما الدليل الواضح هو قوله : ﴿ وكذَلكَ نـُري ابراهيمَ ملـَكـُوت السـّمواتِ والأرضِ وليكونَ منَ الموقنين ﴾ فجعل علة علمه ويقينه نظر الملكوت والعرض الكوني لا يسمى ملكاً . فكيف ملكوتاً والملكوت : اسم مبالغة في الملك ، ولا فرق بين النظر في أحقر مخلوق وبين رؤية العرش والكرسي ، وجميع المحجوب من الملكوت والملائكة عند الخصم ، فلـِمَ اختص القرآن بالأمر بالنظر في

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٧٥ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٧٨ .

ملكوت السموات والأرض ، وتكرر هذا وترك ذلك الذي عندكم إنه لا يعرف الله بسواه ، وكيف يجوز في العادات أن تنصرم الدهور ، وكتب الله خالية عن التصريح بأمر لا يعرف الله بسواه ، ورسله المبعوثة بالهدى لا تذكره لاحد ممن اتبعها وتعلم الهدى منها ، وكذلك من عاصرهم ، وكلام الله أبلغ الكلام ، والبلاغة مشتقة من بلوغ المتكلم بكلامه إلى بيان مراده ووضوح مقصده وتخليصه من نقص الخطأ والتقصير عن اصابة الشواكل (١) ولصق المفاصل ، فما الملجىء إلى ترك التصريح بل ترك التلويح إلى ما لا يعرف الرب جل جلاله بغيره ، أما ترك التصريح فبيِّن ، وأما ترك التلويح فلأنه ليس بعد النص إلا المفهوم وله أقسام وشروط لم يأت ذكر الاستدلال بالأكوان على قوي منها ولا ضعيف ، ومن العجائب أنهم يحتجون بما ليس لهم فيه حجة ولا شبهة كما تقدم في قصة ابراهيم عليه السلام وكما يذكرون في قوله تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وإِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (٢) . ألا تراه إنما ذكر ما ليس يكون عند الخصوم ، وإنما ذكر الأجسام والاحوال .

أما الأجسام ؛ فالإبل والسماء ، والجبال والأرض . وأما الأحوال فالخلق والنصب والرفع والسطح ، فهذه أحوال مختلفة ، وهي مع اختلافها محكمة واختلافها وإحكامها مناسب للمصالح ، وذلك دليل على حكيم صنعها ، لأن العقول تقضي بذلك في أدنى من هذه الأمور ، وأدنى ما فيها من الأحكام العظيم ، فلو أراد ما ادعوا من الاشارة إلى الحركة والسكون ما خالف بين العبارات في الجبال والأرض والسموات ، لأنها كلها ساكنة فيما يرى ، فلِمَ سمي سكون السماء رفعاً ، وسكون الجبال نصباً ، وسكون الأرض سطحاً ؟ وما الحامل على هذه ، وأين هذا من علوم المعاني والبيان ؟ ولذلك قال الزمخشري رحمه الله في كشافه في رد بعض تأويلاتهم مما لا يطابق البلاغة ، وما هذا إلا من ضيق الفطر

(١) الشواكل : الطرق المتشعبة عن الطريق الأعظم . اهـ. مصححة من القاموس .
(٢) سورة الغاشية ، الآيات : ١٧ — ٢٠ .

والمسافرة عن علم البيان مسافة أعوام ، وبالجملة فالقوم من علماء الإسلام ، ولكل خطأ وصواب ، وفي كل كلام قشر ولباب ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا من عصم الله تعالى . ولنا من الخطأ أكثر مما هو لهم ، وليس القصد تزكية النفس والازراء بمن لا نساوي ولا نقارب أدنى مراتبه وإنما القصد ترك الغلو منهم المخرج لهم في المعنى عن حد البشر ، وإن كان المعظم لا يصرح بذلك في لفظه فقد كاد يعاملهم تلك المعاملة أو يخاف من وقوع ذلك من غيره ولو في المستقبل ، فإن المحقرات وسائل إلى العظائم .

وقد روي أن أصل عباد الاصنام في قريش ، أو في العرب كانوا يحملون في أسفارهم من حجارة الحرم يتبركون بها ، وقد فسر قول النبي ﷺ : « لا تتخذوا قبري عيداً » بنحو ذلك . وقيل إنما لم يبرز قبره حيث قبر في بيته خوفاً من ذلك ، ولذلك قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ اتّخذُوا أحْبارهُمْ ورهبَانهُمْ أرْباباً منْ دون اللهِ﴾[1] يارسول الله : إنهم لم يعبدوهم ، فقال رسول الله ﷺ : « ألم يُحرموا ما حرموا ويحلوا ما أحلوا » ؟ قال : بلى . قال : « هو ذاك » . وإنما استكثرت من نسبة الأدلة إلى العلماء ، وإن كانت الأدلة كافية بأنفسها لما رأيت في طباع الناس من الاستئناس بالقائلين بالأدلة ، وجربت ذلك والله تعالى يسامح الجميع ويهدينا ويلهمنا إلى الصواب ، والذي أظنه في الشيخ أبي هاشم رحمه الله تعالى إنه لا ينكر أن الحوادث المعلوم حدوثها لبني آدم ، والسحاب ، والمطر ، والنبات تدل على الله تعالى من غير حاجة إلى الأكوان وإن كانت الطبائعيون تشعب في ذلك ، فالجواب عليهم الحق لا يقدح في الاستدلال ، كما أن المتشعبين في دليل الأكوان من أئمة الاسلام والفلاسفة كثير لم يقدحوا فيه عند الشيخ وأبعد من ذلك من القدح والريب دليل المعجزات ، وكيف يقدح الشيخ في هذه الأشياء مع تنبيه القرآن الذي لا يمكن تأويله على أنها أدلة ، وكيف يمكن الجمع بين الايمان بالقرآن ، وبأن هذه الأمور لا تدل على الله ، وإنما أراد الشيخ

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣١ .

نفي الأدلة العامة لكل متحيز من جسم وجوهر محكم وغير محكم على نظره وطريقته ، فهذا يتمشى فيه اختلاف الأنظار دون ما ذكرناه والله سبحانه أعلم ، بل نص ابن متويه في أول المحيط على أن أبا هاشم رحمه الله إنما قال : إنه لا طريق عند أبي هاشم يستدل بها على حدوث الجسم غير الأكوان ، ولم يقل على وجود الرب ، فوضح ما ذكرته نصاً ، وكان ظناً ولله الحمد والمنة ، وأستغفر الله العظيم من كل خطأ في عمل أو نظر قصرت فيه ، وهذا تمام المقام الأول في ذكر الحجة على الله تعالى من غير طريق الأكوان ومن قال بذلك .

## المقام الثاني

## في ذكر الوجه في عدولي عن دليل الأكوان وما عرض لي فيه من المباحث والكلام

في ذلك يطول وقد كنت ناظرت في ذلك مناظرات طويلة وكتبتها وذهبت عني وبقي منها شيء ، وقد رأيت أن أقتصر على ما ذكره من هو أعض مني بالنواجذ على هذا العلم ، وأغوص مني على اللطائف في هذا البحر معترفاً بالتقصير في معرفة بعض عباراتهم في مقاصدهم الدقيقة ، واقفاً على سواحل هذه البحار العميقة ، مكتفياً منها بما عرفته مستعيناً بالتمسك بالعروة الوثقى عما لم أعرفه معرضاً للسائل أيده الله تعالى إلى النظر بالعدل والحكم بالانصاف بين هؤلاء المختلفين وإن كان لسان حالهم ينشد للمتعرضين :

أقولُ لمحــرزٍ لمّا التقَيْنــــا  تنكّبْ لايقْطُرْكَ الزِّحامُ

قال الشيخ العلامة مختار بن محمود في خاتمة أبواب العدل والتوحيد المشتملة على أربعين مسألة مما اختلف فيه المعتزلة . أولها : مسألة الأكوان قال فيها رحمه الله تعالى :

### المسألة الأولى في الأكوان :

قال أكثر شيوخ المعتزلة من البصرية والبغدادية بانتفائها وهو اختيار ناصر الاسلام أبي الحسين ، وقال أبو هاشم وأصحابه بثبوتها ، ولا بد

من بيان المراد بالكون في المقام أولا ، وتلخيص محل النزاع فنقول : كل من أراد تحريك الجسم أو تسكينه يفعل اعتمادات من الجذب ، أو الدفع ، أو الامساك ، فيحصل التحرك وهل يفعل شيء آخر حتى يحصل التحرك والسكون ، أم يحصل بتلك الاعتمادات ؟ فذهب أبو هاشم وأصحابه إلى أنه يحصل معنى آخر غيرهما ، يحصل التحرك والسكون به وسموه الحركة والسكون ، وذهب سائر الشيوخ إلى نفيه . والحاصل ، أنه ليس بين اعتماد القادر في محل قدرته، والتحرك والسكون واسطة ومعنى زائد به يحصل التحرك والسكون ، عندنا خلافهم ، وكذلك من رمى حجراً أو سهماً تولّد هذه الاعتمادات الحاصلة في الجهة الأولى اعتمادات أُخر في الجهة التي تليها إلى أن يصل المرمى . وعند البهشمية الاعتمادات الأول تولد اعتمادات ومعنى حتى يتحرك من الجهة الأولى إلى الثانية ، ثم تلك الاعتمادات المتولدة تولد اعتمادات وحركة ، وهكذا إلى أن يصل إلى المرمى أو نفي الاعتمادات فيسقط ، ولا بد للخائض في هذه المسألة من تحقق ما ذكرناه ، فإن للبهشمية فيها خبطاً كثيراً ومغالطات وترددات لا تندفع إلا به ، فالحجة لأصحابنا في ذلك من وجوه :

**الحجة الأولى** : أنه لو ثبت هذا الزائد وهو فعل القادر وجب أن يعلمه فاعله جملة أو تفصيلا واللازم منتف فينتفي الملزوم ، وإنما قلنا بأنه لو فعله لعلمه جملة أو تفصيلا ، لأن القادر هو المؤثر بحسب الداعي ، والداعي إلى المدعو اليه لا يتصور بدون علمه جملة أو تفصيلا ، فثبت أنه لو كان فعل القادر لعلمه جملة أو تفصيلا ، وإنما قلنا أن اللازم منتف لأن هذا المعنى الزائد لا يخطر ببالنا عند تحريك الأشياء وتسكينها وجذبها ودفعها أصلا ، فضلا من أن يعلمها خصوصاً في حق العوام ، فإنهم لا يفهمونه بالتفهم البليغ فضلاً من أن يعلموه بالمشاهدة .

**الحجة الثانية** : أنه لو ثبت هذا الأمر الزائد لزم أحد أمور ممتنعة وهو إما تخلف اللازم عن الملزوم ، أو مخالفة الاجماع ، أو التناقض لأنه لو ثبت هذا الأمر الزائد ففعله لا يخلو ، إما أن يتوقف على الداعي ، أو لم يتوقف . فإن لم يتوقف يلزم تخلف اللازم عن الملزوم ، لأن الداعي

يلازم فعل القادر المختار ، وإن توقف فلا يخلو إما أن يكون شاملا للفعل المباشر والمتولد ، أو لا يكون فإن لم يكن يلزم مخالفة الاجماع ، لأن ثبوت هذا المعنى الزائد غير شامل منتف بالاجماع ، أما عندنا فلانتفائه أصلا وأما عند البهشمية فلثبوته شاملا وإن كان شاملا يلزم مباشرة هذا المعنى الزائد بالداعي فيكون معلوماً للمباشر إجمالا وتفصيلا مع أنه غير معلوم له ، فيلزم التناقض وما يؤدي إلى الممتنع فهو ممتنع .

**الحجة الثالثة :** أنه لو ثبت ذلك المعنى الزائد ، فإما أن لا يحصل في الجسم المتحرك ولا سبيل اليه بالاجماع ، أو يحصل فيه ، ولا سبيل اليه لأنه حينئذ لا يخلو إما أن يحصل فيه في الحيز الأول ، ويوجب كونه كائناً في الحيز الثاني ، أو يتوقف حصوله فيه على حصوله في الجهة التي توجب كونه كائناً فيها لا سبيل إلى الاول بالاجماع ، ولا سبيل إلى الثاني ، لأنه إذا توقف حصوله فيها على حصوله في الجهة التي توجب كونه كائناً فيها ، لتوقف حصول ذلك المعنى على الكائنية فيها توقف المشروط على الشرط ، وتوقفت كائنيته فيها على ذلك المعنى الموجب للكائنية فيها توقف المعلول على العلة ، فيلزم توقف وجود كل واحد منهما على وجود الآخر ، فيلزم الدور ، وإنه باطل على ما مر تقريره ، فإن قيل لا نسلم بأن القادر هو المؤثر بحسب الداعي ، وهو مختلف فيه ولئن سلمناه ، ولكن لا نسلم بأن الداعي يستدعي العلم بل الظن ، والتجويز يكفي داعياً كنصب الشبكة للصيد أو التجارة للربح ، ولئن سلمناه ولكن لا نسلم انتفاء العلم الاجمالي ، بل هو ثابت للعلماء والعوام ، لأنهم يعلمون عند التحريك والتسكين أنهم يفعلون أمراً من الأمور ، وإنه علم إجمالي كمن علم : أن زيداً في العشرة ، وإن لم يعلمه على التفصيل ، ولئن سلمناه ، ولكن الكون الذي يثبته مسبب الاعتماد ، والداعي إنما يحتاج اليه في المباشرة دون المسبب ، كمن رمى أذية من داره أو حجراً من طريقه ، لا يتوقف على الداعي إلى المرمى هذا على الحجة الأولى ، وأما على الحجة الثانية لا نسلم بأن الداعي لازم في فعل القادر المختار ، وليس كذلك . ألا ترى أن اختيار المضطر أحد الطريقين المتساويين ، أو أحد البابين ،

أو العطشان أحد القدحين المتساويين فعل القادر المختار ، وإن لم يوجد منه داعي الترجيح ، وكذلك فعل النائم والساهي فعل القادر المختار ، وإن تجرد عن الداعي ولئن سلمنا ، ولكن لا نسلم بأنه يلزم مخالفة الاجماع بتقدير عدم الشمول ، ولا نسلم بأن هذا الاجماع حجة هذا على الحجة الثانية ، وأما على الحجة الثالثة : فلا نسلم بأن احتياج كل واحد منهما إلى الآخر منتف ، وجائز أن يحتاج كل واحد منهما إلى الآخر في وجوده ، ثم يوجدان معاً كالعلة والمعلول فإنه لا توجد العلة بدون المعلول ، ولا المعلول بدون العلة ، لوجود التقارب كذلك هنا ، على أن عين ما ذكرتم لازم في القادر لأنه لا يجعله في الجهة الثانية إلا بعد إخراجه من الجهة الأولى ، ولا يخرجه من الجهة الأولى إلا بتحصيله في الجهة الثانية ، فلو لزم بهذا التوقف انتفاء الموجب ، وهو الكون يلزم انتفاء القادر أيضاً ، وكذلك ينتقض هذا بطريان أحد الضدين على محل الآخر ؛ فإن السواد إنما يحل محل البياض ، لو زال البياض وإنما يزول البياض إذا حل السواد محله ، وإنه لا يمنع طريانه كذا هذا ، ولئن سلمنا بأن ما ذكرتم من الحجة يدل على انتفاء الكون المختلف فيه ، فعندنا ما يدل على ثبوته . وقد ذكر أبو هاشم وأصحابه لإثباتها حججاً كثيرة ولكن أقواها ، وأشهرها ، وأمتنها ، وأبهرها في زعمهم واعتقادهم أربعة :

**أحدها** : أن القادر لو قدر على أن يجعل الجسم كائناً متحركاً أو ساكناً من غير واسطة الكون لقدر على ذات الجسم .

**وثانيها** : أنه لو قدر على بعض صفاته من كونه متحركاً أو ساكناً لقدر على سائر صفاته بأن يجعله حياً، قادراً ، عالماً ، مدركاً ،سميعاً ، بصيراً ، واللازم منتف ، فينتفي الملزوم ، وذكر لهذه الملازمة وجهين : **أحدهما** : أنه لو قدر على جعله كائناً لكان الجسم متصرفه ومقدوره ، فيقدر حينئذ على ذاته وسائر صفاته . **والثاني** : القياس على الكلام فإنه لما قدر على جعل الكلام خبراً أو أمراً كقوله : « تيامنوا وأمروا » وتهديداً كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شاء فليؤمِنْ ومَنْ شاء فليكفُرْ ﴾ [1] .

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

قدر على ذات الكلام وسائر صفاته كذا هذا .

**وثالثها :** أنه لو كان التحريك بالقادر لما تعذّر عليه تحريك الثقيل دون الخفيف ، لأن المصحح لتحريكهما تحيزهما وحال القادر معهما على السواء ، فلا بد من معان وأكوان تقل وتكثر ، ، فالقليل الذي يكفي لتحريك الخفيف لا يفي بتحريك الثقيل ، فهذا يتعذر عليه .

**ورابعها** : من يكون بالفاعل زائد على الوجود لا يتجدد في حال البقاء . والكائنية تتجدد في حال البقاء ، فلا يكون بالفاعل ، بيان الأول من وجوه : **أحدها** ؛ أن القبح والحسن لما كان بالفاعل لم يتجدد في حال البقاء فكذا في غيرهما من الصفات . **الثاني** ؛ أن كون الكلام أمراً أو خبراً عن زيد أو خبراً عن عمرو لا يتجدد بعد الحدوث ، لكونه بالفاعل ، فكذا صفات الأجسام . **الثالث** ؛ أنه لا يصح من زيد أن يجعل كلام عمرو خبراً أو أمراً ، لما أنه لم يحدث به ، فكذا الجسم لما لم يحدث بالفاعل منا لم يصح منه أن يجعله كائناً . ( **قلت** ) ويمكن أن يقال .

**وخامسها :** لو كان التحرك والسكون بالفاعل لصح منه تركه بعد الاعتماد لأن القادر هو الذي يصح منه الترك والفعل . ولما لم يصح منه الترك دل على أنه بالموجب وهو الكون الذي يصح منه الترك .

**الجواب** (١) قوله : لا نسلم بأن القادر هو المؤثر بحسب الداعي .

**قلنا :** لما بيناه في أول الكتاب في أبواب التوحيد ، والثاني ؛ أنا نعني بالقادر هو المؤثر بحسب الداعي إذا لم يمنعه مانع ، وبالموجب خلافه ، فنقول بتحريك الجسم وسكونه بالقادر على هذا التفسير من غير واسطة الكون ، الخصم ينكره فصار ملزماً بهذه الحجة وقوله : لا نسلم بأن الداعي يستدعي سابقة العلم ، بل الظن والتجويز يكفي .

**قلنا :** الجواب عنه من وجهين :

---

(١) هكذا في نسختين خطيتين . وفي الثالثة بعد قوله وهو الذي يصح منه الترك ، فكيف الجواب قوله الخ ... ولعلها الصواب . اهـ... مصححة .

**أحدهما** : أن الظن والتجويز للمصلحة في الفعل يستدعي تصور ذلك الفعل والمصلحة ، والظن لا يصور الحقائق . **والثاني** : أنّا نحرك الأشياء ولا يكون لنا ظن ولا وهم ولا تجويز لشيء غير الاعتماد والتحرك بل نعتقد انتفاءه ، قوله العلم الاجمالي بالكون ثابت لكل أحد ، لأنه يعلم أنه يفعل أمراً من الأمور . قلنا : نعم ، وهو الاعتماد والتحرك ، ولا كلام فيهما ، ولكن لا نسلم أنه يفعل أمراً سواهما ، وهو بين الانتفاء قوله ، والكون المختلف فيه مسبب الاعتماد والتحرك ولا كلام فيهما ، ولكن لا نسلم أنه يفعل أمراً سواهما والداعي إنما يدعو إلى المباشر دون المسبب ، قلنا لا نسلم أنه ليس يدعو إلى تحركه وسكونه ، وأنه مسبب لا مباشر . وأن الجواب الثاني : أن جميع الأكوان لا تكون مسببة عند البهشمية ، وإنما المسبب منها ما يوجد في غير محل القدرة . أما الموجودة في محل القدرة فهي مباشرة عندهم ، فنحن نذكر النكتة فيها . قوله الحجة الثانية : لا نسلم بأن الداعي لازم للقادر ، قلنا الجواب عنه من الوجهين اللذين مر تقريرهما آنفاً . وأما اختيار المضطر أحد الطريقين أو أحد البابين أو أحد القدحين ، وفعل النائم والساهي فالجواب عنه من وجهين :

**أحدهما** : أنا نذكر النكتة في غير المضطر والمتحيز من القادر ، **والثاني** أنا لا نسلم انتفاء الداعي عند الاختيار ثمة بل لا يحتاج إلا لمرجح لطيف حقيقي أو خيالي يثبت عنده، ولكن لا يذكر للطفه وضعف قوته قوله لا نسلم مخالفة الاجماع : قلنا : لأن ثبوت الكون في بعض الحركات والسكنات دون البعض منتف بالاجماع ، أما عندنا فلعدم ثبوته شاملا ، وأما عند الخصم فلثبوته شاملا ؛ فالاجماع منعقد على أحد الشمولين والشمول ينفي الاختصاص ، قوله لِمَ قلتم كان هذا الاجماع حجة . قلنا : لأن المتكلمين المعتزلة والسنية والفقهاء يستدلون به وهذا آية كونه حجة . والثاني ؛ أن انتفاء الاختصاص قضية ساعد الخصم عليها ، وكل قضية ساعد الخصم عليها تغني عن إقامة الدليل عليها . قوله : لِمَ قلتم إن احتياج كل واحد من الكون فيها والكائنية في الجهة الثانية منتف .

**قلنا** : لا نسلم بأن هذا الاحتياج ليس إلا التقارن بينهما في الوجود كزوال البياض عند حلول السواد ، بل هو أمر زائد عليه لأنه لما استحال عندهم أن يكون هذا الكون بغير محل وفي الجهة الأولى فاشترط في وجوده إلى كون محله كائناً في الجهة الثانية ويستحيل أن يكون كائناً في الجهة الثانية بدون الموجب لكونه كائناً وهو الكون ، ويلزم احتياج الأول إلى الثاني احتياج المشروط إلى الشرط ، واحتياج الثاني إلى الأول احتياج المعلول إلى العلة ، وأنه أمر زائد على نفس التقارن في الوجود زماناً ؛ وأنه ممتنع لما بينا وقررنا في بطلان الدور أنه يلزم تقدم الشيء على نفسه وأنه محال، وبهذا تدفع صور النقوض ، أما القادر فهو غير محتاج إلى ازالته عن الجهة الأولى بل احتياجه إلى تكوينه في الجهة الثانية ، فأذن كونه فيها يزول عن الأولى تبعاً وضرورة لا أن يحتاج اليه ، وكذا زوال أحد الضدين لا يتوقف على طريان الضد الثاني عليه بل قد يزول بالقادر أو بما لا يكون ضداً له ، قوله لو قدر على التحرك لقدر على ذات الجسم وسائر صفاته .

**قلنا** : لا نسلم ، قوله الجسم حينئذ يكون مقدوره ومحل تصرفه .

**قلنا** : من جميع الوجوه أو من هذا الوجه فحسب .

**الأول** : ممنوع ولا يمكن دعواه . ألا ترى أن الجسم مقدوره بواسطة الكون وليس بمقدور له من جميع الوجوه حتى لا يقدر على ذات الجسم وسائر الصفات بواسطة الأكوان ، ولان إلحاقه بالكلام من غير قياس ، فلا يلزم من ثبوت حكم ما في ألف ألف صورة ثبوته في غيرها فكيف يلزم من ثبوته في صورة واحدة ثبوته في غيرها ألا ترى أن الحيوانات العنصرية تحرك فكها الاسفل في مضغها . والتمساح وحده يحرك فكه الاعلى في مضغه ، ولئن تمسك بالقياس على الكلام وقال إنما قدر على ذات الكلام وسائر صفاته لكونه قادراً على بعض صفاته وهو جعله خبراً أو أمراً أو خبراً عن زيد أو عمرو وهذا معنى موجود في الكائنية لو كان بالفاعل ، فيلزم قدرته على ذات الجسم وسائر صفاته لما ذكرنا من العلة الجامعة بينهما . قلنا الجواب عنه من وجوه :

**أحدها** من حيث القدح في صورة هذا القياس على أصولكم أو على العموم ، ذكرتم أنه قدر على ذات الكلام لما قدر على بعض صفاته ، فلا نسلم أولا أن الكلام ذات ، وهذا لأن الذوات ثابتة عندكم في الأزل دون المركبات والكلام من المركبات .

**الثاني** : أن القياس تعدية الحكم من أصل معلوم إلى فرع معلوم ، والصفات بأسرها غير معلومة عندكم ولا يقال الدال على الصفة معلوم لأنا نقول الدال على الحكم أما الذات وحدها ولا سبيل اليه لأنها وحدها ليست بدليل بالقطع والإجماع ، أو الصفة وحدها ولا سبيل اليه لكونها غير معلومة عندكم ، أو المجموع ولا سبيل اليه لكون بعضها غير معلوم أو لا شيء منها ، وحينئذ ينتفي منها الدليل أصلا .

**والثالث** ؛ لا نسلم بأنه يقدر على جعل الكلام خبراً بغير واسطة ، بل إنما يصير خبراً بارادته الخبر وأمراً بإرادته الأمر ، وخبراً عن زيد ابن عمر دون زيد بن خالد بواسطة الارادة ، فاختلف حكم الأصل والفرع وإنه يمنع المقايسة .

**والرابع** ؛ إن سلمنا أنه يقدر على جعل الكلام خبراً لكن قلتم بأن القدرة على بعض الصفات علة للقدرة على الذات ، بل الأمر على القلب ، والعكس لأن الذات أصل والصفة تبع . فيجوز أن تكون القدرة على الأصل علة للقدرة على التبع ، لأنه موافق للعقل والشرع ، أما جعل القدرة على التبع علة للقدرة على الأصل ، فمما تستبعده العقول السليمة والطباع المستقيمة عند تظاهر الامارات عليه ، فكيف إذا لم يكن شبه أمارة ، وكان من وساوس النفس الامّارة ! وعلى هذا نقول على الوجه الثاني لِمَ قلتم بأن القدرة على بعض الصفات كالخبرية علة للقدرة على غيرها ولِمَ لا يجوز الأمر على العكس ، ولا يقال بأن القدرة على الذات والقدرة على سائر الصفات تدور مع القدرة على البعض وجوداً وعدماً لأنا نقول الجواب عنه من وجوه :

**أحدها** : أن القدرة على سائر الصفات كما دارت مع القدرة على

البعض دارت مع القدرة على الذات في الكلام ، فما كان جعل القدرة على الصفة علة أولى من جعل القدرة على الذات علة ، وقد أشرنا إلى أولوية الثاني ، أو نقول يكون المجموع علة وهو القدرة على الذات ، وعلى هذه الصفة .

**والثاني** : لا نسلم بأن الدوران دليل علية المدار للأثر الدائر وليس كذلك ، ألا ترى أن الحكم يدور مع الشرط ، والعلة المساوية تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، وأحد الحكمين المتلازمين يدور مع الآخر وجوداً وعدماً ، وإن لم يكن شيء من ذلك علة وكذلك التحرك يدور مع الاعتماد وإن لم يكن علة له عندكم .

**والثالث** : إن سلمنا دلالة الدوران لكن في حيز التعارض لأن القدرة على هذه الصفة تدور مع القدرة على سائر الصفات وجوداً وعدماً ، فتكون القدرة عليها علة ، فلا تكون معلولة ، ولا يقال المدعى أن القدرة على بعض الصفات علة للقدرة على الباقي ، وحينئذ يثبت المدعي لأنا نقول لا نسلم بأن ذلك البعض من حيث إنه بعض علة بل كون ذلك البعض علة لكونه قدرة على أعلى الصفات وأعسرها ، كالقدرة على الاحياء والاقتدار ، والعقل ، والشهوة ، والنفار ، علة للقدرة على التحرك أما على العكس فلا ، والدليل الجازم على بطلان هذه القاعدة وما ذكروه من القياس أن القادر منا يقدر على تحريك الجسم وتسكينه بواسطة الكون ، أو بغير واسطة ولا يقدر على ذات الجسم وسائر صفاته كالحياة والقدرة والعلم لا بواسطة ولا بغير واسطة ، وفيه مطاعن جمة ، ومباحث كثيرة أعرضت عن ذكرها لوقوع الكفاية التامة بشيء مما ذكرته قوله : لو كان التحريك بالقادر لما تعذر عليه تحريك الثقيل دون الخفيف .

**قلنا** : الجواب عنه من وجوه :

**أحدها** : لا نسلم بأن نسبة القادر إليهما على السواء وإنما يكون أن لو كانت اعتماداته أو أكوانه كافية لتحريك الثقيل كما تكفي لتحريك الخفيف ولا استوى على أن نسبة القادر اليهما بواسطة أو بغير واسطة ليست على السواء بالاجماع .

**الثاني** : أنا لا نسلم بأن ذلك الامر المحتاج اليه القابل للقلة والكثرة هي الأكوان ، بل ذلك عندنا هي الاعتمادات التي يوجد بها القادر في محل القدرة بدليل تفاوت التحريك بتفاوت الاعتمادات .

**والثالث** : أن القول بثبوت ما ذكرتم من الأكوان الموجبة للزيادة في الكائنات يؤدي إلى المحال لأنه يؤدي إلى التزايد في الكائنات ، والتزايد فيها محال ، وما يؤدي إلى المحال فهو محال ، وإنما قلنا إن التزايد في الكائنية محال ، لأنها عبارة عن شغل الحيز المحال ، ولا يقال التزايد في الكائنية صحيح ، وما يكون بالفاعل لا يصح فيه التزايد كالوجود ، وإنما قلنا إن التزايد فيه صحيح بدليل أن القوي إذا اعتمد على الجسم يعجز عن جذبه الضعيف ، ولو لم يصح التزايد فيها لما عجز ، وهذا من شبه البهشمية أيضاً لأنا نقول استحالة التزايد فيها بديهي ضروري لما بينا أنه عبارة عن الشغل والمحاذاة بجسم آخر ، ويستحيل التزايد فيها ، وإنما يعجز الضعيف عن جذبه لزيادة اعتمادات القوي لا لصحة التزايد فيها قوله ما يكون بالفاعل زائد عن الوجود ، لا يتجدد في حال البقاء ، والكائنية تتجدد في حال البقاء ، قلنا لا نسلم بأن ما يكون بالفاعل لايتجدد في حال البقاء ، وأما ما ذكر من الوجوه الثلاثة فما لها يرجع إلى القياس وإثبات العلة الجامعة بالدوران وقد أجبنا عنه ، على أن الحسن والقبح معلل بكيفية تقترن بأول الحدوث ، وهو أن ينوي إحداثه لمصلحة الاحسان ، أو الطاعة ، أو دفع المضرة في الحسن ، وعكسها في القبيح ، وذلك متعذر حال البقاء بخلاف الكائنية ، وأما وقوعه خبراً عن زيد ابن عمر ، فلأن الكلام والخبر وقت الحدوث لا يخلو عن طلب أو خبر عن شخص معين دون غيره ، فيتجدد غيره بعد تناقض ، فلا يصح ولأن التجدد في حال البقاء في الكلام مستحيل ، لأن الصوت لا بقاء له ، ولا كذلك الجسم ، وبما ذكرنا خرج الجواب عن الثالث . قوله : لو كان التحرك بالفاعل لصح منه الترك بعد الاعتمادات . قلنا ؛ هذا ينتقض بجميع المتولدات من الأفعال . قال : خاتمة أهل الأصول علامة الدنيا أفضل المتكلمين من الآخرين والأولين ، تقي الملة ، والدين ناصر الاسلام والمسلمين العجالي

قدس الله روحه في الجنة ، ونور بقناديل العفو والغفران ضريحه . الامام الذي بلغ في تقرير قواعد العدل والتوحيد مبلغاً لم يبلغ اليه الأوائل والأواخر ، وقد سمح خاطره بدقائق لم تسمح بمثلها الخواطر ، وأكثر ما أذكره في مسائل الثلث الأول من خاتمة أبواب العدل من ملتقطات تصنيفه الكامل في الاستقصاء ، قال في آخر هذه المسألة . ولقد صدق الشيخ أبو الحسين رحمه الله تعالى في مقالته : أني لو اقتصرت على ذكر أدلتهم وعللهم لكفى الناظر فيها في العلم بأنها لا تثمر ظناً فضلا عن علم، أترى قلوبهم تسكن ، ونفوسهم تطمئن عندها ؟ ثم قال تقي الأئمة العجالي رحمه الله : فإن هذه الحجج التي قنعوا بها في إثبات هذا الأصل العظيم ليس يصلح إيرادها عند ملاعب الصبيان في ترويح الخيال ، فكيف بمثل أصل هو أساس الاسلام ، وأكثر مسائل مذهبهم تنبني على هذا الأصل ، فإنهم جعلوا المعاني المقدورة إلى طريق إثباتها أربعة وعشرين جنساً ، عشرة منها مشتركة في القدرة عليها بين قادر لذات وقادر القدرة ، فخمسة منها أفعال الجوارح ، وهي الأكوان والاعتمادات ، والتأليفات ، والآلام ، والاصوات ، وخمسة منها أفعال القلوب ؛ وهي الاعتقادات ، والظنون ، والانظار ، والارادات ، والكراهات ، وأما بقيتها فيختص بالقدرة عليها الله تعالى ، وهي الجواهر ، والألوان والطعوم ، والروائح ، والحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، والقدرة ، والشهوة ، والنفرة ، والبقاء ، والموت ، عند أبي علي ، فانظر إلى هذا الأصل الذي لو أحيل ، فإنه يحيل أصلهم للاسلام ، ويحيل من مذهبهم هذه الاقسام الكثيرة ، ثم صححوا هذا الأصل بهذه الإمارات الضعيفة التي لا تثمر ظناً ولا خيالا ، ولا تزيدهم الهداية إلا عناداً وخبالا ، عصمنا الله عن الضلال بحق محمد وآله خير آل ، والله الموفق انتهى بحروفه وبتمامه يتم المقام الثاني والحمد لله رب العالمين .

ثم نرجع إلى تمام الكلام في القرآن الكريم بعد هذه الزيادة فنقول .

# الفصل الثاني

## في الرد على الخصم في دعواه علمه بالذات وهو ما سمعته منه ، وعلمه بتأويل المتشابهات وهو مما بلغني عنه فهاتان دعوتان

**الدعوة الأولى :** علمه بالذات والصفات ، وأن الله لا يعلم من ذلك غير ما يعلمه ، وهذه مسألة عظيمة قديمة قد طال الخوض فيها ، وكفينا مؤنة التطويل في تحرير الأدلة في مبانيها ، ولكنا نشير إلى نكتتين جليلتين ، إحداهما : أن قولنا فيها هو قول أمير المؤمنين وإمام الراسخين علي بن أبي طالب عليه السلام ، كما قرره شراح كلامه في قوله : (بها امتنع منها وإليها حاكمها ) أي : امتنع من العقول بمعرفة العقول لعجزها عن إدراكه والاحاطة به ، وإليها حاكمها ، أي اجعلها محكمة في ذلك لأنه نزلها منزلة الخصم المدعي ، والخصم لا يحكم إلا حيث تتضح الحجة ويفتضح جاحدها ، فلا يرضى لنفسه بدعوى ما يعلم كل عاقل كذبه فيها .

**قلت :** ولم يعلم لعلي عليه السلام مخالف في الصدر الأول ، ولا أنكر عليه كلامه هذا أحد ، بل احتج به الامام المؤيد بالله عليه السلام بحجة حمزة عليه السلام على ضعف كلام أبي هاشم ذكره في شرحه للنهج في شرح قول علي عليه السلام ، وذكر ابن أبي الحديد مع اعتزاله أنه قول لم تزل فضلاء العقلاء عليه وأحال بالأدلة إلى مواضعها ، ثم أنشد لنفسه في نصرة هذا القول ما يكفي ويشفي مثل قوله :

تــاهَ الأنــام بأسرهــمْ ... فاليــوم صاحَ القــوم عربد
تالله ما موسى ولا ... عيسى المسيــح ولا محمد
عرفُــوا ولا جبريــل وهـ ... ـو إلى محلِّ القــدس يصعد
من كنه ذاتــك غــيرَ أنّـ ... ـك واحــدٌ في الذات سَرْمد
عرفوا إضافات ونفـ ... ـياً والحقيقــة ليس توجــد
ورأوا وجــوداً دائمــاً ... يفنَى الزمان وليسَ ينفَد

إلى قوله :

فلْتخسأ الحكماء عنْ حرمٍ له الاملاك تشْهد
مَنْ أنتَ يارسطو ومَنْ أفْلاط قَبلكَ يا مبلد
ومَنْ إبن سينا حين قرّر ما هذيتَ به وشيد
هلْ أنتم إلاَّ الفرا ش رأي السراج وقدْ توقد
فدنا فحرَقَ نَفْسَه ولوْ اهْتدى رشَداً لأبعد

ومما قال في ذلك :

فيكَ يا أغْلوطةَ الفكْر تاهَ عقلي وانْقضى عمري
فلحى الله الألى زعَمُوا أنّك المعلوم بالنّظر
كَذَبُوا إنَّ الذي زعمُوا خارجٌ عَنْ قوّة البشر
سافَرتْ فيكَ العقُول فما ربِحَتْ إلاَّ عنا السّفر
رجعتَ حسْرَى وما وقفتَ لا على عَيْنٍ ولا أثر

وله في هذا المعنى كل مقال فصيح ، ومعنى صحيح ، وذلك مبسوط في موضعه من شرح كلام علي عليه السلام ، وينبغي أن ينقل كلامه كله بحروف لجودة عبارته ، وغزارة علمه ، ولا نبيّض هذه المسودة حتى نستوفي نقله إن شاء الله تعالى . ونذكر ما نقله الرازي عن الفلاسفة في الكلام في الإلاهيات ، وقد نظمت ذلك في نظمي في سر قل هو الله أحد والحمد لله . وكفى بقول الخصم : إن اللهَ : ﴿ تعالى عَنْ ذلكَ عُلُوّاً كبيراً ﴾ [١] . لا يعلم في نفسه إلا ما يعلمون ، شناعة فاحشة يكفي في بطلانها سماعها ، ويفضي إلى التعطيل ، وينبني عليه امتناعها ، وكفى بأمير المؤمنين سلفاً وقدوة وإماماً وحجة في هذه المشكلة. كيف ، وقد نظرت العقول حتى وقفت خاسئة ، ورجعت الأبصار كرتين فانقلبت حاسرة ، ويطاق السمع على ذلك قرآناً وإخباراً وآثاراً وكفى قوله تعالى في ذلك : ﴿ ولاَ يُحيطُونَ به عِلْماً ﴾ [٢] . والتطويل

(١) سورة الاسراء ، الآية : ٤٣ . (٢) سورة طه ، الآية : ١١٠ .

في الجليات يوهم أنها خفية ، وجحدة المعاندين وبله بعض المتكلمين تشكك في إنها جلية ، وقد رأيت الاقتداء بالعلامة عبد الحميد بن أبي الحديد في هذا المقام لائقاً ، فاقتصرت فيه على رسم أبيات كنت قلتها في ذلك وهي هذه :

لي في القديم مقالٌ غيرَ منتكر ... سبْحانه عنْ خيال الوهم والفكر
أجله أنْ تحيطَ الناظرونَ بــه ... ذاتاً وأين فوق النظّار والنظَر
فالعلم قِسْمان تصديقٌ ومعرفة ... تختصُّ بالذات والتصديق بالخبر
القسم الأول بالعرفان متّســم ... مفعوله واحدٌ في النَحْو والنّظر
وههُنا افترقَ العلمان ماوقفَ الـ ... ـنّظّار في ذا على عينٍ ولا أثر
وإنما علموا أوصافــه جُمَلاً ... من غير كيف ونفي النقص والصوَر
فإنَّ معرفةَ الموصوف جل عن الـ ... إدراك بالفكر والتّخييل بالبصر
والله يعرف قطعاً ذاته وسِوا ... ه ليسَ يعرف إلاَّ الوصف بالنظر
فإنْ يَقِروّا بهذا فالمراد وإنْ ... حادوا فقد وقَعُوا في أفحش النكر
هلْ جَهلُوه لتجهيل العبيد أوادّ ... دعُوا لعرفانه في مقطع الفكر
ألله أكبر هذا قاطعٌ ولنـــا ... عليه أكبر برهانٍ من الزبُـــر
تنزّهَ الربُّ في الذكــر المنزّل أنْ ... يحيطَ علماً به خلقٌ منَ البَشر
تمدحاً لم يكنْ في الذكر مختلفــاً ... قطعاً ولا غلطاً من وهمٍ ذي نَظَر
فإنْ يقولوا كلامَ الله مشتبهـــــه ... فأينَ قولهم في محكم السُّــور
وكلّ مشتبهٍ فالمحكمـــات لـــه ... أم كما جاءنا في أصدق الخبر
وفي الحديثَ دلالات لنـــا ولنا ... حديث موسى كليم الله والخضْر
وفي كلام أمير المؤمنـــين لنـــا ... هذا وحسبُكَ برهـــاناً لمنتصر
وفي وصيته ابن المصطفى حسنـــاً ... دلائل لفقيه القلـــب معتـــبر
فلا نؤوله المعقول يمنـــع أنْ ... يوصى بمشتبهٍ خوفاً منَ الغرر
وعنْ وجوه الكراسي قد رواه لنا ... عبد الحميد لشرح النهج ذي العبَر
وجنَحَ القول فيه بالقصائد أمـ ... ـثالاً تسير مَسيرَ الشّمس والقمَر

في شرح قول أمير المؤمنين بها أم تناعها وإليها الحكْم في النّظَر
تلك الألى حكَمتْ بالمنع قدْحكمت بها الملائك أهل القُرب والنذر
والراسخونَ وأدْنى مَنْ له أدبٌ وكلّ متصنّعٍ لله منكسر
فلا ترجح عليهمْ غيرَ محتفلٍ شيوخ جبّة إنْ جاروا فلا تجر
والفرق كالصّبح لايخفى على أحدٍ وأخبر تميز فليس الخبر كالخبر

ولبعض الأصحاب في هذا المعنى أبيات أجود من هذه ينبغي اثباتها هنا إن شاء الله تعالى ، وهذه الأبيات التي تقدمت الاشارة اليها في فضل ﴿ قلْ هوَ الله أحد ﴾ أوردتها لما فيها من نفي التشبه وهي هذه :

في الواحد التّوحيد في ذاته والوصف والفعل لمن يَفْهم
والصمد الغاية في مجده وقصده في الأمر إذ يعظم
والملك في الأول والحمد في الـ ثاني تعالى الملك الأكرم
والملك أصلٌ والثنَا غايةٌ ومنهما أسماؤه تقسم
والسبع فافهمْ قسمَتْ فيهما وفي الذي هو منهما يلزم

يعني بالسبع : السبع المثاني وهي الفاتحة لأن ابتداءها بالحمد الذي هو الغاية المقصودة بخلق العالمين ولذلك ختم به الفصل يوم القيامة وبين الحمد (١) بكونه رب العالمين . وهذه صفة العظيم ، وهي تقتضي التوحيد بظاهرها ، ثم يليها الرحمن الرحيم ، وهي أعظم صفات الحمد ولوازمه ولذلك كررها هنا مرتين ،وفي التسمية مرتين وجاء في كل مرة باسم المبالغة والالف واللام ، ثم ذكر رابعاً صفة الملك باسمه الخاص به لأعظم الأمور ، وهو يوم الدين ، وجاء فيه بقراءتين ليكون بمنزلة اثنين ، ولما كان يوماً عظيماً لم يذكره حين قدم ما يؤنس أهل الخوف من سعة رحمة الله تعالى بتكرار هذين الاسمين الشريفين ، وقد دل القرآن على أنه من مقتضى رحمته حيث قال تعالى : ﴿ كتبَ على نفسه الرحمة ليجمعنّكم إلى يوم

---

(١) أي بين منشأ الحمد أنه مربي العالمين وخالقهم . اهـ.. مصححة .

القيامة ﴾ (١) . واتفقوا على صحة حديث المائة الرحمة المؤخرة له ، وهو كالتفسير لهذه الآية ، ثم قال : ﴿ إيّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٢) من لوازم الملك ﴿ وإيّاكَ نَستعين ﴾ وذلك من لوازم الحمد، وفيهما توحيد صريح ، وكذلك سائر السور من لوازم الحمد إلى قوله : ﴿ غير المغْضوب عليهم ولاَ الضَّالينَ ﴾ (٣) . وهو من لوازم الملك الحق والعدل بين الخلق، كما أوضحته في « العواصم » ونهاية الأمر : أن يكون ذلك من المتشابه الذي تفرد بعلم الحكمة فيه ونعرفها نحن جملة وفيها الجمع بلا فرق والتوحيد الاعظم (٤) . أراد بالجمع عرف الصوفية في استغراق القلب بذكر الله تعالى ، ونسيان ما سواه حتى العمل والجزاء ، وحتى نفس الذاكر وذكره، والفرق ذكر شيء من ذلك ، وأدنى . والتوحيد هو توحيد العامة ؛ وهو التوحيد في الربوبية ؛ وهو لا إله إلا الله ونعني به الأحد . وأعظم التوحيد، وتوحيد الخاصة : وهو التوحيد في النفع والضر ، والاستعانة مع التوحيد في الربوبية ، فلا يرجى ولا يخاف إلا الله تعالى ، ولا يستعان إلا به وقد جمعها قوله تعالى : ﴿ إيّاكَ نَعْبد وإيّاكَ نَسْتعين ﴾ لكن في « إياك نعبد » شيء من الغرق في ذكر العبادة والالتفات اليها ، وليس في الاحد شيء من ذلك . وأما « إياك نستعين » فإنه جمع مثل الصمد ، لأن الصمد هو السيد المقصود في المهمات المتناهي المجد المعول عليه في كل أمر ، وأما التوحيد في الوجود ، فهو مجاز وتحقيقه بدعة قد ضلت بسببها الاتحادية فالله المستعان .

وفيهما الجمْع بلاَ فرق والتوحيد أدناه والأعظم
وفيهما أسماؤه كلّها الـ حُسْنى وفيها اسمُه الأعظم
وبعد ذا النَفْي لميراثه لأنّه الآخر والأقدم
وهوَ منَ الملك ومنْه انتفا الـ أمثالُ في الكلّ لمنْ يعلمُ
وآخرُ السورة نفيٌ لما يظنٌ في التشبيه أو يوهمُ

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٢ .
(٢) سورة الفاتحة ، الآية : ٥ .
(٣) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .
(٤) تنظر هذه العبارات الآتية بتمعن حيث وجدت هكذا في نسختين اهـ.. مصححة .

وفيه نفيُ النوع نصّاً ونفـــــي المثل تعميمـــــاً لمن يلهـــمُ

أي : في نفي الوالد والولد . نفي المثل النوعي ، أي : نفي أن يكون له أمثال منه ، أو هو منها بالنص لأنه هو الذي ربما توهمه من له بعض تمييز ، ثم نفي المثل المطلق للعموم ، لأنه إذا انتفى المثل من النوع الأول لم يتوهم أن له مثلا من عبيده ومخلوقاته ، إلا لمن لا تمييز له ، فلم يحتج إلى أكثر من نفيه بالمعمول ، لأنه ضروري في المعقول والله أعلم اه .

ثم إن في هذا النفي للمثل النوعي ، والمثل العام تأكيداً لما تقدم في توحيده في ذاته المستلزم توخيده في عباده ، وتوحيده في صمديته المستلزم توحيده في الاستعانة به ، وكان في ذلك كمال الاتصال الموجب لحذف حرف العطف عند أهل المعاني ، وغاية التناسب والبلاغة والحمد لله الذي هدانا لهذا .

لمْ يستو المخلـــوقُ في ذلـــه (١) كيفَ الاعزُّ الأكبر الأعظـــمُ
ما ثمـــة إلا اللطـــف يحكيـــــه والايمانُ والصمتُ لنا أسلمُ
اعترفَ اليونـــانُ في كُفْرهم أنّ النّهيَ في ذاكَ لا تعلـــمُ
أفادهُ الرازي قالـــوا ســـوى رجـــم ظنـــونٍ لهـــم تهجـــمُ
هذا وهُمْ في العُجْب والتيه في ليل دعاو كلّـــــه مظلـــمُ
فكيفَ بالمسلـــم في هَدْيـــه نورٌ وهو بتقوى ربِّه ملجـــمُ
وعنْ عليٍّ قـــالَ يا بَردُهـــا قولك في المجهول لا أعلـــمُ
لذاكَ كانتْ ثلثـــاً كامـــلاً للذكر هذا فاغنمْ المغنـــمُ (٢)

ولبعض الأصحاب في هذا المعنى أبيات وهي هذه :

يا ضلةَ الغالينَ حـــينَ توهـّمُـــوا ما لا يفـــوهُ به التّقـــي المسلـــمُ
قالوا إلهَ العرش ليسَ بعالـــمٍ من ذاته والوصفُ مالم يعلمُـوا
هذي مقالةُ مَنْ هوى في متلفٍ وعليه ديْجُور الغواية مظلمُ

(١) في جميع النسخ في ذله ، ويظهر لي في ذاته . اه... مصححة .
(٢) هكذا وجدت هذه الآيات في ثلاث نسخ خطية فلتنظر . اه... مصححة .

قالوا تقرّر أنّ كـل مكلـف فعليه علمُ الذّات فرضٌ ملزمُ
وكذا الصفاتُ فإنْ يكونوا حصلوا ما كلفوه فما ذكرنـا يلزمُ
إذ لا يكون العلمُ غير مطابق لحقيقة الأمر الذي هو يعلـمُ
هذا وإنْ لم يستطيعوا ما بـه قدْ كلّفوا فالأمر فيه أعظـمُ
لِلُزوم تكليف المحالِ وبانتفا تكليفه نَطَقَ الكِتابُ المحكمُ
قلنا لقدْ شُدتم بنـاء عاليـاً واهي الاصول فأسـه متهـدمُ
الفرضُ علمُ اللهِ موجوداً إلـ هاً واحداً ما غـيره متقـدمُ
حياً قديراً عالمـاً متنزهـاً عمّا يقولُ مجـوّز ومجسّـمُ
لا علم كيفَ صفاتهِ أو ذاتـه سبحانَهُ أنْ يعتريـه توهّمُ
واقرأ إذا ما شئتَ في طه تجدْ ما يقطعُ الشُّبهات عنك ويحسمُ
نفيُ الإحاطةِ عن جميع الخلق بالر حمن علماً شأن ربي أعظـمُ
فاعرض كلامهُم على القـرآن فال قرآن في ذا ناقضٌ ما أبْرمُوا
لكنّهم تركوا الكتابَ لوهمهم فعشوا لتركهم التدبُّر أوْ عَمُـوا
أنّى يكون كعلمـهِ سبحانـه تخبيطهـم وله الشُّكوك تهْـدمُ
شتّانَ علـمٌ لا يحولُ وعلمهم علم يفارقهم إذ هـم نوّمُ
أو غافلونَ وشبهـة تغتالـه والشكُّ يفسـدُهُ إذا يتوهـمُ
وانظرْ إلى نهْج البَلاغةِ تلقَ ما يشفي الغليلَ وللمخالف تفحمُ

**وثانيهما** : أذكر أوجز كلام عرفته في ذلك لفظاً ، وأبلغه على إيجازه معنى لتقر عين المتطلع إلى ما حمل المخالفين على هذه الدعوى العظيمة فأقول : إن من أحسن من عبر عن هذه المسألة الكبرى شارح « جمع الجوامع » ، لكن النسّاخ غيّروا بعض ألفاظه ، فشككت في بعض ألفاظه مع معرفة مراده ، فجعلت العبارة لي وزدت اليسير حيث تصح الزيادة ، وتجوز وتحسن . ولم أتظنن في موضع لا يحل فيه الظن ، ويتوقف فيه على النقل فأقول : لا شك أن الله عز وجل حقيقة مخالفة لسائر الحقائق مخالفة مطلقة لا يشاركها شيء في ذاتيتها وخصوصيتها قال الله تعالى : ﴿ ليسَ

كمثله شيء وهوَ السّميعُ البصيرُ ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ لَمْ يلِدْ ولَمْ يُولدْ ولَمْ يكنْ لَه كفُواً أحَد ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ فاعبُدْهُ واصْطبر لعبادته هلْ تعلَم لهُ سمياً ﴾ (٣) . وقال تعالى حاكياً عمن شبهه بغيره سبحانه : ﴿ تالله إنْ كنّا لفي ضلال مبين * إذْ نسويكم برب العالمينَ * وما أضلّنا إلاّ المُجرمونَ ﴾ (٤) . وفي قوله تعالى : ﴿ ليسَ كمثله شيء وهُو السّميعُ البَصير ﴾ (٥) . جمع بين الرد على طوائف المبطلين ، فأولها رد على المشبهة وآخرها رد على المعطلة وفي ترتيبها سر لطيف ، لأنه لو قدم الرد على المعطلة لخيف سبق وهم ، أو خيال من شبه أهل التشبيه ، فلذا بدأ بما يعصم عن ذلك من غاية التقديس والتنزيه .

وقالت المعتزلة : إن الخلق والرب مشتركون في جنس الذاتية ، وإن التفرق إنما حصل بالوصف الأخص لله تعالى لتشريع أو لغيره ، مما يوجب التميز بعد الاشتراك ؛ وهذا باطل قطعاً للقطع بأن جنس الذاتية الاعم المسمى عند أهل المعقولات بالماهية ، وبالوجود المرسل ، والوجود المطلق مستحيل الثبوت في الخارج بالضرورة العقلية ، وبمعرفة هذا يزول كثير من خيالات أنواع المبتدعة ، وعلى الغلط فيه يترتب ضلال كثير . نسأل الله العافية ، فإذن المشترك إنما هو لفظ عام لا سوى وربما عبّر عنه بعض أهل العقليات بالعرض العام ، والاشتراك فيه من جنس الاشتراك في اسم الشيء ، بل من جنس اشتراك المعدومات في اسم العدم ، وزعم بعض المتكلمين أن الذوات كلها متساوية ، وأن امتياز بعضها عن بعض بصفات مخصوصة وامتياز ذات الله تعالى عن غيرها بصفات الالهية كوجوب الوجود قدماً ودواماً ، وتمام القدرة ، وإحاطة العلم ، ونفوذ المشيئة ، والكمال المطلق الموجب لاستحقاق كل مدح وثناء والتنزيه من كل نقص

(١) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الاخلاص ، الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٣) سورة مريم ، الآية : ٦٥ .

(٤) سورة الشعراء ، الآيات : ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

(٥) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

وعيب ، وأشار صاحب الصحائف إلى أن الخلاف بين المسلمين في هذه الأشياء لفظي ، وما هو ببعيد ، وذكر أبو علي التيمي تلميذ الغزالي في « التذكرة » أنه لم يمنع من إثبات ماهية الرب الحقيقية إلا بعض الفلاسفة ؛ ومنهم من أثبتها لأنها من لوازم الوجود العيني ، ويستحيل دخول الوجود المرسل في قضية العقل في الاعيان إذا تقرر هذا ؛ فاعلم أن المثبتين للماهية اتفقوا على أنه لا حد لها ، ثم اختلفوا في مسألتين :

**المسألة الأولى :** هل يصح العلم بها للبشر في الدنيا بالنظر والاستدلال ؟ فذهب فضلاء العقلاء منهم : إمامهم ، وإمام المسلمين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة ، ومن لا يأتي عليه العد من الآل ، والأولياء ، والعارفين إلى امتناع ذلك ، وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني ، وإمام الحرمين الجويني ، والغزالي ، والكيا الهراسي ، في مشيخة جلة ، وحكاه الرازي عن جمهور المحققين قال : وكلام الصوفية يشعر به ، وبهذا قال الجنيد : والله ما عرف الله إلا الله . وذكر الطرطوسي في الرد على إرسطا طاليس أن الحارث المحاسني قال : لا يمكن أن تكون معلومة للخلق وحكوا عن الشافعي أنه قال : مَنْ انتهض لطلب مدبره ، فانتهى إلى موجود ينتهي اليه فكره ، فهو مشبه ، وإن اطمأن إلى العدم الصرف ، فهو معطل ، وإن اطمأن إلى موجده واعترف بالعجز عن إدراكه ، فهو مصدق ، وهذا معنى قول الصديق الأكبر العجز عن درك الادراك ادرك . وقد قيل :

حقيقة المرء قطْعاً ليْسَ يُدْركُها فكيفَ ماهِيَّةُ الجبّــار في القدمِ

وذهبت المعتزلة ، أو كثير منهم إلى أنها معلومة واحتجوا بوجهين : **أحدهما** ؛ أنا مكلفون بمعرفة وحدانيته ، وذلك يتوقف على معرفة حقيقته فلو لم تكن واجبة شرعاً ممكنة عقلا لكان ذلك تكليفاً بما لا يطاق ، وهذا لا يجوز على الله تعالى ، والجواب أن الملازمة ممنوعة ، وإنما كلفنا بمعرفة الربوبية ، ولا سيما الحسنى ونفي الثاني ، ونفي التشبيه والظلم ، وكل نقص ، وهذه كلها نعوت عرية عن معرفة الماهية . **وثانيهما** ؛ قالوا إنّا نحكم على

ذات الله تعالى بهذه الاحكام الثبوتية والسلبية ، والحكم على الشيء مسبوق بمعرفة المحكوم عليه والجواب ؛ أن هذا ضعيف لأنهم إن عنوا أنه مسبوق بمعرفته من بعض الوجوه إجمالا فمسلم ولا يضر تسليمه ، وإن عنوا بمعرفته على التفصيل من جميع الوجوه فممنوع ، وكلامهم مجرد دعوى ، والدليل عليهم في هذا المقام ، فإن أبدوه وجب علينا نقضه ، وإن لم يبدوه لم يلزمنا شيء من مجرد الدعوى بغير حجة ولا هدى ولا كتاب منير . وقد قال الله تعالى وهو أصدق القائلين : ﴿ ولا يحيطُونَ به عِلْماً ﴾ (١) . ولذا لما قال فرعون : ﴿ ومَا ربُّ العالمينَ ﴾ (٢) . أجَابه الكليم عليه السلام بالنعت حيث قال : ﴿ربُّ السّموات والأرض﴾ (٣) لتعذر الجواب بالماهية ، فعجب فرعون وقومه من عدوله عن الجواب المطابق لسؤاله ، ولم يعلم لغباوته أنه المخطىء في السؤال عن الماهية ؛ وأن ما أتى به الكليم في الجواب أقصى ما يمكن ، ولله سبحانه الأسماء الحسنى ، وحظنا من المعرفة الايمان بها على ما يريده الله سبحانه وتعالى ، ولولا رأفته ولطفه ومعرفته ورحمته وبره وعظم فضله وواسع احسانه ، ما كنا أهلا لمعرفة شيء مما عرفنا به وكرمنا وشرفنا بسببه ، وكيف واحاطة البشر بمن تجلى للجبل فجعله دكاً ، وخر موسى صعقاً ،وقد تقدم كلام علي عليه السلام في جوابه على الذي قال له صف لنا ربنا ، وغضبه من ذلك ونهيه للرجل أن يسأل عن ذلك أحداً سواه .

**المسألة الثانية** : اختلف المانعون من ذلك في الدنيا . هل يطرد المنع في الدنيا والآخرة ، أو يختص ذلك بدار الدنيا ؟ فمنهم من طرد المنع ، ومنهم من خصه بدار الدنيا ، ومنهم من توقف ولا حاجة بنا الآن إلى التطويل بالخوض في أحكام الآخرة انتهى .

**الدعوى الثانية** : دعوى العلم بتأويل المتشابهات ، وهو مبني على ذكر الآية الشريفة الواردة في ذلك ، والكلام عليها ، فلنبدأ بذلك ، فنقول قال تعالى : ﴿ هُوَ الّذي أنْزلَ عليكَ الكِتابَ منْهُ آياتٌ مُحكماتٌ

---

(١) سورة طه ، الآية : ١١ .
(٢) سورة الشعراء ، الآية : ٢٣ .
(٣) سورة الشعراء ، الآية : ٢٤ .

هُنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ متشابهاتٌ فأمّا الّذينَ في قلُوبهم زيغٌ فيتّبعونَ ما تشابَه منْهُ ابْتغاء الفتْنة وابْتغاء تأويله ومَا يعْلمُ تأويلَهُ إلاّ اللهُ والرّاسخُونَ في العلم يقُولونَ آمنّا به كلٌّ منْ عندِ ربّنا وما يذكرُ إلاّ أولو الألباب ﴾ (١) . فمن شرط الايمان وعزائمه ، الايمان بمتشابه القرآن ، فمن علم معناه آمن به على اليقين ، ومن لم يعلمه آمن به على الجملة ، وقد اختلف الناس اختلافاً كثيراً في الراسخين هل يعلمون التأويل مع الله أم لا ؟ وينبغي من تالي كتاب الله الشريف أن يؤثر هذه الآية الشريفة بزيادة في التدبر ، فإنها قاعدة عظيمة للكلام في تفسير كتاب الله تعالى ، وقد ثبت في أمالي السيد الامام أبي طالب ، وفي نهج البلاغة عن عليّ عليه السلام : أن الراسخين لا يعلمون ذلك ، كما سيأتي بحروفه في الأدلة على ذلك ، وثبت ذلك أيضاً عن زيد بن علي ، وعن القاسم ، والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ، وعن ولده المرتضى محمد بن يحيى عليهم السلام ، وسيأتي كلام واحد منهم بحروفه . وثبت ذلك أيضاً عن الامام المؤيد بالله يحيى بن حمزة رحمه الله ذكره في كتاب « الحاوي » في أصول الفقه في الكلام على المؤول في أوائل المجلد الثاني واحتج عليه كما سياتي بيانه ، فهؤلاء أعلام أئمة العترة الأكابر من الأوائل والأواخر ، ولنذكر بعد قولهما من وافقهم على ذلك ، فنقول ، قال البغوي في تفسيره وذهب الأكثرون إلى أن الواو للاستئناف ، وتم الكلام عند قوله إلا الله، وهو قول أبيّ بن كعب ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، ورواية عن طاووس ، عن ابن عباس ، وبه قال الحسن ، وأكثر التابعين ، واختاره الكسائي ، والفراء والأخفش ، ويصدق ذلك قراءة عبدالله : ﴿ وإنَّ تأويلَه إلاّ عنْدَ الله ﴾ (٢) . وفي حرف أبيّ بن كعب ، ويقول الراسخون ، قال عمر بن عبد العزيز في هذه الآية : انتهى علم الراسخين إلى أن قالوا : آمنا به كل من عند ربنا ، وهذا القول أقيس في العربية ، وأشبه بظاهر الآية انتهى مختصراً . وقال ابن تيمية في القاعدة الخامسة من جواب المسألة التدمرية : إنا نعلم ما أخبرنا الله به من وجه دون وجه لقوله تعالى :

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .
(٢) سورة آل عمران ، جزء من الآية : ٧ .

﴿ أفَلاَ يَتَدَبَّرونَ القُرْآنَ ﴾ (١) . وهذا يعم المحكم والمتشابه ، وجمهور الأئمة على أن الوقف عند قوله إلا الله ، وهو المأثور عن أبيّ ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، وعن مجاهد ، وطائفة : أن الراسخين يعلمون تأويله ، ولا منافاة بين القولين عند أهل التحقيق ، فالتأويل على ثلاثة وجوه : **الأول** ؛ كلام الأصوليين ، وهو ترجيح المرجوح لدليل . **الثاني** ؛ التفسير ، وهو اصطلاح المفسرين ، كما أن الأول اصطلاح الأصوليين ، ومجاهد إمام التفسير عند الثوري ، والشافعي ، والبخاري وغيرهم . **الثالث** ؛ الحقيقة التي يؤول اليها الكلام لقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ تأويله يومَ يأتي تأويله يقولُ الّذينَ نَسَوْه منْ قبلُ قَدْ جاءتْ رُسُلُ ربّنا بالحقِّ ﴾ (٢) . فتأويل أخبار المعاد وقوعها يوم القيامة كما قال في قصة يوسف لما سجد له أبواه وأخوته : ﴿ قالَ هذَا تأويلُ رُؤيايَ منْ قبْلُ ﴾ (٣) . ومنه قول عائشة ، كان يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهمّ اغفر لي بتأويل القرآن تعني قوله ﴿فسَبِّحْ بحمدِ ربِّك واستغفره﴾(٤). وقول سفيان ابن عيينة : السنّة هي تأويل الأمر والنهي ، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر ، وبهذا يقول أبو عبيد وغيره ، والفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصمائين (٥) . الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونهي عنه لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ ، كما يعلم اتباع بقراط ، وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ، ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف الخبر إذا عرف ذلك ، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٢ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٥٣ .
(٣) سورة يوسف ، الآية : ١٠٠ .
(٤) سورة النصر ، الآية : ٣ .
(٥) اشتمال الصماء أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً . أو الاشتمال بثوب واحد يبدو منه فرجه . اهـ .. مصححة من القاموس ، ويظهر أن محل النهي في الحديث عن المعنى الثاني ، كما يحتمل الأول أيضاً على بعد .

المقدسة بما لها من الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة ، وتأويل ما أخبر به من الوعد والوعيد هو نفس الثواب والعقاب ، وليس شيء مثل المسميات بأسمائه في الدنيا ، فكيف بمعاني أسماء الله وصفاته ، لكن الأخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع الفارق المميز ، وفي الغائب ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، فنحن إذا أخبرنا الله تعالى بالغيب الذي اختص به من الدارين وما فيهما علمنا معنى ذلك الذي أريد منا فهمه وفسرناه ، وأما نفس الحقيقة المخبر عنها التي لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، ولذلك لما سئل مالك ، وغيره من السلف عن تأويل قوله تعالى : ﴿ الرّحمنُ على العَرْشِ استَوى ﴾ [(١)] قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وبمثل هذا قال ربيعة شيخ مالك : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، وعلى الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان ، ومثل هذا يوجد كثيراً في كلام السلف في نفي كيفية علم العباد بصفات الله ، وفي الحديث : « لا أُحصي ثناء عليْك » رواه مسلم ، وفي المسند ، وصحيح أبي حاتم : « واستأثرت به في علم الغَيْب عندك » فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها لا يعلمها سواه ، مما يوضح ذلك إن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفي آية أن بعضه محكم ، وبعضه متشابه ، فالاحكام الذي يعمه هو الاتفاق ، وهو تمييز الصدق من الكذب في اخباره ، والغي من الرشاد في أوامره ، والتشابه الذي يعمه ضد الاختلاف المنفي عنه بقوله : ﴿ ولَوْ كانَ منْ عنْدِ غيرِ الله لوَجدُوا فيه اخْتلافاً كثيراً ﴾ [(٢)] . وهو الاختلاف المذكور في قوله : ﴿ إنّكم لَفي قول مُخْتلف يؤفِك عَنْه منْ أفك ﴾ [(٣)] . فالتشابه هنا يماثل الكلام ، ويناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً ، فالاحكام العام في معنى التشابه العام بخلاف الأحكام الخاص ، والتشابه الخاص فانهما متنافيان ، والتشابه

(١) سورة طه ، الآية : ٥ .
(٢) سورة النساء ، الآية : ٨٢ .
(٣) سورة الذاريات ، الآية : ٨ .

الخاص مشابهة الشيء لغيره من وجه ، ومخالفته من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله ، وليس كذلك .

والاحكام الخاص هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، يعني على من عرف هذا الفصل . وهذا التشابه الخاص إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما ، ثم من الناس من لا يهتدي إلى ذلك الفاصل ، فيكون مشتبهاً عليه . ومنهم من يهتدي له ، فيكون محكماً في حقه ، فالتشابه حينئذ يكون من الأمور الاضافية ، فإذا تمسك النصراني بقوله: ﴿إنّا نحْنُ نزّلنا الذّكر﴾[1]. ونحوه على تعدد الآلهة كان المحكم قوله : ﴿ وإلهكُم إلهٌ واحِدٌ ﴾ [2] . ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحد يزيل ما هناك من الاشتباه . قلت ، ترك الشيخ والامام وجهاً رابعاً من وجوه التأويل ، وهو المراد في الآية ، وذلك هو وجه الحكمة فيما لا تعرفه العقول مثل خلق أهل النار وعذابهم وترجيحه على العفو عنهم ، مع ترجيحه للعفو بشرائعه وأوامره لعباده . وقد ذكرت كل طائفة وجهاً في ذلك معيناً واعترضهم الباقون . وقد تقصيت ما قيل في ذلك وما يرد عليه في « العواصم » والجواب الجملي أصحها وأقواها ، كما اختاره الزمخشري وغيره من محققي خصوم أهل السنة ، والدليل على أنه يسمى تأويلا قوله تعالى في الحكاية عن الخضر : ﴿ سأنبئُكَ بتأويلِ ما لَمْ تَستطعْ عليْه صبْراً ﴾ [1] . ثم أخبره بوجه الحكمة في ذلك الذي استنكره موسى ، ولم يحتمله عقله ، فكان المتشابه فعلا لا قولا ، والتأويل خبراً عن الحكمة عكس ما ذكره في الوجه الثالث من تأويل الخبر بالفعل . وإنما قلت إن هذا هو المراد في الآية ، لأن الله سبحانه قد وصف الذين في قلوبهم زيغ بابتغائهم تأويله وذمهم بذلك ، وهم لا يبتغون علم عاقبة القرآن ، وما يؤول اليه على ما فسره الشيخ ، فهم لا يبتغون الجنة ، ولا النار ، ولا القيامة ، ولا ذات الرب سبحانه وتعالى، وإنما يستقبحون الظواهر بعقولهم ، فيتكلفون لها معاني كثيرة يختلفون فيها،

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٩ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٦٣ .
(٣) سورة الكهف ، الآية : ٧٨ .

وكل منهم ينفرد بمعنى ، ويأتي بمجرد احتمال ، والكل من ذلك مما لم يستندوا فيه إلى شيء من السمع ، وقد يكون مخالفاً للمعلوم من الشرع ، لأن تلك الآيات ظهرت على عهد رسول الله ﷺ ، وعلم من المسلمين تلقيها بالقبول ، ولم يخبر ﷺ ولا أحد من أصحابه لها بتأويل ، ولا نبّه على ذلك مع ما في المسلمين من البله المحتاجين إلى البيان الذي لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة . وقد ثبت أن عدي بن حاتم ربط خيطين أبيض وأسود ، فقال له عليه السلام : « إنّك لعريضُ القفا » . فكيف بغيره ممن هو دونه وكثير من النساء والمماليك ونحوهم . فينبغي أن أُشير إلى نكت نافعة من حجج الفريقين .

أما القائلون بأن الراسخين يعلمون التأويل ، فحجتهم أن الله سبحانه لا يخاطب المكلفين بما لا يفهمون ، لأن ذلك عبث والله سبحانه يتعالى عن ذلك علواً كبيراً ، ولا أعلم لهم حجة غيرها . والجواب عن هذه الحجة من وجوه :

**الوجه الأول** : أن فائدة كلام الله تعالى لا تنحصر في مجرد فهم معناه المعين على التفصيل ، وإلاّ لزم أن يكون عبثاً ، ولا طريق إلى القطع بذلك لمن اعتقده ، إلا أنه طلب وجهاً ، فلم يجده ، وليس عدم الوجدان عند الطلب في علم الطالب يدل على عدم وجود المطلوب في علم الله تعالى . إذ من المعلومات الضروريات أن الانسان قد يطلب الشيء المدة الطويلة ، ولا يجده هو أو يجده غيره . وفي كلام علي عليه السلام في وصيته للحسن عليهما السلام دليل على هذا حيث قال : « فإن أشكل عليك شيء من ذلك فاحمله على جهالتك ، فإنك أول ما خلقت جاهلا ثم علمت ، وما أكثر ما تجهل من الأمر ويتحير فيه رأيك ، ثم يضل فيه بصرك ، ثم تبصره بعد ذلك انتهى». هذا على الاجمال ، وعلى جهة التفصيل نقول تلخيص ذلك أن كلام الله سبحانه وتعالى منقسم إلى قسمين : **القسم الأول** ، ما فيه تكليف للعباد وطلب منهم بالأوامر والنواهي للافعال والتّروك ، فهذا هو الذي يسمى خطاباً ويجب أن يكون لهم إلى معرفته طريق علمية أو ظنية ، ويكفي أن يعرف ذلك بعضهم كالمجتهدين بالاجماع ، وهذا القسم من كلام الله

تعالى هو الذي يعلم أنه سمي خطاباً للمكلفين . **والقسم الثاني** ؛ من كلام الله ما لم يكن فيه طلب أمر منهم مثل فواتح السور وما شاكلها فلا دليل على أنه يسمى خطاباً للمكلفين ولا أن المقصود منه فهم معناه على التعيين، ولذلك اختار الامام يحيى بن حمزة في مثل الفواتح جواز جهل الراسخين بمعناها ، وقفت عليه في « الحاوي » للامام يحيى عليه السلام ، توضيحه أنه لم يرد في آية قط : ﴿ يا أيها الّذينَ آمَنُوا ﴾ . ﴿ الم ﴾ . ونحو ذلك ولا ورد في تضاعيف الكلام المفهوم ، ولا ورد في لسان العرب ، ولا يحسن من الواحد منا أن يخاطب صاحبه ، بنحو ذلك ، ويطلب منه فهم ما أضمره فيه، والعلة عدم التمكن من معرفة ما أراد بذلك ، وهي مطردة فينا . وفي حق الله تعالى بل هي في حق الله أبعد منه لأن قرائن الرؤية قد تفيد الظن بالاشارة ، ولو أمكن في كلام الله تعالى فهم ذلك أمكن في حقنا أولى وأحرى ، والمعلوم عدم إمكانه في حقنا،وقولهم : أنه خطاب لنا ، فيجب أن يكون مفهوم المعنى لنا احتجاج بمجرد الدعوى ونتيجته معلومة البطلان بالوجدان وأولى منه وأصح عند أهل الانصاف أن نقول المتشابه غير مفهوم المعنى لنا ، ، وهذه ضرورية وجدانية ، فيجب أن نكون غير مخاطبين به ، بيان المقدمة الضرورية أن فواتح السور متشابهة، فلو ادعينا فهم تفسيرها وجب أن يكون اليه طريق ، لكن لا طريق إليه . لأن الطرق في ذلك منحصرة في العقل ، والكتاب ، والسنة الصحيحة ، والاجماع ، والقياس ، واللغة ، ومعلوم أنه لا شيء من ذلك يدل على تفسير الفواتح ، سلمنا أن ذلك يسمى خطاباً لنا في اللغة بمجرد وروده في كتابنا ، فيجب حينئذ أن يكون خطابنا منقسماً إلى ما المراد منا فهمه على التفصيل كالمحكم ، وعلى الاجمال كالمتشابه ، مثال ذلك ما ثبت في حديث ابن مسعود من قوله ﷺ : « أسألكَ بكلِّ إسمٍ هوَ لكَ سمّيْتَ به نفسَكَ وأنزلْتَه في كتابك ، أو علّمته أحداً منْ خلْقك أو استأثرتَ به في عِلم الغيب عندك » ، فهذا القسم من الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب مما يجب الايمان به على الاجمال ، ولا يمكن فهم معاني تلك الأسماء على التفصيل بالضرورة مع النص على ذكرها

في كلام رسولنا الذي تعبدنا بفهم كلامه وخطابه ﷺ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

**الوجه الثاني** : إنهم إما أن يوجبوا أن يعلم تأويله جميع المكلفين المخاطبين وهذا باطل ولا قائل به ؛ أو يقولوا أنه يكفي أن يعلمه بعضهم ، وهم الراسخون أو بعض الراسخين ، وعلى هذا ، فيلزمهم تجويز أن يكون العلم بتأويله من خواص بعض الراسخين من الأنبياء والملائكة ، وأفراد من الأئمة ، فإن الله سبحانه يختص برحمته من يشاء ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، فأما أن كل خائض في علم العربية ، والمعاني أو جامع لشرائط الاجتهاد ، فإنه يجب أن يعلم جميع تأويل المتشابه ، فدليلهم على تسليم صحته لا يقتضي هذا .

**الوجه الثالث** : أنهم إما أن يمنعوا الايمان الجملي ، أو يجوّزوه ، فإن منعوه لزمهم أن يقبح من عوام المسلمين ، بل من العجم الايمان الجملي بالمتشابه ، بل بالمحكم ، بل يلزمهم أن لا يصح العلم بذات الله سبحانه ، وكثير من صفاته لامتناع تصور العقل لذلك على التفصيل وإن جوزوا الايمان الجملي بطل استدلالهم بذلك فهذا ما حضرني لهم ، وعليهم في هذه الحجة على الانصاف ، والله عند لسان كل قائل ونيته .

**الوجه الرابع** : أن المتأولين إنما يعينون وجوه التأويل بالظن أو الاحتمال ، فأما الاحتمال فلا يسمى علماً ألبتة لا حقيقة ولا مجازاً ، وأما الظن فقد يسمى علماً مجازاً ، ولكنه هنا ممنوع ، لأن العلم المضاف إلى الله تعالى في الآية لا يجوز فيه إلا الحقيقة ، وهو بعينه هو المضاف عند الخصم إلى المتأولين بالظن أو الاحتمال ، ولا يجوز في اللفظة الواحدة أن يراد بها كلاً معنييها على الصحيح ، ولا يقوم على خلاف ذلك دليل من اللغة ألبتة ، على أن أبا هاشم قال : إنه محال عقلا ، ومجرد احتمال ذلك عقلا ، أو لغة ليس بدليل قطعاً .

**الوجه الخامس** : قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهاء منَ النَّاس ﴾[1]

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤٢ .

الآية . دليل على أن الذين في قلوبهم زيغ هم المرتابون في المتشابه الذين قبحوا ظاهره ، ولم يكفهم في تحسينه العلم الجملي لحكمة الله تعالى ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لله المَشْرق والمغْرب يهدي مَنْ يشاء ﴾ (١) . دليل على اكتفاء الراسخين بالدليل الجملي ، لأنه ليس في هذا الجواب وجه تفصيلي في حسن النسخ . وقد بسطت هذا المعنى في « العواصم » فليراجع فيه من مسألة الارادة .

**الوجه السادس** : ما أخرجه الحاكم في كتاب الايمان من المستدرك عن ابن عمران قال : ( لقد عشنا برهة من دهرنا ، وإن أحدنا يؤتى الايمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على النبي ﷺ ، فيتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها ، كما تعلمون أنتم القرآن ، ثم قال : لقد رأيت رجالا يقرأ أحدهم القرآن ، فيقرأ ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته لا يدري ما أمره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده ينثره نثر الدقل ). قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ولا أعرف له علة والحجة منه فيما ذكر ما يوقف عنده والخصم يدعي قبح الخطاب . وفي النهاية : الدقل : رديء التمر ويابسه وقال : ما ليس له اسم خاص فيراه ليبسه ورداءته لا يجتمع ويكون منثوراً ، وأما القائلون بأن الراسخين لا يعلمون التأويل ، فالذي حضرني اثنان وعشرون دليلا .

**الدليل الأول** : الفطرة العقلية التي فطر الله الناس عليها ، وذلك أن الانسان يعلم أحوال نفسه علماً وجدانياً ضرورياً أولياً لا يشك فيه ، فيعلم عافيته ، وألمه ، وفرحه ، وغمه ، وعلمه ، وجهله ، وسائر أحواله ، أو أكثرها ويجد فرقاً ضرورياً بيِّناً لا تمحوه الشبه ، ولا تعتريه الشكوك ومن ذلك علمنا بمجارات العقول ومواقفها ، وما لنا إلى معرفته طريق دون ما ليس لنا إلى معرفته طريق ، ونجد فرقاً ضرورياً بين فهم معنى قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصَّلاة فاغْسِلوا وجوهكُم ﴾ (٢) .وأمثالها

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤٧ .
(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

وبين قوله تعالى : ﴿ الم ﴾ . وتلخيص ذلك أن معرفة معنى « الم » وأمثالها إما أن يكون بطريق أو لا ، فإن لم يكن بطريق لم يصح إجماعاً ، وإن كان بطريق ؛ فإما أن يكون عقلياً ، أو لا . لا يجوز أن يكون عقلياً وفاقاً . إذ لا رابطة بين العقل ، وبين معاني الحروف ، وإن لم يكن عقلياً . فإما أن يكون سمعياً أو لا . لا يجوز أن يكون سمعياً لأن السمع هنا ليس إلا القرآن والسنّة ، ولم يحتج المقرون لهذه الحروف بهما ولا نقلوا ما قالوه فيها عنهما ؛ إلا القول بأنها أسماء الله ، أو إشارة إلى أسماء الله ، فقد ورد فيه شيء لم يبلغ مرتبة الصحة المتفق عليها ، وإن كان الحاكم قد خرج بعض ذلك ، ولكن على تسليم صحة ذلك ، فلا بد من الاجمال ببطلان التركيب فيها ، ولا بد منه في الكلام المفيد باجماع أهل العربية ، فإنك لو قلت : زيد . عمرو . بكر . خالد . لكانت اسماء مفهومة في أنفسها لكنه لا يكون خطاباً مفيداً ، بل ولا يسمى كلاماً عند النحاة .

فلم يبق بعد ذلك ما يستند إليه إلا اللغة العربية ، وليس في كتب اللغة شيء من ذلك أصلا ألبتة ، ولا ادعى المخالف وجود دليل صحيح في ذلك من أنواع الأدلة الثلاثة المتقدمة ، العقلية والشرعية واللغوية ، والقياس هنا لا يصح كما لا يصح في كثير من المعروفات كأعداد الركعات ، فالمجهول أولى لعدم صحته . وأما حديث معقل بن يسار عنه ﷺ : « اعْملُوا بالقرآن أحِلُّوا حلالَه وحرِّموا حرامَه واقتدوا به ، ولا تكفروا بشيء منه ، وما تشابه عليكم فردوه إلى الله، وإلى أولي العلْم من بعدي وليسعكم القرآن وما فيه من البيان » . قال في سلاح المؤمن ، رواه الحاكم ، وقال صحيح الاسناد والجواب عنه من وجوه : **الأول** : عدم الصحة بمجرد تقليده حتى يبحث عنه . **الثاني** : أنه معارض بحديث جندب عنه ﷺ : « فإذا اخْتلفْتم فيه فقُوموا عنه » . رواه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وفي حديث عمرو « ما لم تعرفوه فكلوه إلى عالمه » . رواه الحاكم ابن المدائني ، وأحمد واللفظ له . **الثالث** ؛ أنه في خطاب العامة لرده لهم إلى أهل العلم ، والمحكم عند العلماء قد يتشابه على العامة ، حينئذ إجماع . وقد ثبت أن التشابه أمر نسبي ، ولذا جاء في حديث

المتشابهات أنه لا يعلمها كثير من الناس . فأما ما تشابه على أولي العلم بل على الراسخين فلا يرد اليهم بل إلى الله وحده ، يوضحه حديث جندب وحديث عمر كما تقدم في الوجه الثاني . الرابع ؛ أنه قد دل على هذا لأنه قسم الرد إلى الله وإليهم ، فثبت أن المردود إلى الله ما لم يعلموه ، لأنه لا معنى لرد متشابه القرآن إلى الله ولا الايمان الجملي ، فإن الرد المعتاد إلى الله هو الرد إلى كتابه ، فأما رد كتابه اليه ، فلا يكون إلا الوقف والايمان الجملي . ولذلك أمر فيه بالاكتفاء ببيان النبي ﷺ . وأما دعوى قرينة مطلقة تدل على تأويل الحروف المقطعة ليست من قبيل شيء من الأدلة ، فإنه ممنوع مثل تفسير الباطنية ، لأنه مثل دعوى دليل مطلق ليس هو عقلي ولا سمعي ولا لغوي ، وهذا يرجع إلى تجويز وجود الجنس مع عدم جميع أنواعه مثل : حيوان ليس بناطق ، ولا أعجمي ، ولا أرضي ، ولا بحري ، ولا سمائي ، وذلك محال عند الجميع ، ولو قُبل مثل ذلك قُبل قول ابن عربي الطائي صاحب كتاب « الفصوص » من أن الحروف أمة من الأمم مبعوث إليها رسول منها لدليل جملي ويمتنع صحة الدليل الجملي مع امتناع التعيين ، كما يمتنع اثبات الجنس مع امتناع الأنواع كلها وهو المسمى بالوجود المرسل ، وهو أحد المحالات والمنصف يجد من الجهل بمعنى هذه الحروف الذي أراده الله على التعيين ، وفقد الطرق المفيدة لذلك ، وأنت إذا تأملت كلام الزمخشري وغيره في تفسير الفواتح ، وعرضته على الأدلة المعينة وطلبت تعيين مستنده من العقل ، أو من القرآن ، أو من الحديث ، أو من الاجماع اتضح لك أن كل واحد منها بريء منه ، ومن كان عنده في ذلك طريق صحيح ، فليكن بها مأجوراً ، فإن طبع جميع المكلفين مجبول على محبة العلم وكراهة الجهل ، ولا رغبة لنا في جهل شيء والمنة لمن دل على معرفة ، وأخرج من جهالة .

**الدليل الثاني** : أن المتأول بتأويل معين إما أن يقطع على أن تأويله ذلك هو مراد الله تعالى ويقطع ببطلان كل تأويل سواه ، فهذه لا قائل به ، ولو قال به أحد ما ساعده الدليل لأنه من قبيل الاستدلال بعدم الوجدان في نفس الطالب على عدم وجود المطلوب في علم الله تعالى . وقد مرّ إبطاله

يوضحه أن المتأول قد يتأول الآية على وجه، ثم يتفطن بعد ذلك لما هو أقوى عنده، وأما أن لا يقطع المتأول بصحة تأويله وبطلان ما عداه، فأما أن يكون تجويزاً مستوى الطرفين أو ظناً راجحاً، أما التجويز فليس من العلم في شيء، وهو محض الجهل إذ لا معنى للجهل إلا احتمال أحد النقيضين من غير ترجيح، أو نحوه فاعتقاد أنه علم، ولا سيما في تفسير كلام الله تعالى، والاطلاع على مراده غاية الغرور، وأما إن كان ظناً راجحاً فلا ثمرة له في غير العمليات. ثم لا يخلو الاعتماد عليه والخبر عن مراد الله به من كراهة أو تحريم لعموم النواهي عن اتباع الظن وعموم قوله تعالى: ﴿ ولاَ تَقْفُ ما ليسَ لكَ به عِلْمٌ ﴾ [1]. وما سيأتي ذكره من الأحاديث الواردة في تحريم التفسير بالرأي، فهذان الوجهان عقليان ثم إنه يلزم من قولهم دعوى التعبد بذلك، وتصويب الجمع، وفي أقوال المفسرين ما لا يصح جمعه لتناقضه، كالقول بأن « الم » الألف اسم الله، واللام جبريل، والميم محمد. والقول بأنها كلها أسماء الله، وأيضاً لو ثبت أنها كلها أسماء عاد الأشكال بنفسه لعدم ثبوت النسبة الخبرية فيها، فإنّا مع معرفتنا لأسمائنا لا نستفيد بذكرها مجردة عن التركيب الموجب للاعراب، والمعاني، ويلزمهم على التصويب القطع بتصويب النقيضين، كتسمية الله تعالى بتلك الحروف، وتصويب من قال ليست أسماء لله تعالى فليزيد، والقطع بتصويب من توقف، فإنه أولى وأحرى، والله أعلم.

**الدليل الثالث**: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « مَنْ قالَ في القرآن بغير علمٍ فلْيتبوأ مقعَده منَ النّار». وفي رواية أخرى: « مَنْ قالَ في القرآنَ برأيه فلْيتبوأ مقْعَدَه منَ النّار » رواه الترمذي، وقال هذا حديث حسن، ورواه الذهبي في الميزان في ترجمة أبي سهل الهيثم بن جميل أحد شيوخ أحمد بن حنبل، والذهبي. قال الذهبي أبو الوليد بن برد، حدثنا الهيثم بن جميل، حدثنا أبو عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ قالَ في القرآن بغير علْمٍ

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

فليتبوأ مقعده من النار » أورده فيما أنكر من حديث الهيثم . وقال بعده . قال الدارقطني ثقة حافظ ، وقال العجلي ثقة صاحب سنة . وقال أحمد بن حنبل ثقة ؛ وقال ابن عدي ليس بالحافظ يغلط على الثقات ، وأرجو أنه لا يتعمد ، وعن جندب أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قالَ في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » رواه الترمذي ، وأبو داود ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب ، وأما تصريح بعض الصحابة بالتفسير بالرأي ، وعدم انكار الجماعة عليه ، كقول أبي بكر في الكلالة : أقول فيها برأيي ، فذلك في العمليات ولا نزاع فيها ، ولو سلم إجماع في غير العمليات فظني سكوتي لا ينفع في الفروع ، ولا يقدح بمثله من يعرف معناه ، والحديثان أقوى من مثل ذلك ولا ينهض معارضاً لهما ألبتة إلا التفسير بالنقل الصحيح من الحديث ، واللغة ، فالظاهر الاجماع على جوازه وإن كان ظنياً ويبقى التفسير بالرأي المحض المنصوص في الحديث بتحريمه مع ظواهر القرآن ، وشهرة الخلاف فيه ، والله أعلم .

**الدليل الرابع** : ما رواه السيد الامام الناطق بالحق أبو طالب في أماليه من قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو صريح في هذا المعنى لا يمكن تأويله . قال السيد ، أخبرنا أبي رحمه الله تعالى ، أخبرنا محمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن سلام ، أخبرنا أبيّ ، حدثنا سليمان ، حدثنا علي بن الخطاب الخثعمي ، حدثنا أحمد بن محمد الأنصاري عن بشير ، عن زيد بن أسلم ، عن علي عليه السلام أنه قال في صفة الراسخين في العلم لمن سأله أن يصف له الله عز وجل في آخر كلامه عليه السلام ما لفظه : ( إعلم أيها السائل أن الراسخين في العلم هم الذين أعياهم عن اقتحام السدود المضروبة دون الغيوب ، الاقرار بجمل ما جهلوا تفسيره من تفسير الغيب المحجوب ، فقالوا آمنا به كل من عند ربنا فمدح الله سبحانه وتعالى اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً ، وسمى تركهم التعمق فيما لا يكلفهم البحث عنه منهم رسوخاً ، فاقتصر على ذلك انتهى ) . رواه السيد أبو طالب ، ولم يتعقب عليه بتأويل كما هي عادته فيما يخالف مذاهب أهل البيت عليهم السلام ، وهو من أنفس

ما ورد في هذا الباب وأحسنه لصدوره عن إمام الراسخين في العلم ، والمخصوص من الله تعالى بزيادة في الفهم . قال زيد بن علي عليه السلام في كتاب « المجاز » من رواية أبي عبد الله جعفر بن محمد بن هارون المقري ما لفظه : والقرآن على أربعة أوجه : حلال ، وحرام لا يتبع الناس جهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وعربية يعرفها المعرب ، وتأويله لا يعلمه إلا الله تعالى ، وقال في مواضع أخرى : والمتشابهات يشتبه تأويلها على أكثر العباد ، ويلتبس من قبلها أهل الزيغ ، ويقول الراسخون في العلم آمنا بما علمنا وما لم يعلم تأويله لنا ، فعلمه عند ربنا . وقال القاسم بن ابراهيم في كتابه « الناسخ والمنسوخ » وفي ما أنزل الله يا بني من وحيه ، بعد الذي بقي فيه من أمره ونهيه متشابه باطن خفي لا يبين منه شيء لنا جعلـه الله متشابهاً ، وليس يعلمه أحد غير الله ، وهـذا نص جلي على المراد ولله الحمد . وقال الهادي إلى الحق عليه السلام في جواب إسماعيل بن إسحاق بن ابراهيم عن المسائل التي سأله عنها بنجران ما لفظه : حم ، عيسق : حروف تولى الله علمها لم يبينها لأحد من خلقه إذ ليس فيها أمر ونهي ولا فرض ولا أمر تعبد به عباده ، فيحتاجون إلى علمه ومعرفته . وقال المرتضى بن الهادي عليه السلام في جواب المسائل التي سئل عنها ، وأما متشابه الآيات من الكتاب ، فلا يكون أبداً إلا متشابهاً كما جعله رب الأرباب ، فليس يحيط غيره بعلمه ولا يكلف أحد العلم به ، وإنما يكلف العلم بأنه من عند ربه ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ والرّاسخونَ في العلْم يقولونآمنّا به كلٌ منْ عند ربِّنا﴾ (١) انتهى ما ذكره أئمتنا بحروفه ، وأما من ذهب إلى غير هذا المذهب من الزيدية ، فلإعراضهم عن كتب أئمتهم الموجودة بين أظهرهم ، وإقبالهم على كتب غيرهم ، فالله المستعان .

**الدليل الخامس** : أن موسى عليه السلام جهل ما علمه الخضر عليه السلام من تأويل فعله هذا ، وهما معاً بشر متقاربان في العلم متماثلان في الجسم فكيف مع هذا يجب أن تكون معرفة تأويل أفعال الله تعالى ممكنة

(١) سورة آل عمران : الآية : ٧ .

لجميع المكلفين ، وتأويل كلامه مقدوراً لجميع المجتهدين ، مع أن التأويل هو معرفة وجود الحكمة في المتشابه على ما سيأتي بيانه ووجوه حكمة الله تعالى مادتها من محيط علمه ، وتامات كلماته التي نص الله سبحانه في كتابه على أن البحر لو يمده سبعة أبحر لم يكفها مداداً ولم يحصها نفاداً .

**الدليل السادس** : أن الملائكة عليهم السلام ما عرفوا حكمة الله تعالى على التعيين في خلق المفسدين في الأرض ، ولذلك سألوا ربهم جل جلاله عن ذلك ، فلم يخبرهم به على التعيين ، وردهم إلى الجملة التي كانوا لها معتقدين وبها مكتفين قال سبحانه : ﴿ إنِّي أعْلم ما لا تعلَمونَ ﴾ [1] فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا : ﴿ لا علمَ لنا إلاَّ ما علَّمتنا ﴾ [2] .

**الدليل السابع** : إن في هذه الآية بياناً شافياً وتعليلاً كافياً ، ولذلك أنزلها الله تعالى فرقاناً بيِّناً بين المحكمات والمتشابهات ، وأما المحكمات اللواتي هنَّ للكتاب أمهات ، فمن تأولها ، وجعلها من المتشابه ، فما قدرها حق قدرها ، ولا قام بواجب شكرها ، ومن أجازها ممن جوّز التأويل بغير دليل عرف أن الله تعالى قد وصف فيها الذين في قلوبهم الزيغ بصفتين ، ووسمهم بسمتين : إحداهما ؛ ابتغاء الفتنة ؛ وثانيهما ؛ ابتغاء التأويل ، فثبت تحريمهما ، فكيف نجعل التأويل الذي دلّت الآية على تحريمه واجباً ، والمتأول الذي دلت الآية على ذمه ممدوحاً ؟ يؤيد ذلك.

**الدليل الثامن** : ومن ذلك أنه سبحانه لما ذم من ابتغى التأويل علل ذلك بعلة واضحة وذلك قوله تعالى : ﴿ وما يعلَم تأويله إلاَّ الله ﴾ [3] وذلك لأن طلب العلم لما كان مأموراً به . وقد قال تعالى : ﴿ وقُلْ ربِّ زدْني عِلْماً ﴾ [4] . وكلٌّ ذمه سبحانه لمن ابتغى التأويل ؛ كالمخالف بذلك بين أن العلة في ذم طالب هذا العلم ، كونه مما لا يعلمه إلا الله ، وطالب ما لا يدركه غير محمود ، ثم بين سبحانه حال الراسخين

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٠ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٢ .
(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٧.
(٤) سورة طه ، الآية : ١١٤ .

في العلم في هذا المقام ، وإن حالهم فيه حال التسليم ، والايمان والخضوع ، والاذعان ؛ فلو كان التأويل من علوم الراسخين لما ذم من ابتغاء في آية من الفرقان بين المحكم والمتشابه من القرآن ، وفيما وصف به الراسخين من العجز عن ذلك تسلية لأهل الحرص عل طلب العلوم ، ولذلك لم يجب الملائكة إلى بيان ما سألوه من هذا الجنس ، وسد الباب ، وحسم المادة، ويؤيد ذلك أن السابق إلى الفهم أن « الراسخين » مبتدأ ، وخبره يقولون « آمنا به » والقول بأن آخر الكلام قوله : والراسخون في العلم ، وأن قوله يقولون آمنا به كلام مستأنف موضح لحالهم أي هم يقولون ، أو هؤلاء يقولون ، أو قائلين على الحال مستلزم اضماراً ، أو تجوزاً ، أو مخالفة للظاهر ، وذلك لا يصح لغير موجب ، ويقوى ذلك أن قولهم كل من عند ربنا مشعر بعجزهم عن ادراك تأويل المتشابه مشير اليه من حيث أنه كالتعليل للايمان بالمتشابه ، وأن لوجه فيه هو كونه من عند الله ليس إلا ، وهذا منهم كالتمثيل له بالمحكم ، والقياس عليه بالعلة المعلومة ردعاً لوساوس الصدور ، ونوازع الخواطر إذا حدثت ، وقالت كيف الايمان بما لا يعقل ولا يفهم ، بل لمن يقول بذلك من المبتدعة وغيرهم ، ولو كان علمهم بتأويله حاصلا كعلمهم بتأويل المحكم لم تقع هذه الجملة هذا الموقع من البلاغة . وكذا قصر علم التأويل ، وتعظيمه بذلك القصر المصدر بحرف النفي يعلم أن تأويل المتشابه لا يقع كل الموقع إلا متى كان مقصوراً على الله وحده مثل : قصر التوحيد عليه ، إما إذا كان لله تعالى شركاء في علم التأويل المتشابه لا ينحصرون في كثرتهم في أنفسهم ، وتعليمه منهم ممكن لكل عاقل من خلق الله أجمعين ، فإن الحصر لذلك بهذه الصيغة لا يقع موقعه البليغ ، ويكون نظيره التوحيد في النبوة للأنبياء ، بل التوحيد في الايمان للمؤمنين ، لأن الراسخين أضعاف أضعاف الأنبياء عليهم السلام ، بما لا ينحصر ، فكما لم يرد القرآن بأنه : لا إله إلا الله ، ولا نبي إلا من أوحى اليه الله ، أو نحو ذلك لكثرة الأنبياء، وعدم فائدة صيغة القصر ، أو عدم بلاغتها وفصاحتها حينئذ ، فكذلك هذا ، وذلك أن علماء المعاني والبيان نصوا على أن قصر الصفة على الموصوف لا يخاطب به إلا من يعتقد الشركة ، ولذلك سمي قصر إفراد لقطع الشركة،

وليس في الوجود مخاطب يعتقد أن العوام العمي يشاركون الله والراسخين في علم تأويل المتشابه حتى يرد اعتقاده بهذا القصر ، وإنما الموجود من يعتقد أن الراسخين يشاركون الله تعالى في ذلك ، فحسن قصره على الله لقطع اعتقاد من جعل لله فيه شركاء ، فافهم ذلك وتأمله فإنه جيد .

**الدليل التاسع** : أن أما للتفصيل ويلزم منه ذكر قسيم ما بعدها على المختار ، كما يظهر عند ذكر الكلام في الأدلة ، وهو قول من أقوال أهل العلم ، واختاره الامام يحيى بن حمزة عليه السلام في تفسير هذه الآية الكريمة ذكره في كتاب « الحاوي » في أوائل المجلد الثاني في الفصل الثالث في المحكم والمتشابه ، وحكاه نجم الدين في شرحه لمقدمة ابن الحاجب كما يقول : « أما زيد فعالم ، وأما عمرو فجاهل » ، ولا يحسن أن يقول « أما زيد فعالم » ويسكت على ذلك ، ولا يذكر له قسيماً مخالفاً ، لأنه يغني عن ذلك أن تقول : زيد عالم ، وعلى هذا آيات القرآن العظيم كما قال تعالى : ﴿ أمَّا مَنْ ظَلَمَ فسَوْفَ نُعذّبه ﴾[1] الآية. في الكهف إلى قوله تعالى : ﴿ وأمَّا منْ آمَنَ ﴾[2] . وقال تعالى : ﴿ فأمَّا اليتيمَ فلاَ تقْهَرْ وأمَّا السَّائل فلاَ تنْهرْ وأمَا بنعْمة ربِّكَ فحدّث ﴾[3] . وقال تعالى : ﴿ فأمَّا إنْ كانَ منَ المُقرّبينَ ﴾[4] الآية . وقال تعالى : ﴿ فأمَّا إذَا ما ابْتلاه ربّه فأكْرمه ونعّمه ﴾[5] . كلها بذكر قسيم ما بعد « أما » ، وقد تحذف « أما » ويذكر قسيم ما بعدها نحو قولك : أما زيد فعالم وعمرو جاهل بدلا من قولك : وأما عمرو فجاهل ، والدليل عليه الآية الكريمة : ﴿ فأمَّا الّذينَ في قلُوبهم زيغٌ فيَتّبعونَ ما تشَابهَ منه إلى قوله والرّاسخونَ في العلْم ﴾[6] . بدلا من قوله : وأما الراسخون كما هو قول الامام يحيى عليه السلام ، وقد ذهب إلى ذلك غيره فيما حكاه نجم الدين ، واختار أنه محتمل ، يعني بذلك مع احتمال أن يكون قسيم ما بعدها محذوفاً ، فالجواب أنه لا يصح ذلك إلا بعد تقرر جواز

(١) سورة الكهف ، الآية : ٨٧ .
(٢) سورة الكهف ، الآية : ٨٨ .
(٣) سورة الضحى ، الآيات : ٩ ، ١٠ ، ١١ .
(٤) سورة الواقعة ، الآية : ٨٨ .
(٥) سورة الفجر ، الآية : ١٥ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .

حذفه بدليل غير الآية ، أما حين لم يكن معهم دليل غير الآية ، فإنه لا يصح لهم ذلك لما في الآية من الاحتمال لحذف « أما » من أول قسيم ما بعدها ، لا حذف القسيم ، وحذفها معاً . وقد ثبت جواز حذف « أما » مع اثبات قسيمها مع القرينة الدالة على ذلك بغير الآية الكريمة ، وأما حذف القسيم ، فلم يصح قط إلا مجرد دعوى في هذه الآية ، وذلك مجرد احتمال لم يثبت له رجحان ألبتة فلا يكون له دليل . يوضحه أن عدم التفصيل بعد « أما » لا يخلو اما أن لا يصح وقوعه ، أو يصح نادراً ، أو يصح كثيراً ، أن لم يصح فالقول قول من أوجب التفصيل بعدها ، لأن النحاة قد نصوا على أنها للتفصيل في لغة العرب ، وذلك يستلزم ذكر المتعددات بعدها وأقلها أمران متغايران ، وأن صح نادراً ، فقواعد البصرية من النحاة وجوب تأويل ما سد عن الأصل بما يلائم الأصل ، كتأويلنا في هذه الآية لقوله تعالى : ﴿ والرّاسخونَ في العلم ﴾ [1] بأن المراد ، وأما الراسخون ، لأن الأصل الغالب في « أما » ذكر متعدد بعدها ، لكيلا تبطل قوانين العربية ، وتختل قواعدها ، وإن صح عدم التفصيل بعد « أما » كثيراً انتقص كونها للتفصيل ، وتمحضت للشرطية ، وكان حرف شرط صرفاً يقوم مقامها لأن التفصيل يوجد معها تارة ، ويعدم أخرى ، ويوجد مع عدمها أيضاً كأول « المدثر » ، لكن قد ثبت أنها للتفصيل ، فيثبت أنها لم ترد لغيره كثيراً قطعاً ، ولا يثبت أنها وردت لغير التفصيل نادراً بدليل ظني غير محتمل ، وأنا أورد كلام نجم الدين فيها لينظر فيه بانصاف .

فأقول ، قال نجم الدين في كلامه على « أما » التي للتفصيل اعلم : أن « أما » موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل أولا : ستلزم شيء لشيء ، ومن ثمة قيل إن فيها معنى الشرط ، والمعنى الثاني : لازم لها في جميع مواضع استعمالها بخلاف معنى التفصيل ، فإنها قد تجرد عنه ، وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها أيضاً في جميع مواقعها ، فالتزم ذكر المتعدد بعدها ، وحمل قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم بعد أمّا الذين في

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .

قلوبهم زيغ ﴾ . على معنى ، وأما الراسخون وهذا ، وإن كان محتملا في هذا المقام إلا أن جواز السكوت على مثل أما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها انتهى . والجواب : أن ظاهر كلامه أنه لم يوجد غير الآية حجة ، إلا ما ادعاه من حسن السكوت على مثل : أما زيد فقائم ، فأما الآية فقد بطل الاحتجاج بها مع اعترافه باحتمالها للتفصيل . وأما حسن السكوت من غير تفصيل ، فالجواب أن أما قد يكون معها يقوم مقام التفصيل من القرائن التي تقتضيه ، وإن لم ينطق به ، وأما بالنظر إلى معنى الملازمة ، فمسلم ، ولا يضر تسليمه كما لو رأيت رجلا جاهلا ، فقلت له توبيخاً ، أو تخصيصاً : أما زيد فعالم ، والتقدير : وأما أنت فجاهل ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها النّاس قدْ جاءكُم برهانٌ من ربِّكم وأنزلنا إليْكم نُوراً مُبيناً فأمّا الذينَ آمنوا بالله واعتصمُوا به فسَيدخلهم في رحمة منْه وفضل ويهديهم إليه صراطاً مُسْتقيماً ﴾ (١) . فتخصيص « الذين آمنوا » بالذكر هنا مع دخول « أما » وإشعارها بالتقسيم قرينة دالة على أن المراد ، وأما الذين كفروا فليس لهم ذلك ، أو فلهم عذاب أليم ، أو نحو ذلك . وهذا المثال نص عليه ، وعلى ما ذكرته فيه ابن هشام أحد كبار النحاة في كتابه « مغني اللبيب » . وقد اعترف الزمخشري في « كشافه » في تفسير قوله تعالى في آخر سورة النساء : ﴿ فسيحشرهم إليه جميعاً ﴾ (٢) . أن ذكر أحد القسمين في قوله تعالى : ﴿ فأمّا الذينَ آمنُوا بالله واعْتصموا به ﴾(٣) . يستلزم تقدير القسيم الآخر في المعنى ، فكيف لا يستلزم ذلك في قوله : ﴿ فأمّا الذينَ في قلُوبهم زيغٌ ﴾ مع أنها أولى ، لأن القسيم فيها مذكور ، وهم ﴿ الراسخون في العلم ﴾ . لكن حذف وأما من صدره لوضوح القرينة، فإذا وجب عنده تقدير أما وما بعدها مع حذفهما معاً لدلالة القرينة على ذلك ، فكيف لا تقدر « أما » وحدها إذا حذفت في صدر القسيم الذي بعدها ، بل كيف لا يجوز ذلك وما أوجبه في بعض الآي حرمه في بعض ، فظهر أن ظاهر الآية عليهم

---

(١) سورة النساء ، الآية : ١٧٤ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٧٢ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٧٥ .

لولا ما ادعوه من أنها من المتشابه ، وقد أوضحت أنها من المحكمات وأن الوجه الذي احتجوا به لا يتماسك ضعفاً ولله الحمد والمنة .

وأما إن ادعى حسن السكوت مطلقاً بالنظر إلى معنى التفصيل الموضوعة له فممنوع ، لأنه نفس المتنازع فيه الذي يخالفه فيه من قد ذكر خلافه ، وهو الذي ادعى حسن السكوت عليه ، أما أن يكون له عليه دليل أورده ، فلا ولو كان لأورده لكنهم ما وجدوا غير الآية ، وإذا كان أصل « أما » للتفصيل وفاقاً لم يصح دليل على خلاف الأصل ، لأن المدعي له مستغن عن إقامة الحجة لبقائه على الأصل ، ووجبت الحجة على أن من ادعى خلاف الأصل . عل أن من ادعى حسن السكوت على ذلك ادعى أنها تكون للتوكيد وأخرجها من بابها ذكره ابن هشام ، ولم أعرف عليه دليلا ، وعلى تقدير صحته ، فلا يجوز إلا في كلام مبتدأ لم تتقدمه جملة يكون تفصيلا لها ، كقولك : أما زيد فعالم مبتدئاً بذلك ، أما إذا قدمت جملة ، ثم عطفت عليها بالفاء قبل « أما » المستلزمين في العادة للتفصيل ، فلا بد من تقديره ، كما تقول : وفد الناس على الخليفة فأما الفضلاء فأكرمهم وتسكت أو تقول والأراذل أهانهم بحذف « أما » من صدر التقسيم فمن التعسف ، والتعسف الفاحش تقدير قسيم آخر غير قولنا ، والاراذل أهانهم كما زعم بعض المتأخرين في قسيم : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ . إنه محذوف مقدر وليس هر قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ مع إقرار نجم الدين ، وهو من أئمة الخصوم بصلاحيته لذلك ، ويعضده ما ذكره ابن الحاجب في شرح مقدمته ، فإنه قال فيه : « أما » للتفصيل لأن وضعها على أن تفصل بها نسب ، إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ، فقد يذكروا وقد لا يذكروا بعدها أمراً آخر ، ولكنه يفهم أنه ترك لأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ ولم يذكر بعد ذلك « أما » أخرى لتفصيل آخر ، وأما مجيء المتعدد فيها فكثير ، ولذلك قال بعضهم إنه لازم ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ على ، وأما الراسخون في العلم وقطعها عن العطف على قوله تعالى : ﴿ ومَا يعْلم تأويلَه إلاَّ الله ﴾ . فكأنه قيل : ﴿ أما الراسخون في العلم ﴾ فيقولون

آمنا به ، تم كلامه في الشرح ، فتقرر أن القوي في معنى الآية وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به ، وهذا يمنع من عطف الراسخين على الله ، والحمد لله على بيان ذلك .

**الدليل العاشر** : رواه الحاكم ، وصححه في كتابه المستدرك ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ : ﴿ ويقُول الرّاسِخونَ في العلْم آمنّا به كلٌّ منْ عند ربِّنا ﴾ [1] . وابن عباس ترجمان القرآن ، وهذه قراءة لا تفسير ، فهي في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، وهي ترجح أحد الاحتمالين في الآية كالخبر الآحادي ، وإن لم تتواتر قراءته قرآناً ، لكن الصحيح وجوب العمل بها لقوة الظن بصدقه ، كما هو مقرر في الحجة بخبر الواحد في فطر العقول وشريعة المصطفى ﷺ وإجماع المسلمين بعده ، ويقوي ذلك أن الزمخشري ، وهو من الخصوم رواه عن أبيّ بن كعب سيد القراء بصيغة الجزم ، ولم يضعفه . وروي بصيغة الجزم عن ابن مسعود أنه قرأ : ﴿ إن تأويله إلا عند الله ﴾ ولم يضعفه أيضاً ، وهذه في معنى قراءة أبيّ ، وابن عباس رضي الله عنهما ، فهؤلاء ثلاثة من أكابر الصحابة ما كانوا ليفتروا في كتاب الله عز وجل ، ومن عادة الزمخشري التقوى بالقراءات العربية على المعاني ، فكيف بالمشهورة المصححة والحمد لله كثيراً .

**الدليل الحادي عشر** : الوقف على الله ، وقد مر كلام علي عليه السلام في ذلك ، وهو إمام الراسخين ، وهو معروف عن القراء مشهور بينهم ، وقد نقله ابن تيمية عن جمهور الأمة ، وعن أقرأ الصحابة أبيّ بن كعب ، وعن ابن عباس المسمى فيهم بالحبر وبالبحر ، المجابة فيه الدعوة النبوية في تعليم التأويل ، وهو التفسير ، كما ذكره ابن تيمية فيما تقدم ، وعن ابن مسعود : المجاز من الشيطان الذين رضي رسول الله ﷺ لأمته ما رضي لهم ، وعن غيرهم . وقد وافق الزمخشري على نقله قراءة عن أبي بن كعب ، وعبدالله بن مسعود ، فيكفي في وجوب العمل وصحة الترجيح نقل واحد منهما .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .

**الدليل الثاني عشر** : أن مثل فواتح السور لو كانت معروفة لأهل العلم ، لجاز أن تنزل سورة كبيرة ليس فيها إلا حروف مقطعة مسرودة ، يكلف العلماء معرفة المراد منها ، وتفصيل مدلولاتها من وعد ووعيد ، وأوامر ونواهي ، بل كان يلزم تجويز أن يكون القرآن كله كذلك ، وكذلك كتب الله إلى جميع الرسل كلها ، لأنه لا قبح في ذلك إلا عدم معرفة معناه ، وهم ادعوا معرفة معناه فإذا كانوا يدعون معرفة مراد الله تعالى بالحرف المقطوع والحرفين والثلاثة والأربعة إلى العشرة وزيادة عليها ، جاز في أكثر من ذلك ، ولا حاصر ولا حاجز .

**الدليل الثالث عشر** : أنه كان يلزم أن يفهم مثل هذا عن غير الله تعالى ، فيخاطب العقلاء بذلك ، ولا ينكر على من دخل على قوم أن يكون أول كلامه لهم كذلك ، والله أعلم .

**الدليل الرابع عشر** : أنه يلزمهم أن يحسن من العلماء أن يصنفوا في الحلال والحرام ، ويعبروا بالحروف المقطعة لأنه يمكن فهم المراد منها .

**الدليل الخامس عشر** : أنه لم يرد شيء من ذلك قط بعد الخطاب ، فلم يرد يا أيها الذين ال م ، كما ورد ( يا أيها الذين آمنوا أقيموا الصلاة ) فدل على أنها كلام لا خطاب .

**الدليل السادس عشر** : وهو ما يبطل دعواهم ، لذلك بحجة واضحة يعبر عنها بحروف مقطعة من جنس ما فهموه عن الله تعالى ، فإن فهموا عنا مرادنا فيها سلمنا لهم ، وإن لم يفهموا وضح الحق ، فنقول في احتجاجنا عليهم ﴿ الم ، وكهيعص ﴾ .

**الدليل السابع عشر** : إن ترك تفسير المتشابه أحوط ، لأن الانسان يسأل عما قال مطلقاً خصوصاً في تفسير كتاب الله تعالى ، مع ما ورد فيه من التشديد كما تقدم ، ولا يسأل عن قوله لا أعلم فيما لا يعلم ، والوقف عند الشبهات من صفات المتقين ، بل من صفات العقلاء أجمعين . وقد قيل : إذا ترك العالم لا أدري أصيبت مقالته وتقدم قول علي عليه السلام بابردها على الكبد : قولك فيما لا تعلم الله أعلم .

**الدليل الثامن عشر** : أن تأويل المتشابه من التكلف ، وقد قال عمر في « الأب » ما قال ، كما هو في « الكشاف » وغيره ولم ينكر على عمر أحد ، فكيف بالمتشابه ، وقد قال الله تعالى في صفة نبيه ﷺ : ﴿ وما أنا منَ المُتَكلِّفينَ ﴾ (١) . وقال النبي ﷺ : « هلكَ المُتنَطِّعون » . وهم المبالغون في الأمور .

**الدليل التاسع عشر** : أن التكليف بمعرفة المتشابه على التفصيل من الحرج ، وقد نفى الله الحرج عن الدين .

**الدليل الموفي العشرين** : أنه لم يؤثر عن رسول الله ﷺ أنه اشتغل بتعليم ذلك ، وقد قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كانَ لكُمْ في رسُول الله أُسْوةً حَسَنَةً ﴾ (٢) . وكذلك الصحابة لم يبحثوا عن ذلك ، وهم خير أمة أُخرجت للناس .

**الدليل الحادي والعشرون** : أنا لو عرفنا معاني تلك الحروف ، كما ادّعى بعض المفسرين أنها أسماء للسور ، أو إشارة إلى أسماء الله تعالى لكانت مع ذلك مجملة لحذف التركيب منها ، فإنك إذا نطقت بأسماء معروفة من غير التركيب لم تفد ، كما لو سردت نحو زيد . خالد . بكر . محمد . عبد الله ، والله أعلم .

**الدليل الثاني والعشرون** : أن الراسخين في العلم أرفع درجة من العلماء غير الراسخين ، ولو تحقق أحد أنه من العلماء على قلتهم لم يتحقق أنه من الراسخين ، وإذا سلمنا أن الراسخين هم الذين فسروها ، لا الذين توقفوا في معانيها ، فإن المفسرين لها اختلفوا اختلافاً شديداً ، ومع اختلافهم وقع الاشتباه على غيرهم ، خصوصاً حيث يتعذر الجمع ، ولم يرد التعبد بالتقليد في غير العمليات ، بل ورد النهي عنه ؛ وذم من عمل بغير علم ، وقال الله تعالى : ﴿ ولا تَقْفُ ما ليْسَ لكَ به علْمٌ ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ وأنْ تقُولوا على الله ما لاَ تَعْلمُونَ ﴾ (٤) . فيكون الأحوط

(١) سورة ص ، الآية : ٨٦ .
(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٢١ .
(٣) سورة الإسراء ، الآية : ٣٦ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٦٩ .

في غير الراسخين مع تقدير اختلافهم ترك الخوض في ذلك ، سواء قدرنا أن الراسخين معطوفون على الله تعالى أو لا ، وأقل من هذا يكفي المنصف ، وأكثر منه لا يكفي المتعسف ، وهذا منتهى ما حضرني من الكلام في هذه الآية الكريمة من غير تطويل بذكر الأسئلة والمناقضات والمعارضات .
فإذا تقرر هذا ، فاعلم أن المتشابة يطلق على معنيين لغوي وشرعي : أما اللغوي فهو ما لا يمكن فهم المراد منه ، وهو المسمى بالمجمل في أصول الفقه . وقد يكون في مفرد بالاضافة كالقرء للطهر والحيض ، والمختار اسم فاعل واسم مفعول ، وفي مركب مثل : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الذي بيده عُقْدَة النّكاح ﴾ . وقد استوعب الاصوليون أقسامه وجوّده المحققون منهم الكلام فيه وليس مما نحن فيه .

## القسم الثاني

## من المتشابه الشرعي

وهو ما لا تتضح في العقل حكمته ، أو صحته أو معناه كالحروف في أوائل السور فهذا نوعان :

**النوع الأول** : ما لم تتضح في العقل الحكمة فيه في مثل خلق من المعلوم أنه لا يؤمن ، وهو أدق المتشابه ، ولذلك سألت عنه الملائكة وما حصلوا في هذه المسألة إلا على العلم الجملي ، وكثرة المتشابه في هذا النوع ، هو سبب الاضطراب العظيم في مسألة التحسين ، والتقبيح ، وتفرع عنها الكلام في أفعال العباد ، وأجمع الكل من الشيعة والمعتزلة وطوائف الأشعرية الأربعة على أن العبد فاعل مختار ، وهذا غريب لا يكاد يصدقه الواقف عليه ، ويبادر إلى تكذيب راويه ، حتى يبحث البحث التام ، فيأخذ تحقيق المذاهب من كلام محققي أئمتهم ، وحوافل مصنفاتهم ، ومع غرابته قد نص عليه السيد صاحب « شرح الأصول » في أوائل الفصل الثاني في العدل في الكلام على التحسين والتقبيح ، وقال فيه ما لفظه :

وبعد فلا خلاف بيننا وبينكم في أن هذه التصرفات محتاجة الينا ومتعلقة بنا وانّا مختارون فيها وإنما الخلاف في جهة التعلق أكسب ، أم حدوث هذا نصه بحروفه ، وقد جمعت هذه المسألة ولخصتها في سنين عديدة ، وجمعت فيها مصنفاً مفرداً وبان لي أنه لا يوجد جبري محقق ، إلا أن تكون فرقة شاذة ، كالمطرفية والحسينية من الزيدية ونادراً كالرازي وحده في أحد قوليه ، وقد رجع عنه في نهاية العقول ، وفي وصيته التي مات عليها ، أو عامي لا يدري كالمشبه من عوام الزيدية والمعتزلة ، وبهذا تظهر قوة مذهب أهل البيت واتباعهم . وإنما الكلام في كفر من صح عنه محض الجبر ، مع اجماع الكل على تضليله ، بل في الأشعرية من يكفر الجبرية ، ومن هذا النوع يجب الايمان بالقدر خيره وشره مع التنزه عن الجبر ونفي الاختيار ، وكذلك الايمان بقدرة الله تعالى على هداية الخلق أجمعين . لو شاء ذلك كما صرح به القرآن في غير آية اختياراً منهم وقهراً لهم ، مع اعتقاد أن الله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وإنه يكره المعاصي . قال الله تعالى : ﴿ كلُّ ذلكَ كانَ سَيِّئُه عنْد ربِّكَ مكْروهاً ﴾ [1] . ولتحقيق الكلام فيه موضع غير هذا ، ومن مظانه العواصم فقد أوضحت فيه نصوص القرآن والسنّة ، ونصوص قدماء العترة ، وكثير من متأخريهم ، وحجة المعقول على ذلك .

**النوع الثاني** : من المتشابه ما لم تتضح في العقل صحته ولا أمكنه تصوره وهو قسمان : **القسم الأول** : ما يتعلق بذات الله وصفاته ، وهو من مجازات العقول ، وليس فيه أنجى من اتباع الرسول ﷺ ، وترك التخيل لتشبيه الرب جل جلاله بشيء من المحسوس ، والموهوم ، والمعقول . وقد أوضح نهج السلامة فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، فروى أبو طالب عليه السلام بإسناده المتقدم في تفسير الراسخين : أن رجلا سأل أمير المؤمنين علياً عليه السلام في مسجد الكوفة ، فقال له يا أمير المؤمنين : هل تصف لنا ربنا فنزداد له حباً وبه معرفة ؟

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٣٨ .

فغضب علي عليه السلام ونادى : الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس حتى غص المسجد بأهله ثم صعد المنبر ، وهو مغضب متغير اللون ، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ ، ثم سرد خطبته عليهم إلى قوله : ( يا أيها السائل اعقل ما سألتني عنه ولا تسألن أحداً عنه بعدي ، فإني أكفيك مؤنة الطلب ، وشدة التعمق في المذهب ، فكيف يوصف الذي سألتني عنه ، وهو الذي عجزت الملائكة مع قربهم من كرسي كرامته ، وطول ولههم اليه ، وتعظيم جلال عزته ، وقربهم من غيب ملكوت قدرته أن يعلموا من علمهم ، إلا ما علمهم وهم من ملكوت القدس بحيث هم ، ومن معرفته على ما فطرهم عليه ، فقالوا : ﴿ سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لنا إلاَّ ما علّمْتَنا إنّكَ أنْتَ العليم الحكيم ﴾ [1] . فعليك أيها السائل بما دل عليه القرآن من صفته ، وتقدمك فيه الرسل بينك وبين معرفته فائتم به ، واستضيء بنور هدايته ، فإنما هي نعمة وحكمة أوتيتها فخذ ماأوتيت ، وكن من الشاكرين ، وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في الكتاب فرضه ، ولا في سنّة النبي ﷺ ، ولا عن أئمة الهدى آثره ، فكل علمه إلى الله تعالى ، فإنه منتهى حق الله تعالى عليك ) . وقال علي عليه السلام في وصيته لولده الحسن عليه السلام وهي خير وصية من خير موص إلى خير موصى اليه : ( ودع القول فيما لا تعرف ، والنظر فيما لم تكلف ، وأمسك عن طريق إذا خفت ضلالته ، فإن الوقوف عند حيرة الطريق يكون خيراً من ركوب الأهوال ، فقد أوصى عليه السلام بالرجوع إلى القرآن ، وقد دل على ذلك ما لا يحصى من برهان ، وقد مدح الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وأخبرنا أن في كتابه آيات محكمات ومتشابهات ، فنظرنا إلى ما أجمعت الأمة على إحكامه من صفات ربنا جل جلاله ، فوجدناها قد أجمعت على قوله تعالى : ﴿ ليْسَ كَمِثْله شيء وهُوَ السّميع البصير ﴾ [2] . فعقدنا على ذلك عقائدنا ، وضمناه ضمائرنا ، وطوينا عليه طوايانا ، وعلمنا أن ما ناقض معناها ظاهراً ، فهو من المتشابه الذي يجب علينا الايمان بتنزيله ، والوقوف عما لا نعلمه

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٢ .

من تأويله . **القسم الثاني** : من المتشابه المتعلق بأفعاله بالنظر إلى صحته وهو أسهل المتشابه وأقله خطراً بل لا خطر فيه لأن الايمان به من جملة الايمان بقدرة الله تعالى ، وهو أنواع :

**النوع الأول** : إحياء الموتى وهو أشبه شيء بخلق الحياة في الجماد الذي هو النوع الثاني : وإنما كان أشبه شيء به ، لأن الميت بعد الموت لا يسمى بعد البلى في التراب جماداً ، وأجمع المسلمون على كفر من شك في صحة هذا من الملاحدة ، وعلى كفر من أظهر الايمان به ، وادّعى أنه مجاز من الباطنية الذين جحدوا حياة الاجساد في الآخرة ، وقد أراد الله إكرام خليله ابراهيم عليه السلام بإخراج إيمانه من هذا من الغيب إلى الشهادة ، وجعل سبب هذه الكرامة خطور خاطر أوجب السؤال لربه جل وعلا ، فقال عليه السلام : ﴿ ربِّ أرني كيْفَ تحيي الموتى قالَ أوَلَمْ تؤمن قالَ بلى ولكنْ ليطمئنّ قلبي قالَ فخُذْ أربعةً منَ الطّير فصُرهنّ إليكَ ثمّ اجعلْ على كلِّ جبلٍ منهنّ جزءاً ثمّ ادْعُهنّ يأتينكَ سعْياً واعْلمْ أنّ اللهَ عزيزٌ حكيم ﴾ (١) . وقال تعالى قبل هذه الآية في هذا المعنى : ﴿ أوْ كالّذي مرّ على قريةٍ وهيَ خاوية على عُروشها قالَ أنّى يحيي هذه الله بعْدَ موْتها فأماتَه الله مائة عامٍ ثمّ بعثَه قالَ كمْ لبثْت قالَ لبثت يوماً أوْ بعض يومٍ قالَ بلْ لبثت مائةَ عامٍ فانظُرْ إلى طعَامكَ وشَرابكَ لم يتسنه وانظرْ إلى حماركَ ولنَجْعلكَ آيةً للنّاس وانظُرْ إلى العظام كيْفَ ننشزها ثم نَكْسوها لحماً فلمّا تبيّنَ له قالَ أعْلم أنّ اللهَ على كلِّ شيء قدير ﴾ (٢) فمن كفر لعدم إيمانه بإحياء الموتى ، فإنما كان سبب كفره متابعته لمجرد استبعاد العقل لذلك . وقد رد الله تعالى هذا الاستبعاد بقوله جل وعلا : ﴿ أولَمْ يرَ الانسان أنّا خلَقْناه منْ نُطفة فإذا هوَ خصيمٌ مبين * وضرَبَ لنَا مثَلاً ونَسيَ خلْقه قالَ منْ يُحْيي العظامَ وهيَ رميم * قُلْ يحْييها الّذي أنْشأها أوّلَ مرّةٍ وهُوَ بكلِّ خلْقٍ عليم ﴾ (٣) . إلى قوله : ﴿ إنّما

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٦٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٩.

(٣) سورة يس ، الآيات : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩.

أمْره إذا أرَادَ شيئاً أنْ يقولَ له كُنْ فيَكونَ * فسُبحانَ الذي بيده مَلكوت كلِّ شيء وإليْه تُرْجعُونَ﴾[1] . وقال تعالى في ذلك : ﴿ وقالوا أئِذَا كُنّا عِظاماً ورفاتاً أئِنّا لَمَبْعُوثونَ خَلْقاً جديداً قلْ كُونوا حِجارةً أوْ حديداً أوْ خلْقاً مما يكبر في صدوركم فسَيَقولونَ مَنْ يُعيدنا قلْ الّذي فَطَرَكُمْ أوّلَ مرّة ﴾[2] . وهذه أقصم آيات لظهور أهل الريب ، ومن هنا أنكرت طائفة من المبتدعة عذاب القبر لمجموع علمين عندهم : نظري وضروري تجريبي ، أما النظري ؛ فهذه المسألة ، وأما الضروري التجريبي ، فوجدناهم على طول التجارب عظاماً بالية ، وقد تطابق السمع على رد ذلك وصدعت به النصوص الصريحة الصحيحة ، وذكر ذلك في هذا الموضع مما يؤدي إلى التطويل .

**النوع الثاني** : وقوع بعض خصائص الاحياء من الجمادات من غير بنية مخصوصة من لحمية ودمية ، حتى يصح منها الكلام ، وذكر الله تعالى والاقرار به والسجود له ، وهذا في القرآن كثير جداً ، وجمهور المسلمين على الايمان به ، ومن أوضح أدلتهم أن الله موصوف بالحياة من غير هذه البنية المخصوصة ، فكيف يستحيل بعض خصائص الحياة في غير الاحياء ، وإنما خالف بعضهم في ذلك لأجل القرينة العقلية ، فجعلوا قول الله عز وجل في السماوات والأرض : ﴿ قالَتَا أتَيْنا طائِعينَ ﴾[3] . مثل قول الشاعر :

فَقَالَتْ له العَيْنان سَمْعاً وطاعةً وحدرتا كالدُّرِّ لَمْ يتثقب

وقد غفلوا في هذه غفلة عظيمة ، فإن الشرط في قرنية المجاز أن تكون متقررة عند من وجه الخطاب اليه معلوماً عنده بطلان ظاهر الكلام ، كما في قولك في وصف الكريم : إنه بحر عذب أو مزن ثجاج ، بحيث لا يرتاب في ذلك السامع ، لكن الكلام إذا صدر ممن يعلم ما لا يعلمه ، ويقدر على ما لا يقدر عليه ، وقد جربنا خرق العادات من جهته وعقدنا ضمائرنا

(١) سورة يس ، الآيتان : ٨٢ . ٨٣ .
(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٤٩ .
(٣) سورة فصلت ، الآية : ١١ .

على الايمان بما لا تحتمله عقولنا من اخباره ، حتى صدقناه في خروج العالم من العدم ، وثبوت موجود لا أول لوجوده من القدم ، وحياة الموتى ، وثبوت الدار الآخرة ، فهنا لك تنهد القرينة العقلية ، ولا تتماسك ضعفاً في مقام الآي القرآنية ، وإن كانت في سائر الكلام قوية أو ضرورية ، ومثال ذلك أنا إذا سمعنا قول الشاعر :

شَكَى إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرى ... يا جَمَلي ليسَ إليَّ المُشْتَكى

لم نشك في أنه أراد المجاز بقرينة الحال وهو شكي ، وباقي ذلك ، ولذلك لم تخف على العقلاء مقاصد الشعراء ، والبلغاء ، ولا استراب فيها ذكي ولا غبي ، وأما حين سمعنا قول رسول الله ﷺ : أنَّ هذا الجَمَل شكى إليَّ أنك تجيعه ، وتؤذيه ، فإنها تتبادر أفهامنا إلى الايمان بظاهره ، ولو أنّا أعددنا هذا وأمثاله من حنين الجذع ، وتسبيح الحصي ، وكلام الذراع على المجاز ، لأدى هذا إلى الاستهزاء برسول الله ﷺ ، وحاشا مقامه العزيز من ذلك ، لأن كلام هذه الأشياء المجازي ممكن حتى مع الكفار . قالوا : العلم بعدم حياة الجمادات ضروري . قلنا مسلم ، وهو غير محل النزاع ، فإنا نعلم الآن أنها جماد ، وإنما النزاع في أن العقل هل له طريق إلى القطع ، بأن الله تعالى لا يدخل في مقدوره حياتها في بعض الأوقات متى شاء ، وهي على صفتها أو صدور بعض خصائص الاحياء عنها ، وهي جماد ، وهذا لا يناقض علمنا بأنها الآن جماد ودليل عدم التناقض في ذلك أن الجميع يقر أن الله تعالى قادر على اعدام الأجساد ، أو تحويل الحجارة ذهباً ، وفضة ، ودراً ، وياقوتاً إلى القرسة العليا المدركة بالبصر ومع علمنا بقدرته تعالى على ذلك ، فإنه إذا دخل بمنزله ، أو غمّض عينه يعلم أن الدنيا باقية على حالها ، وأن الله لم يعدمها ولا حوّل ذاتها ، فمتعلق العلم ما هي عليه الآن ، ومتعلق التجويز القدرة ، فكذلك مسألتنا ، وكذلك العلم بأنه لا يصح صدور الكلام عنها ، بل فهم أن يكون ضرورياً ، وأن لا يكون مقدور لله ، وهم لا يخالفون فيه وهما في العقل سواء .

لكنهم لما صح لهم ورود السمع في خلق الكلام على وجه لا يصح تأويله ، حكموا أو بعضهم بان ما يتوهم علماً ضرورياً في مسألة الكلام من العقائد الوهمية الانتقادية ، والقطع في مسألة الحياة مثله سواء . وسيأتي بيان أن هذه الأمور أو بعضها غير وارد على طريق المعجز ، لعدم قصد التصديق في دعوى النبوة ، وعلم الغير بوقوعها إلا من أخبار الأنبياء عليهم السلام ، كما يقول في رؤية الخليل عليه السلام لإحياء الموتى ، ونحو ذلك مما يجري له قبل النبوة ، على أن الحق جواز خرق العادات لغير الأنبياء عليهم السلام كما هو مبين في موضعه والله سبحانه أعلم.

سلمنا أن الحياة غير منقسمة ، وأنه لا حياة إلا في بنية مخصوصة مثل بنية هذه الحيوانات ، فما المانع من أن الله تعالى يحيي السموات والأرض ، وكل شيء ، ويجعل ذلك كله على هذه البنية ، ويصدر منه التسبيح الحقيقي في وقت لا نعلمه ، أو في أوقات كثيرة لا نعلمها ، أو في الآخرة ، أو قد فعل ذلك فيما مضى قبل وجودنا ، وهذا ممكن عند جميع أهل الاسلام من أهل السنّة والبدعة ، والجمود والكلام . ويمكن أن يحمل عليه سائر الآيات الواردة في ذلك كما يأتي الآن ذكرها ، وذلك مع إمكانه متعين ، لأن المجاز خلاف الأصل الظاهر ، ولا يحل المصير اليه مع امكان الحقيقة. وفي ذلك صون جلالة التنزيل من تجرؤ كل فرقة على مستبعد التأويل أدنى شبهة يتوهمون أنها تستحق اسم الدليل ، فأين خصائص النبوة ، وما فائدة الاخبار بالمجاز الذي يمكن كل واحد أن يخبر بمثله ؟ فإن أجازوا كلام الجماد من غير آلة ، ولا بنية ، فليجيزوا خلق الحياة فيه من غير بنية ، فإن الجميع على خلاف المعقول ذا حيرة .

ولما بلغ الخوض في هذه المسألة إلى مولانا أمير المؤمنين ، وسيد المسلمين المنصور بالله عليه السلام أحيا الله بعلمه السنن ، وأطفأ بسيفه الفتن أنكرها إنكار السلف الصالح الذين لم يشب صفو إيمانهم كدر البدع ، ولا خالط يقينهم مرض الريب ، فإنه عليه السلام أشبه الأئمة بالسلف هدياً ، ودلاً ، وفعلاً ، وقولا ، وعلماً ، واعتقاداً ، وجهاداً ، واجتهاداً. وكان مما احتج به عليه السلام قول الله سبحانه : ﴿ يوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ

أخبارَها بأنّ ربّكَ أوْحى لها ﴾ (١) . فيا لها من حجة نافعة لمن أنصف ، قاطعة لمن تعسف ، لوجوه :

**الوجه الأول** : أنه الظاهر ولا يجوز العدول عن الظاهر إلا بدليل مانع منه بإجماع المسلمين ، ولو جاز العدول إلى المجاز بمجرد الاستحسان مع جواز الحقيقة لصح مذهب الباطنية ، أو أمثالهم ، ولم يوثق لله سبحانه وتعالى بخبر ألبتة ، والعجب من الزمخشري أنه إختار أن التحديث منها ، والايحاء اليها مجاز ، ثم روي عن رسول الله ﷺ ما يناقض قوله ، ولم يقدح في صحة الحديث عن رسول الله ﷺ ، وروي أن مقتضاه قول لغيره واخبار غيره اختياره من غير رد عليهم ، فما أعجب ما صنع ، فإن كانت الحقيقة عنده جائزة غير مستحيلة ، فما يسوغ له صرف كلام الله عز وجل عن حقائقه ، ولا يحل له تقديم رأيه على صوادع القرآن ونواطقه. وإن كان الظاهر عنده من المحالات بالأدلة العقلية القاطعة ، فما يحل له أن ينسب إلى رسول الله ﷺ قول المحال الذي نزه عنه نفسه ، ثم لا يزيفه لأن القول بوجود ذلك عنده كذب وزور بالأدلة القطعية ، وجدير أن لا تسود له تفاسير الكتب الربانية ، وهذه طريقة الزمخشري في كثير من تفاسيره وله بالمجاز ولعٌ كثير ، حتى أنه ذكر أن خلق الله عز وجل للخلق مجاز ، وأن الحقيقة إنما هي في خلق أحدنا الأديم ، ونحوه ذكره في أساس البلاغة ، وهذا يقتضي أن تسمية الله تعالى بالخالق مجاز يجوز نفيه عنه بغير قرينة ، ويكون الحق وصف الله بأنه غير خالق على التحقيق ، وإنما الخالق الحق من لا أحب ذكره هنا من صناع الجلود ، وهو الذي يوصف بذلك حقيقة ، فاعرض هذا على قول الله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خالقٍ غيرُ الله ﴾ (٢) . وعلى ما يسبق إلى إفهام أهل اللغة عند الاطلاق الذي هو أخص أوصاف الحقائق ، ومنتهى الأمر أن يكون ما ذكره هو الأصل في الحقيقة اللغوية ، فقد صار الخالق يطلق على الله تعالى في الحقيقة العرفية ، بل في الحقيقة الشرعية ، وهي أقدم الحقائق وكلتاهما مقدم على الحقيقة

---

(١) سورة الزلزلة ، الآية : ٤ .
(٢) سورة فاطر ، الآية : ٣ .

اللغوية ، كما هو مقرر في علم أصول الفقه والخالق من الأسماء الحسنى ، وحيث يراد به إيجاد الأجسام ونحوها وإخراجها من العدم المحض ، يكون مختصاً بالرب سبحانه وعليه قول الله تعالى : ﴿ هلْ من خالقٍ غير الله ﴾ . وحيث يراد به تصويرها ، وتركيبها ، وأحكامها ، وتقديرها ، يكون سبحانه أحسن الخالقين ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، والاحكام وحسن التقدير ، والتصوير من آثار العلم باتفاق العلماء ، ولذلك كان دليلا على علم الله سبحانه ، وعلم العباد في علمه ، كما قال الخضر لموسى عليه السلام : ﴿ ما علمي وعلمك وعلم جميع العالمينَ في علم الله إلاّ مثْل ما أخذَ هذا العُصفور بمنْقاره منْ هذا البحر ﴾ . فالله المستعان .

**الوجه الثاني** : أن قوله تعالى : ﴿ بأنّ ربّك أوْحى لها ﴾ . مانع من ذلك ، وقد أقر بما يقتضي ذلك في كشافه ، فقال : إن « الباء » متعلقة بتحدث معناها اخبارهما بسبب إيحاء ربك لها ، وأمره إياها بالتحديث هذا لفظه ، ثم زعم أن الوحي مجاز محتجاً بقول الشاعر :

أوحى لها القَرار فاسْتقرّت وشَدّها بالراسيات الثّبت

ونسي ما تقرر في العلم الذي هو صنعته من وجوب تقرر القرينة عند من خوطب حتى لا يكون المتكلم ملغزاً ، ولا ماجناً ، ولا لاعباً عابثاً . تعالى الله عن ذلك ، ولا حجة له في البيت لان الشاعر إن كان مسلماً يجوز أنه قد سمع قوله تعالى : ﴿ قالَتا أتَيْنا طَائعينَ ﴾ . وقوله : ﴿ بأنّ ربك أوحى لها ﴾ . وقوله : ﴿ إنّما أمْره إذا أرادَ شَيْئاً أنْ يقولَ له كُنْ فيكُون ﴾ (١) . ونحو ذلك ، وجاز أن يريد الحقيقة ، لأن في فرق المسلمين من يقول بذلك ، وفي فطر الأكثرين ممن لم يتلقن الكلام ، وإن كان كافراً من كفرة العرب ، جاز أن يقول ذلك مستنداً إلى ما سمعته من بعض أهل الكتب الأولى ، ومن البعيد أن يكون هذا الشاعر معتزلياً من علماء الكلام ، أو فلسفياً من متخذي لغة اليونان ولو سلمنا أنه ما أراد

(١) سورة يس ، الآية : ٧٨ .

الحقيقة ، فبقرينة ظنية غير سالمة من المعارضة . ولو سلمنا القطع بأنه متجوز هنا لم يلزم القطع في الآية بمثله ، فإن كلام رب العزة جل جلاله الذي يعلم ما لا يعلمه أحد ، ويقدر على ما لا يقدر عليه أحد يحمل على الحقيقة في الأمور الممكنات في قدرة الرب جل وعز ، ولا يصح كلام الباطنية في أن القيامة مجاز ، وحياة أهل الجنة والنار كذلك ، بل كلام رسول الله ﷺ كذلك ، ألا ترى أنّا متى سمعنا قوله عليه السلام : « أنّ هذا الجَمَل شَكَى إليّ » حملناه على ظاهره كما مضى بخلاف قول الشاعر على أن كون الاشارة إلى البهيمة يسمى وحياً من قبيل المجاز دعوى منه ، والظاهر أن الوحي لفظه مشتركة بين معان على الحقيقة حيث هي الأصل ولا يثبت المجاز إلا بدليل ، فبطل ما عول عليه من الحجة ، يوضحه أن الوحي الذي في قول الشاعر هو إلى حيوان له إلهام إلى الاشارات ، والوحي إلى الأرض ليس من هذا ، ولا يصح فيها مثل هذا عنده ، فكيف يحتج على الشيء بما لا يلائمه ، ولا يقاربه إلى هنا .

**الوجه الثالث** : أن دار الآخرة محل وقوع الخوارق ، وتقلب العوائد، وفيها تتكلم الأيدي ، والأرجل ، والجلود ، والمقصود بما تقع به الأخبار من أحوالها في كتاب الله تعالى المنبه على العباد بتعريف ما لا يعرفونه ، وتحقيق ما يوعدونه ، وحمل ذلك على المجاز عكس لهذه الحكمة الربانية، والدلالة على رب العزة جل جلاله في آياته الفرقانية . وتشكيك على المؤمنين في قبول ظواهر الأخبار القرآنية من غير دلالة قطعية ، وهذا خطر جليل . وخبط كثير غير قليل ، وإذا كان القصد بتفسير كتاب الله ، والنظر في مراد الله هو التقرب إلى الله ، فما لنا والتعرض لمثل هذه الأخطار ، والتقديم لبادىء الرأي على ظاهر خبر الله الذي هو أصدق الأخبار ، ولما رأيت ما وهب الله تعالى لمولانا أمير المؤمنين من قوة الايمان واليقين والثبوت على مناهج السلف السابقين أثار مني كامناً ، وحرّك ساكناً ، فأحببت أن أتلو بعده هذه الحجة القاطعة ، والآية الساطعة ما حضرني مما يقوي معناها ، فمن ذلك قوله سبحانه : ﴿ وإنْ منَ الحجارة لمَا يتفَجّر منْه الأنهار وإنّ منْها لما يَشّقّق فيَخرْج منه الماء وان منها لما

يهْبِط مِنْ خشيةِ اللهِ﴾[1]. وقوله : ﴿إنّا عَرَضْنا الأمَانَةَ على السموات والارض والجبال فأبَيْنَ أنْ يحْملْنَهَا وأشْفَقْنَ منْها وحَملها الانسان إنّه كانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾[2] . وقوله تعالى : ﴿ تُسَبِّح له السّموات السّبْع والأرْض ومَنْ فيهنّ وإنْ منْ شيْء إلاّ يُسَبِّح بحَمْده ولَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبيحهم ﴾[3] . وقوله في هذه الآية الكريمة : ﴿ ومَنْ فيهنّ ﴾ مانع واضح من تأويل الزمخشري لتسبيح السموات والأرض بالمجاز ، لأن تسبيحهم حقيقي وتسبيحهن مجازي . وقد اعترف أن الكلمة الواحدة لا تكون حقيقة ومجازاً في حال واحد ، وقد التزم بهذا أن تسبيح المكلفين مجاز وماذا أولى من عكسه ، ولا يعجز خصمه عن مثل دعواه ، وقد دل على ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾ . لكنه قد تمحل وتكلف تأويل ذلك بما لو صح له مثله لم يعجز أحد من الملاحدة عن تأويل نصوص القرآن على المفاد بمثل ذلك ، ومن العجب ارتكاب مثل هذا في كلام الله وتجويزه من غير ضرورة ، فإن ذلك متى صح لم يؤد إلى تشبيه ، ولا جبر ، ولا نقص على الله تعالى ، ولا تكذيب له ، ومع ما في تجويز ذلك من المفسدة الكبرى ، وهي تصحيح دعاوي التأويلات الباطلة والنادرة ، وهذا يوهن كون القرآن حجة نيرة ، وحكماً عادلا بين المختلفين إلى يوم القيامة ، لأنه لا يكون كذلك بلفظه ، بل بمعناه ، فيجب أن يكون معناه مصوناً عن قبول مثل هذه الدعاوى فيه ، وإلا بطلت الحجة فيه ، وادعى كل ما شاء في معانيه والله المستعان . وقوله : ﴿ وسَخّرنا مع داودَ الجبال يُسَبِّحنَ والطّير ﴾[4] . وقوله : ﴿ ولَقَدْ أتَيْنا داودَ منّا فضلاً يا جبال أوبي مَعَه والطّير ﴾[5] . وقوله : ﴿ قُلْ أئِنّكم لَتَكْفُرونَ بالّذي خلَقَ الأرضَ في يومَين وتجْعَلُونَ له أنْداداً ذلكَ ربُّ العالمينَ وجَعَلَ فيهَا رَوَاسي منْ فوقِها وبَارَكَ فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيّامٍ سواء للسّائلينَ ثمّ استْوى إلى السّماء وهيَ دخَانٌ فقالَ لها

(١) سورة البقرة ، الآية : ٧٤ .
(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٢ .
(٣) سورة الاسراء : الآية ، ٤٤ .
(٤) سورة الأنبياء ، الآية : ٧٩ .
(٥) سورة سبأ ، الآية : ١٠ .

وللأرض ائْتِيَا طَوْعاً أو كرْهاً قالَتَا أتيْنَا طائِعينَ ﴾ (١) ، ففي هذه الآية الشريفة الرد على الجبرية لنصها على الفرق بين الطوع والكره ، كما هو معلوم من ضرورتي العقل والشرع ، وفيه الرد على من تأول قولهما ( أتينا طائعين ) بنفوذ مراد الله فيهما لوجهين .

**أحدهما** : أن الآية مستلزمة لصحة إتيانهما على وجهين مختلفين . **أحدهما** : يسمى طوعاً ، **والآخر** يسمى كرهاً . وذلك لا يصح إلا إذا كان الاتيان فعليهما حقيقة ، أما إذا كان فعل الله حقيقة لم يتصور منه ذلك الانقسام ، بل يفعله تعالى كما قال سبحانه : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ (٢) . ولو صح ذلك الانقسام فيه كان ذلك جواباً للجبرية .

**وثانيهما** : أنه لو كان كذلك لم يختص بالوقت الذي عينه في الآية ، فإنه عطف الاستواء بثم التي تقتضي الترتيب والمهلة ، والقول لهما بالفاء التي تقتضي الترتيب بغير مهلة ، وهذا يدل على أنه قال ذلك بعد خلق جزء من الأرض وبعد دحوها ، لا كما قال الزمخشري أنه قبل دحوها ، والدليل على ذلك أنه نص على أن ذلك بعد خلق الجبال فيها ، وذلك لايتصور إلا بعد الدحو ، وهو مقتضى الحكمة في خلق الجنة ، كما جاء في غير هذه الآية ، وعلى هذا فقد كان قول الأرض بعد تمام مراد الله في خلقها ، فلم خصه بذلك الوقت ، وهو قبله أولا على تأويلهم ، ثم لفظ الاتيان لا يناسب تأويلهم وأوله الزمخشري بالاتيان الذي يحتاج إلى مبتدأ مرفوع وخبر منصوب مثل : صرنا طائعين ، فلم يطابق خصوصاً على اختياره في العربية إن جاء ونحوه لا يكون فعلاً ناقصاً بمعنى صار في نحو قولهم : جاء البر قفيزين . وقوله تعالى : ﴿ لوْ أنْزَلْنا هذا القُرآنَ على جَبَلٍ لَرأيْته خاشِعاً مُتَصدِّعاً منْ خَشْيَة الله ﴾ (٣) . وقوله : ﴿ ولوْ أنَّ قُرآناً سيرتَ به الجبالَ أو قطعتَ به الأرض أو كلّم بـه الموتى ﴾ (٤) وقوله : ﴿ والنَّجْم والشجر يَسْجدان ﴾ (٥) . وقوله : ﴿ ألم تَرَ أنَّ

(١) سورة فصلت ، الآيات : ٩ — ١١ .
(٢) سورة يس ، الآية : ٧٨ .
(٣) سورة الحشر ، الآية : ٢١ .
(٤) سورة الرعد ، الآية : ٣١.
(٥) سورة الرحمن ، الآية : ٦.

اللهَ يَسْجد له مَنْ في السّموات ومَنْ في الأرض والشّمس والقمرَ والنّجوم والجبالَ والشّجرَ والدّوابَ وكثيرٌ منَ النّاس وكثيرٌ حقّ عليه العذاب ﴾ [١] . وقوله في هذه الآية : ﴿ وكثيرٌ منَ النّاس ﴾ دليل الحقيقة لأنّا لو حملنا سجود الجمادات على المجاز الذي هو نفوذ مراد الله من فعله فيها من غير اختيارها ، لدخل الكفار في ذلك ، فإن مراد الله تعالى من فعله فيهم نافذ من إمراضهم وموتهم ، وأمثال ذلك ويؤيده قوله تعالى في النحل ﴿ والشّمس والقمر والنّجوم مُسَخّراتٌ بأمره ﴾ [٢] . ولو لم يكن لها في التسخير فعل تكون به مطيعة لله تعالى لم يقل بأمره ، كما لا نقول ذلك في مخلوقاته المحضة ، فتأمل ذلك والله أعلم .

مع أن تسمية المقهور ساجداً على الاطلاق غير معروفة في لسان العرب ، ولا واضح القرينة ، وقد اشترط علماء هذا اللسان وضوح القرينة ، ولذلك منعوا تسمية أبخر الفم أسداً ، لأجل اشتراكهما في البخر وليس في لغة العرب أن يقول : سجدت لي الأرض إذا كان متمكناً من عمارتها ، وخرابها ، وزرعها ، ونحو ذلك . ولو كان كذلك لصدق سجود كثير مما ذكر الله تعالى للمخلوقين ، لتمكنهم منها مثل الشجر والدواب ، فإن قيل هذا من المعاني المتشابهة ، وأنتم قد منعتم الكلام فيها ، وهذا تناقض فالجواب أن الأمر ليس كذلك لوجهين :

**الوجه الأول** : أنا إنما منعنا من تأويلها ، والخوض فيها بغير برهان من الايمان بها والتصديق لظاهرها حيث لا قبح فيه ، ولا إضافة صفة نقص إلى الله تعالى .

**الوجه الثاني** : أن التأويل له معنيان : أحدهما معرفة المعنى ، وهذا مما لا نمنعه حيث تحصل عليه دلالة تفيد العلم أو الظن ، بل يجب التفسير به فيما يحتاج إلى معرفته ، كالقرء لأجل معرفة مقدار العدة ، وإن كان القرء متشابهاً لاشتراكه بين الطهر والحيض ، وأمثال ذلك وفي هذا قال

(١) سورة الحج ، الآية : ١٨.
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٥٤ .

النبي ﷺ في الدعاء لابن عباس : « اللهمّ فقّهه في الدّين ، وعلمْه التّأويل » . وقال علي عليه السلام في وصيته لابنه الحسن عليه السلام : ( وإني أبتدئك بتعليم كتاب الله تعالى ، وتأويله ، وشرائع الاسلام ، وأحكامه ولا أجاوز ذلك بك إلى غيره ) . والدليل على ما ذكرته من أن هذا التأويل الذي كان أجمع عليه السلام أن يعلمه لولده الحسن عليه السلام، غير تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى أمور : منها جميع ما تقدم من كلامه عليه السلام وغيره ، ومنها قوله عليه السلام عقيب هذا الكلام في هذه الوصية : ( ثم أشفقت أن يلتبس عليك مما اختلف الناس فيه من أهوائهم مثل ما التبس عليهم ) إلى آخر كلامه ، وهو يدل على أن الذي عرفه على بدايته به من تعليم الكتاب وتأويله هو الفروع دون الأصول، وثانيها التأويل بمعنى معرفة وجه الحكمة في دقائق التحسين ، والتقبيح ، وماهية الأمر ، وحقائقه في دقائق الجائزات ، والمحالات ، وما يمتنع على العقول تصوره من المجازات وهذا هو الذي لا يعلمه إلا الله دون الأول ، فالتأويل بهذا الوجه لا يعلمه إلا الله ، وإن علمنا معنى اللفظ والدليل على ذلك نص القرآن في قصة الخضر وموسى عليهما السلام وهو قول الخضر لموسى : ﴿ سأنبئكَ بتأويل ما لَمْ تَسْتَطع عليه صبرا ﴾ (١) ثم إنه بين له وجه الحكمة ، ولم يكن تأويله بما يدل على أن قتل الغلام كان مجازاً ، أو خرق السفينة وقع استعارة ، فكذلك هذا ، فإنّا نؤمن بأن كلام الجمادات مع الله تعالى صحيح ، كما قال الله تعالى ، وكذلك سجودها واخبارها ، وسائر ما حكى الله عنها ، ولا ندري بكيفية ذلك التي هي تأويله بهذا المعنى ، فثبت أنه لا يعلم تأويل المتشابه في العقول إلا الله تعالى ، وإن علمنا الله سبحانه بخبره لنا وجود المتشابهات وقدرته عليها وآمنا بذلك في الجملة لم نكن قد شاركناه سبحانه فيما اختص به من علم تأويلها ، وتفاصيل وجوه الحكمة ، والكيفية فيها ، ومما يدل على ذلك إقرارهم بوصف الله تعالى بكونه حياً حقيقة من غير بنية مخصوصة ، فإن قالوا إنما صح لكونه حياً لذاته من غير حياة . قلنا إذا صح حي من

(١) سورة الكهف ، الآية : ٧٨ .

دون حياة مع عدم معرفتنا لذلك ولا شبهة ، ألجأتنا جاز أن تنقسم الحياة إلى أنواع . بيانه أن حياة الملائكة عندهم تشترط فيها الرطوبة وعندهم أنهم لا يدركون ولا تدرك رطوبة حياتهم للطفهم ، فيجوز في كل جماد مثل رطوبتهم التي لا تدرك وأيضاً فالأشجار ذات رطوبة ، وقولهم ليس لله حياة ، ولا علم بدعة ومناقضة في اللغة .

**النوع الثالث** : كلام العجماوات من الحيوانات ، وذكرها الله تعالى ومعرفتها به سبحانه ، وهو أقرب في العقل من الأول ، وأصرح في نصوص القرآن والسنّة ، ومع ذلك فقد صرح الزمخشري وغيره بتأويله مع تطابق دليل العقل والسمع على صحته ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ والطّير صَافَاتٌ كلٌّ قدْ علِمَ صلاتَه وتسبيحه ﴾ [١] . وقوله تعالى : ﴿ وإنْ منْ شيء إلاَّ يُسَبِّح بحمده ولكنْ لا تفْقَهونَ تسْبيحهم إنّه كان حليماً غفوراً ﴾ [٢] . وقال حكاية عن سليمان عليه السلام : ﴿ يا أيُّها النّاس عُلِمْنا منْطق الطّير وأُوتينَا منْ كلِّ شيء إن هذا لهُوَ الفضْل المبين ﴾ [٣] . وقال جل جلاله : ﴿ قالَتْ نمْلةٌ يا أيُّها النّمْل ادْخلُوا مساكنكُمْ لايحطمنّكُم سُليمان وجُنُوده وهُمْ لا يشْعرونَ فتبسّم ضاحكاً منْ قولها ﴾ [٤] . وقال تعالى في قصة الهدهد : ﴿ وتفقّدَ الطّير فقالَ مالي لا أرى الهُدهد أم كانَ منَ الغائبينَ * لأعذّبنّه عذاباً شَديداً أو لأذْبحنّه أو ليأتيني بسُلطان مُبين * فمَكثَ غير بعيدٍ فقالَ أحطْتُ بما لم تحط به ﴾ [٥] . وقال تعالى : ﴿ حتّى إذا ما جاءوها شَهِدَ عليهم سَمْعهم وأبصارهُم وجلُودهُم بما كانوا يعملُونَ وقالوا لجلودهم لِمَ شَهِدتم علينْا قالُوا أنْطقَنا الله الّذي أنْطقَ كلّ شيء ﴾ [٦] . والحجة في أنطق كل شيء عامة في الحيوان والجماد وقال

(١) سورة النور ، الآية : ٤١ .
(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٤٤ .
(٣) سورة النمل ، الآية : ١٦ .
(٤) سورة النمل ، الآيتان : ١٨ ، ١٩ .
(٥) سورة النمل ، الآيات : ٢٠ — ٢٢ .
(٦) سورة فصلت ، الآية : ٢٠ .

سبحانه : ﴿ اليوم نختم على أفْواهِهِمْ وتُكَلّمنا أيديهم وتَشْهد أرجُلُهم بما كانُوا يكْسبونَ ﴾ (١) . وقال سبحانه : ﴿ ومَا منْ دابّة في الأرضِ ولا طائر يطير بجناحيْه إلاّ أمَمٌ أمْثَالكُم ﴾ (٢) . وقالَ سبحانه : ﴿ وأوحى ربُّكَ إلى النّحل أنْ اتخذي منَ الجبال بيُوتاً ومنَ الشّجر وممّا يعْرِشُونَ ﴾ (٣) الآية . وقال تعالى في الهدهد : ﴿ فمكثَ غير بعيدٍ فقالَ أحطتّ بما لم تحطْ به وجِئتُكَ منْ سبأ بنبإٍ يقينٍ * إنّي وجدت امرأةً تملكُهُم وأُوتيت من كلٍّ شيء ولهَا عَرْشٌ عظيمٌ * وجدتُهَا وقومُها يسْجدونَ للشّمس منْ دون الله وزيّنَ لهمْ الشّيطان أعْمالهُمْ فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدونَ * ألا يسْجدوا لله الذي يخرج الخبء في السّموات والأرض ويعلم ما تخفُونَ وما تُعْلنونَ * الله لا إلهَ إلاّ هُوَ ربُّ العرْش العظيم ﴾ (٤) . وقد اشتمل كلام سليمان عليه السلام مع الهدهد على الرد على الخصوم في قولهم أن كلام الهدهد معجز من فعل الله ، ولو كان كذلك ما قال سليمان سننظر أصدقتَ أم كنت من الكاذبين ، ولوجب القطع بصدقه ، لأن كلامه على زعمهم كلام الله ، وعلى الرد عليهم في قولهم أن الحيوانات لا تعقل ، ولو كان كذلك ما استحق الهدهد العقوبة التي توعده بها سليمان عليه السلام بقوله : ﴿ لأعذبنه عذاباً شديداً أو لأذبحنّه ﴾ .

ووجه آخر يدل على عقله ، وهو قول سليمان عليه السلام : ﴿ أو ليأتيني بسلطان مبين ﴾ فإنه لا يأتي بالحجة البيّنة إلا العقلاء ، أو فطناء العقلاء ، والله أعلم . ولا وجه يقصر هذا على ذلك الهدهد لقول سليمان عليه السلام : ﴿ علمنا منطق الطير ﴾ ولأن قدرة الله تعالى صالحة لذلك في كل هدهد ، وقد أخبر بتسبيح كل شيء وصلاة كل شيء ، فهذا مما ورد في القرآن العظيم .

---

(١) سورة يس ، الآية : ٦٥ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .
(٣) سورة النحل ، الآية : ٦٨ .
(٤) سورة النمل ، الآيات : ٢٢ – ٢٦ .

وأما الوارد في السنّة الشريفة فمما لا سبيل إلى استقصائه ، وقد ذكر منه الامام المهدي محمد بن المطهر عليهما السلام جملة صالحة في تفسير قوله تعالى : ﴿ إنّ الّذينَ يكْتُمونَ ما أنزَلْنا منَ البيّنات والهُدى مِنْ بعْد ما بيّنّاه للنّاس في الكِتاب أولئكَ يلْعَنُهم الله ويَلْعنهم اللاّعِنونَ ﴾ [١] . وما أحق المتأول للجائزات بالخوف من هذا الوعيد الشديد ، فذكر الامام المهدي عليه السلام كلام الحيوانات في هذه الآية لما تعلّق به من لعنها لمن لعنه الله ، فذكر كلام الثعلب وشعره الذي ذكره أبو طالب في الأمالي وذكر كلام البعير ، والعصا ، وكلام الضب ، والحمار الذي أخذ من خيبر وسؤاله رسول الله ﷺ عن اسمه ، وحديث الناقة التي شهدت أنها ملك لصاحبها ، وحديث الشجرة التي شهدت بالنبوة ، وذكرها علي عليه السلام في النهج وطوّل في هذا قدر كرّاس من أشعار ، وأخبار . وروى ذلك كله بالسماع والأسانيد ، وذكر القاضي عياض في كتابه « الشفاء » في التعريف بحقوق المصطفى ، وذلك في ثلاثة فصول .

أحدها : في الحيوانات ، وثانيها في كلام الشجر ، وثالثها في كلام سائر الجمادات من كتابه ، وهو أجمع شيء لهذا المعنى . وذكر الزمخشري طرفاً من ذلك في تفسير قوله تعالى حاكياً عن سليمان عليه السلام : ﴿ يا أيُّها النّاس عُلِّمْنا منْطقَ الطّير ﴾ [٢] . على سبيل الحكاية منه لما لم يصح عنده ، كما صح في آية الزلزلة بعد أن صدر التفسير بمحاولة تأويلها ، فقال إن المنطق كل ما يصوت به في المفيد وغير المفيد .

وحكي عن العرب أنها قالت : نطقت الحمامة ، وحملهم على التحقيق دون التجوز في نطق الحمامة مع أن تسمية ذلك نطقاً لا يسبق إلى الفهم ، إلا بقرينة ، وهذا دليل المجاز ، ولم يجوز أن نطق الحمامة مجاز مثل خلق الله تعالى عنده للمخلوقات ونظائره ، ثم بعد هذا ، فلو سلم له صحة تسمية صوت الطير الذي لا يفيد نطقاً حقيقياً ، فإنه لا يحسن من

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٥٩ .
(٢) سورة النمل ، الآية : ١٦ .

سليمان أن يخطب في الناس ، بأنه علمه فإن كل أحد من الناس يعلمه ، والذي أخبر به سليمان ، وضمنه الله تعالى كتابه العزيز ، وكلامه الجليل أمر عظيم ومعجز باهر ، وقد فهم الزمخشري أن تأويله هذا يبطل هذه الخصيصة ويمحوها وعلم أنه لا بد من أمر خص به سليمان ، فعدل عن المنصوص وقال إن الذي علمه أغراضها ، وهذا أيضاً لا يختص به سليمان ، فإن كثيراً من الخلق يفهم كثيراً من الأغراض العجماوات لا سيما من مارسها ، وعلى تسليم ذلك ، فليست الأغراض تسمى منطقاً في اللغة ، فدار كلامه على أن الذي علمه سليمان أمر غير المنطق ، فإن كان الذي علمه معجزاً ، فهلا أقر بأنه المنطق الظاهر من غير تأويل ، وإن كان غير معجز لم يستحق التعظيم الكثير والتنويه بذكره في قول سليمان : ( يا أيها الناس علمنا منطق الطير ) ثم بتضمين الله تعالى له في أعز كتبه المنزلة ، وآيه المكرمة ، ثم بعد قليل غص بريقه في قوله : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لايَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيمان وجنوده وهمْ لا يشْعرونَ فتبسّمَ ضاحِكاً منْ قولها ﴾ [1] . فاضطر إلى الاقرار بظاهرها حتى قال أن إعجابه وضحكه كان مما دل على قولها على ظهور رحمته ، ورحمة جنوده ، وشفقتهم ، وعلى شهرة حاله وحالهم في باب التقوى ، وذلك قولها : ( وهم لا يشعرون ) يعني لو شعروا لم يفعلوا انتهى كلامه . وفيه مع الاقرار بنطقها الاعتراف بعقلها وفهمها لمكان نبوة سليمان وعدله الذي لم يهتد اليه كثير من عقلاء الناس ، بل من المدّعين للتبريز في علم المعقولات من الفلاسفة وأشباههم ، فيا هذا إن كان مثل هذا جائزاً عندك داخلاً في مقدور الله ، فما أحل لك تأويل : ﴿ علمنا منطق الطير ﴾ ، وأوجب عليك الايمان بكلام النملة ، وإن كان هذا الجنس عندك من المحال ، فكيف صح عندك الايمان به في هذه الآية وحدها ، وإن كان هذا تفسير المسمى بالعلامة المشهود له في علوم المعاني والبيان بالإمامة ، وهو كذلك في هذا الفن ، فكلمة الحق لا نجحدها ولا

(١) سورة النمل ، الآيتان : ١٨ ، ١٩ .

نحسده عليها ، فما ظنك بكثير من المفسرين الذين لم يعضوا على هذا العلم بناجذ قاطع ، ولاحَظُوا من الاتقان له بطرف صالح ، فما أحق الناظر في كتاب الله تعالى بعدم الاتكال على تقليد الرجال ، أو على الترك لما لا يعرفه ، والاقتصار على الايمان به ، والتلاوة ، وليتدبر جلالة التعبير ، وليعلم أنها مرتبة تقارب مرتبة النبوة لأن مرتبة النبوة التبليغ عن الله تعالى لكلامه ، ولا شك أن معظم المقصود من كلام الله معناه فالمفسر له كالمبلِّغ عن الله سبحانه ، فاعتذارهم بأن هذا معجز مردود بأمور :

**أحدها** : أنهم إنما منعوا من قبل المعجز لغير الأنبياء ، وهذا المنع غير صحيح وتقريره في غير هذا الموضع وعلى تسليمه فليس القصد هنا فهم غير الأنبياء لذلك إنما القصد علم الله ، ومن شاء من ملائكته لذلك ، وكون ذلك مقدوراً لله متى شاء .

**الثاني** : أن شرط المعجز أن يقصد به تصديق مدعي النبوة ، وكون النبوة في دعواه ، وإلا كانت كرامات الأنبياء والأولياء والملائكة ، وما يظهر على أيدي الرجال كلها معجزات مثاله رؤية الخليل عليه السلام لإحياء الموتى وللملكوت السموات والأرض ليكون من الموقنين ، لا تسمى معجزة ، لأن القصد بها تقوية إيمانه ، وشرط المعجز علم غير الأنبياء من غير خبرهم وكثير من هذه الأشياء لم تكشف ، إلا لهم خاصة ، وهذه كرامة لهم لا معجزة ، ونظيره ما يجري لهم قبل النبوة ، وبعد الموت في حال الخلوة .

**الثالث** : أن كلامنا إنما هو في تأويل قوله تعالى : ﴿ علمنا منطق الطير ﴾ ، وإنما تأولوها من غير موجب ، والفرق بينها وبين كلام النملة بكون كلام النملة معجزاً غير صحيح ، لجواز أن يكون تعليم منطق الطير معجزاً أيضاً ، وكذلك كلام الهدهد ، وإن كان منعهم من أن يكون عاقلاً ، فلا استحالة في جميع ذلك في قدرة الله ، ولا في بعضه ، فليس فهم مقاصد الكلام يستلزم العقل ، كما لم يستلزم ذلك فهمها الاشارات ، وفهم الصبيان ذلك قبل البلوغ ، والله أعلم .

وفي قصة الهدهد ما يدل على أنه عاقل ، لأنه علم بوعده بالعقوبة ، وما يدل على أنه متكلم باختياره ، لأنه قال له : ﴿ سَنَنْظُر أصَدَقتَ أمْ كُنْتَ منَ الكاذبينَ ﴾ (١) . ولو كان كلامه معجزاً لكان من فعل الله، ولوجب صدقه ، ولم يكن محتاجاً إلى امتحانه ، ولم أقصد بالتطويل في هذا نقيصة عالم ، وإنما قصدت أن يكون تالي كتاب الله تعالى عارفاً بما اشتملت عليه التفاسير من الحشو الكثير حذراً من البدع يقظاً فيما يحتاج إلى النظر لا يتبع كل ناعق ، ولا ينقاد لكل سائق ، والله عند لسان كل ناطق ، وقلبه ونيته ، والدين النصيحة لله تعالى ، ولكتابه ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

(١) سورة النمل ، الآية : ٢٧ .

# فصل

## في الاشارة إلى ما يعرف به المجاز من الحقيقة

اعلم أن اللغات بأسرها ما وضعت إلا لبيان المقاصد وإيضاحها ، وأن المجاز لو صح على الاطلاق من غير شرط ولا دليل عليه ، لبطلت الفوائد المأخوذة من الكتاب والسنّة ، بل لبطل فهم بعضنا من بعض ، وإذا أردت أن تعلم أن الأمر في ذلك غير ملتبس لولا الأهواء والعصبيات ، فانظر إلى أشعار الفصحاء ، وخطب البلغاء كيف يبين فيها المجاز من الحقيقة من غير لبس ، فكيف يقع اللبس الشديد في كلام المعصوم من التلبيس على المخلوقين المبعوث رحمة للعالمين ﷺ ، بل في كلام الله جل جلاله الذي جعله شفاء لما في الصدور ونوراً لا يطفأ إذا طفىء كل نور ، فقد وصفه الله أصدق الواصفين بما يجزي الصادين عنه ، والمتشككين من الأحكام ، والفصل ، والفرقان ، والنور والهدى ، والتبيين ، والعقل يدرك هذا لو لم يرد منصوصاً في القرآن المبين .

فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن شرط الحسن في المجاز أن يكون معلوماً عند السامعين غير ملتبس بمقاصد المتخاطبين ، ألا ترى أنه لا يلتبس المجاز في قوله تعالى : ﴿ واخْفِضْ لهُمَا جَنَاحَ الذلِّ منَ الرّحْمة ﴾ (١) ولا الحقيقة في قوله تعالى : ﴿ ولاَ طَائِرٌ يطير بجنَاحيْه ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ أولي أجْنحَة ﴾ (٣) . وكذلك لا تخفى عليك في قوله تعالى : ﴿ إذا رأيْتَهُمْ حَسِبْتَهُم لؤلؤاً مَنْثوراً ﴾ (٤) . وعدم التجوز في قوله : ﴿ يخرج منْهُما اللؤلؤ والمرْجان ﴾ (٥) . وكذلك لا يخفى التجوز في قوله : ﴿ فوجَدَا فيها جِداراً يريد أن ينقض ﴾ (٦) . ولا الحقيقة في

---

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٢٤ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .
(٣) سورة فاطر ، الآية : ١ .
(٤) سورة الانسان ، الآية ـ ١٩.
(٥) سورة الرحمن ، الآية : ٢٢.
(٦) سورة الكهف ، الآية : ٧٧ .

قوله : ﴿ ومَنْ أرادَ الآخرة وسَعَى لها سَعْيها ﴾ (١) ، أو أمثال ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه من غير تعلم لعلوم المعاني والبيان ، ولا تقليد لعلماء هذا الشأن ، بل لبقاء سامع هذه النصوص على الفطرة ، وعدم ثبوت الفهم السليم بما يعمي عن البصيرة ، ويورث الحيرة ، فهذا الأصل هو المعتمد عليه الجملي ، ولذلك يفرق العامة بين قولك زيد أسد ، وبين قولك من غير قرينة : أن الأسد عدا على الناس ومتى قال القائل : دخلت على الملك ورأيت البلاد في يده ، لم يشك من لم يسمع بعلم المعاني أنه مجاز ومتى قال : دخلت على الملك ، فرأيت كتاباً في يده ، أو سيفاً ، أو خاتماً لم يشك المبرز في علم المعاني أنه عنى الحقيقة ، بل الباطنية الغلاة الذين يزعمون أن كل الكلام مجاز مضطرون إلى سلوك الجادة التي عليها العامة ، وإلا لما وجدوا إلى فهم كلام أئمتهم ودعاتهم سبيلاً ألبتة ، فإذا تطلعت إلى معرفة ما لخصه علماء المعاني في هذا فهو البناء على الحقيقة إلا عند وضوح إحدى القرائن ، وهي ثلاثة لا رابع لها :

**احداها ، العقلية** : وهي ما يعلم المتخاطبون استحالة ظاهره من غير كلفة مثل قولهم : أن البلاد في أيدي الملوك ، وأن الكلام الحسن الترصيف درراً منظوم من الملاحة في سلوك ، ومنه تسمية الشجعان بالأسود السود ، والكرماء بغيث الوفود ، ومنه : واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهلها .

**ثانيها ، القرينة العرفية** : وهي ما جاز في العقل وامتنع في العرف مثل مباشرة الملوك الكبار لبعض الأعمال تقول : عمر الخليفة بنى داراً ، أي أمر بذلك ، ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يا هامانَ ابن لي صرْحاً ﴾ (٢) . أي : مُرْ من يبني .

**ثالثها ، القرينة اللفظية** : كقول الشاعر :

لديّ أسدٌ شاكي السِّلاحَ مُقذف     لَه لَبَدٌ أظْفاره لم تُقْلـم

(١) سورة الإسراء ، الآية : ١٩ .
(٢) سورة غافر ، الآية : ٣٦ .

فقوله : شاكي السلاح ، قرينة لفظية تدل على أن الممدوح رجل شجاع لا سبع وذلك كثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ألله نور السّموات والأرض ﴾ [(١)] . أي : منورهما بدليل قوله تعالى : ﴿ مثَل نوره ﴾ [(١)] لإن إضافة النور اليه تدل على أنه رب النور وخالقه ، وأراد بالنور هنا نور العلم والهدى بدليل قوله : ﴿ يهدي الله لنوره مَنْ يشاء ﴾ [(١)] . وقد تكون منفصلة في العموم والخصوص كقوله : ﴿ الإخلاّء بعضهم لبعض عدوٌ إلاّ المُتّقينَ ﴾ [(٢)] . في بيان المراد من قوله تعالى : ﴿ في يوم لا بَيْعٌ فيه ولا خلّةٌ ولا شفاعةٌ ﴾ [(٣)] . فهذا في بيان المراد من نفي الخلة وإنه عن غير المتقين ، وكذلك قد ورد ما يبين أن نفي الشفاعة غير عام ، وذلك قوله تعالى : ﴿ ومَنْ ذا الّذي يشْفع عنده إلاّ بإذْنه ﴾ [(٤)] وقوله : ﴿ ونَسُوق المجْرمينَ إلى جهنّمَ ورْداً لا يملكونَ الشّفاعة إلاّ منْ اتّخذَ عنْدَ الرّحمن عَهْداً ﴾ [(٥)] . وغير ذلك ، وقد تكون قرينة التخصيص في كلام رسول الله ﷺ ، كما في تخصيص الحائض بتحريم الصلاة مع عموم الأمر بها في عمومات القرآن ، والسنّة ، وتخصيص ما لا تجب فيه الزكاة من الأموال مع عموم « خذْ منْ أموالهم صدقَةً » . وفي الحديث : « لا يأتي رجلٌ مترف متكٍ على أريكته يقول لا أعرف إلا هذا القرآن ، فما أحلّه أحللته وما حرّمه حرمته ، ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا وإن الله حرّم كل ذي نابٍ من السّباع ومخلب من الطير » . وهذا مخصص ومبين لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لا أجد فيما أوحيَ إليّ مُحرّماً عليّ طاعم يطعمه ﴾ [(٦)] . الآية . فينبغي لحامل كتاب الله تعالى أن يستكمل العلم بمعرفة السنة، فإن رسول الله ﷺ هو وأنزلنا إليك الذكر المبين لما أجمل من القرآن قال تعالى : ﴿ لتبينَ للنّاس ما نُزّلَ إليهم ﴾ [(٧)] . وقال تعالى : ﴿ ومَا آتاكُمْ الرسول

---

(١) سورة النور ، الآية : ٣٥ .
(٢) سورة الزخرف ، الآية : ٦٧ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٤ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .
(٥) سورة مريم ، الآية : ٨٦.
(٦) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٥.
(٧) سورة النحل ، الآية : ٤٤.

فخذوه وما نهَاكُمْ عنْه فانْتَهُوا ﴾ (١) . والحمد لله رب العالمين ، أكمل الحمد وأفضله ، كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون من يومنا هذا إلى يوم الدين .

قال في « الأم » انتهى زُبُر هذا الكتاب ضحى يوم الأحد شهر شوال سنة ١١٢٩ من هجـــرة خير المرسلين بخط مالكه الفقير إلى الله تعالى السائل من وقف عليه الدعاء بحسن ختامه علي بن اسماعيل خطية لطف الله به .

(١) سورة الحشر ، الآية : ٧ .

# فهرس الكتاب

## ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

الموضوع | الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

طبع على مطابع دار الكتب العلمية